الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم العلوم السياسية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: رائد الخطيب

تحت عنوان

العلاقات الإيرانية السورية وانعكاساتها على ميزان القوى الإقليمي ٢٠٠٥-٢٠١٦

لجنة المناقشة:

د. حسام الدين بوعيسي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيساً
د.عبلة مزوزي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفاً و مقرراً
د. محمد بوضياف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشاً

السنة الجامعية: ٢٠١٦/٢٠١٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

يقول عماد الأصفهاني:

" إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ:

لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن .. ولَوزُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن ..

ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل .. ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل ..

وهذا مِن أعظَمِ العِبر.. وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ

على جُملَةِ البَشر".

الإهـــــــــــــداء

إلى وطني الجريح .. الذي عانى من ويلات الاحتلال .. إلى كل شهيد وجريح وأسير .. إلى كل حبة تراب من أرض بلادي .. إلى فلسطين الحبيبة ..

.. إلى سورية والجزائر ..

إلى الذي رسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو به الإنسان .. الذي أحمل اسمه بكل افتخار .. إلى الذي كان النور الذي أنار دربي .. إلى والدي المناضل أطال الله عمره .. وأدامه تاجاً على رأسي ..

إلى التي لا يوجد معنى للحياة بدونها .. رمز الحب والعطف والحنان .. إلى مصدر إلهامي ونجاحي .. إلى الشمعة التي أنارت لي دربي، والدتي الحبيبة جزاها الله وأطال عمرها وأدامها لي ..

إلى اللذان لا أملك سواهما .. إلى الكواكب النيرة أخوتي الأعزاء محمد وضحى ..

إلى رفيقة دربي وصديقتي ♥ .. التي كانت لي سنداً في عملي هذا ..

إلى كل عزيز على قلبي .. إلى أصدقائي جميعهم وأخص بالذكر أصدقائي الفلسطينيين .. أصدقاء الغربة الذي شاركوني طريقي هذا .. والذين كانوا ومازالوا يرسمون البسمة والفرحة على وجهي .. والذين بوجودهم لم يكن للغربة أية أثر ..

.. إلى كل من علمني حرفاً وكان لي عوناً إلى كل غالي وعزيز ..

رائد الخطيب

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل والذي بشكره تدوم النعم .. الحمد والشكر لرب العالمين على توفيقه وتيسيره لي على إنجازي هذا ..

فإنني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وفائق الاحترام إلى أستاذتي الفاضلة عبلة مزوزي التي كانت مشرفاً لي في إنجاز عملي هذا .. وعلى ما أحاطتني به من اهتمام وتوجيه ..

كما أتقدم بالشكر والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين ..

والشكر والتقدير لجامعة محمد بوضياف وكلية الحقوق والعلوم السياسية وكل الطاقم التعليمي ..

.. وأشكر كل من كان عوناً لي خلال مشواري التعليمي ..

رائد الخطيب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf M'sila
Faculté de Droit et de sciences politiques
Département de Droit

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

تصريح شرفي
خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لاسيما المواد (07 ، 35 ، 36 ، 37 ، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الإسم واللقب : رانية الخطيب

الحامل ل(بطاقة التعريف الوطنية ،رخصة السياقة،) رقم : 200884642 الصادرة بتاريخ: 2016-12-26 عن بلدية المسيلة

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم : 12/D72/1163

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: إستراتيجية و علاقات دولية

بعنوان: العلاقات الأمريكية السورية وإنعكاساتها على ميزان القوى الإقليمي

تحت إشراف الأستاذة: مزوزي عبلة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه

التاريخ: 2017-04-24

إمضاء المعني

Scanned by CamScanner

مقدمة الدراسة

تغير المشهد الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بعد أفول الاتحاد السوفياتي وبقاء الطرف الثاني في معادلة القوة جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور المهيمن الدولي على الشؤون الدولية، حيث سمحت لها هذه المكانة بهندسة مشروعاتها في العديد من المناطق خاصة تلك التي تحتل مكانة كبيرة في برامجها الخارجية كونها تستمد قوتها من السيطرة عليها، ويعتبر الشرق الأوسط منطقة حيوية تتجمع فيها المصالح الأمريكية مما يجعلها محور لجل إستراتيجيتها الحاضرة والمستقبلية.

لذا تعتبر التطورات على مستوى منطقة الشرق الوسط محور اهتمام أمريكي كون أن أي سياسة إقليمية جديدة لابد من أن تكون متوافقة مع المصالح الأمريكية، وهذا ما جعل من دول مثل العراق وإيران وسوريا محور اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ما دفعها لتصنيف هذه الدول ضمن الدول المارقة، فطموحات إيران الإقليمية واستمرارها في برنامجها النووي وسياساتها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، كل ذلك بالتأكيد يؤثر في سورية، وبالتالي في نمط تحالفاتها الدولية والإقليمية بشكل عام، وعلاقاتها مع إيران بشكل خاص.

ولعل التغير في البيئة الدولية والإقليمية يدفع سورية إلى تغيير تحالفاتها أو علاقاتها بتحالفات وعلاقات جديدة، وذلك لتفادي المخاطر والصعوبات التي يمكن أن تنجم عن تجاهل هذه التغيرات في النظام الدولي ويكون لها تأثير في تحالفاتها وسياساتها الخارجية ودورها في النظام الإقليمي العربي، وذلك بغية أن تتمكن من مواكبة متطلبات التطور وموازين القوى في هذه المرحلة، والابتعاد السوري عن النظام الإقليمي العربي وخصوصاً البلدان العربية التي تتطابق سياساتها الشرق أوسطية مع السياسات الأمريكية في ظل النظام العربي غير المستقر والذي يحتاج لتكافل عربي.

التعريف بالموضوع:

تعتبر العلاقات الإيرانية_السورية من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سوريا وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام ١٩٨٠، وشهدت العلاقات تحول كبير بعد تعثر عملية السلام، وتوقيف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عام ١٩٩٦.

حيث قامت هذه العلاقات على مبادئ وأسس جعلت هذه العلاقة متينة ضد أي خلاف مسبب لفك هذا العلاقات، ونلمس هذه المبادئ المترسخة بينهما في عدة جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، التي تجاوزت من خلالها كل العراقيل والأزمات ولمشاريع التي كانت تستهدف هذه المبادئ بشكل خاص.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية في النقاط التالية:

- ندرة الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تتناول العلاقات الإيرانية السورية وأثرها على القضايا الإقليمية والدولية مابين (٢٠٠٥_٢٠١٦).
- معرفة جوهر هذه العلاقة الإيرانية السورية، هل هي علاقات تعاونية أم علاقات هيمنة ومحاولة توسع وانتشار؟
- قياس مدى الحد الذي وصلت له هذه العلاقات الإيرانية السورية أهل وصلت لحد التحالف والاندماج أم لا؟ وخصوصا مع بداية الأزمة السياسية في سورية (٢٠١١_٢٠١٦).
- يعتبر الارتباط الطويل بين إيران وسوريا نموذجا للتعاون الإستراتيجي بين بلدين مختلفين من الناحية السياسية والإيديولوجية، وتجمعهما عوامل ومصالح مشتركة ساهمت إلى حد ما في إخراج الدولتين من إطار الصراع السني_الشيعي الذي تغذيه أطراف خارجية هدفها زعزعة أمن المنطقة وتعميق الانقسامات بين دولها، ولهذا فإن حجم ما تحدثه الأزمات الإقليمية والتدخل الأجنبي في المنطقة على مستوى الأمن الإقليمي في الفترة الممتدة بين ٢٠٠٥_٢٠١٦ يزيد من أهمية هذه الدراسة، وضرورة الأخذ بنموذج التقارب الإيراني_السوري الذي استطاع تجاوز معظم الخلافات والصعوبات لفترة طويلة.

- العلاقات الإيرانية السورية هي حديث اليوم في وسائل الإعلام وهو تحدي في منطقة الشرق الأوسط لما تحمله هذه العلاقات من عوامل عدة وخاصةً أن هذه العلاقات بين بلد عربي وآخر ليس عربي والتي تعتبر من أطول العلاقات بين بلدين في الشرق الأوسط دون انقطاع.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الموضوع محل الدارسة من خلال الأهداف العلمية والعملية التي يسعى إلى تحقيقها:

أولا : الأهمية العلمية:

هذا العمل يبحث في حقل العلاقات الدولية، والذي يعتبر من أهم ميادين الدراسات الأكاديمية التي تكون العلوم السياسية، إذ هو العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع، وهذا ما سيعتمد عليه دراستنا، إذ سنعتمد مقاربتين تحليليتين تعتمد على النظرية الواقعية (Realism Theory) والنظرية البنائية (Constructivism Theory) وتوظيفهما في دراسة العلاقات الثنائية الإيرانية_السورية، من خلال ما تقدماه هذان النظريتان من مفاهيم ومتغيرات، من أجل تفسير علمي ومنهجي يجيب على تساؤلات الدراسة، ومن هنا تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة.

ثانيا : الأهمية العملية :

تأتي أهمية الموضوع العملية من خلال أن الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية خصوصا أصبحت اليوم بمثابة مسرح للتفاعلات الدولية، ونظرا لأن إيران جزء من المنطقة وترتبط معها بعلاقات حضارية وتاريخية واجتماعية واقتصادية، و لكون إيران أصبحت في العقد الأخير فاعل إقليمي ذو ثقل ومركز محوري في المنطقة العربية بسبب حضورها في عديد الملفات والقضايا من جهة، وأن سوريا مهد الحضارات والأديان أصبحت اليوم ساحة لتصارع الدول الكبرى الإقليمية والدولية ومركزاً تتضارب فيه أطماع ومصالح الدول، خاصةً في ظل الأزمة السياسية السورية، ومن هنا تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة التي سنبحث فيها

العلاقات الإيرانية_السورية، ليتضح لنا مدى استمرارية هذه العلاقة وانعكاسها على ميزان القوى الإقليمي.

إشكالية الدراسة: الإشكالية الرئيسية للدراسة تدور حول:

_ إلى أي مدى تمكنت إيران وسوريا من تحقيق الاستمرارية في علاقاتهما في ظل نظام إقليمي غير مستقر؟

كما تناولنا عدة أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

- ما هي الأبعاد المفسرة لطبيعة التقارب الإيراني_السوري واستمرارية العلاقة بينهما ؟
- ما مدى تأثير الأزمات الإقليمية في العلاقات الإيرانية_السورية ما بين ٢٠٠٥_٢٠١٦ ؟
- كيف أثرت المصالح المشتركة الإيرانية_السورية على ميزان القوى الإقليمي مابين ٢٠٠٥_٢٠١٦ ؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

- الفهم السوري والإيراني المشترك لعمق الروابط التاريخية والدينية والثقافية المشتركة إضافة إلى الجوار الجغرافي يساهم في تجاوز الضغوطات الإقليمية وكل المشكل التي من شأنها أن تفكك أسس العلاقات بينهما.
- تقارب الرؤى السياسية بين سوريا وإيران حول المنطقة إضافة إلى إدراكهما لتكامل أدوارهما إقليما عزز استمرارية العلاقات الدولتين.
- محور المقاومة التي أسسته إيران وسورية ضد المشاريع الغربية في المنطقة أصبح اليوم معضلة كبيرة بالنسبة للدولة الغربية عموماً وإسرائيل خصوصاً.
- العودة الروسية للمنطقة المتمثلة بالتدخل الروسي في سوريا مما جعل روسيا شريك أساسي لكل من سوريا وإيران.

حدود الدراسة:

أ- الحدود الزمنية للدراسة:

إن إيران وسوريا تتقاسم إقليم جغرافي واحد فهذا جعل العلاقات بينهما ذات جذور تاريخية قديمة جداً، وقد شهدت إيران وسوريا تحولات عديدة في توجهاتها السياسية في المنطقة العربية خصوصاً بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، وأيضا شهدت سوريا عدة تحولات في بنيتها الداخلية وتطوراً في سياستها الخارجية وخاصة في علاقاتها مع إيران بعد وفاة الرئيس الراحل حافظ الأسد واستلام ذموم الأمور من الرئيس الحالي بشار الأسد خصوصاً في الأزمة السياسية التي تعيشها سوريا، وبالنسبة لدراستنا فهي تنطلق منذ ٢٠٠٥ إلى غاية ٢٠١٦، ومراد ذلك هو أهمية الأحداث التي حصلت في المنطقة والعالم من غزو العراق، ثم الأزمة السياسية السورية، ثم رفع العقوبات على البرنامج النووي الإيراني، والتدخلات الأجنبية في المنطقة بحجة الحرب العالمية على الإرهاب والاختلاف الحاصل في ميزان القوى الإقليمي في المنطقة.

ب- الحدود المكانية للدراسة:

يعالج موضوع الدراسة العلاقات الإيرانية السورية وانعكاسها على ميزان القوى الإقليمي، مما يجعل الحدود المكانية مجزأة بين منطقتين هي إيران وسورية، وستعتمد الدراسة تركيزاً على المناطق التي تشهد تحولات وأزمات كثيفة وهي منطقة الهلال الخصيب والخليج العربي والعراق.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن البحث العلمي يفرض على الباحث الاستعانة بالمناهج العلمية لتأكيد الفرضيات أو نفيها، من أجل ضمان علمية النتائج، وقد اعتمد البحث على جملة من المناهج في إطار التكامل المنهجي:

حيث اعتمدت في هذه الدراسة أولاً على **المنهج المقارن:** فإن دراسة العلاقة بين دولتين يضع السياسة الخارجية لكل منهما موضوعا للمقارنة، من خلال إبراز أوجه الاختلاف والتوافق وأيضا بالتحليل والمقارنة على مستوى تأثير متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في صياغة سياساتهما الخارجية، ودراسة دولتين يتطلب بطبيعة الحال المقارنة بينهما.

كما تم في هذه الدراسة الاعتماد على **منهج تحليل النظم** لـ"ديفيد أيستون": الذي يتيح لنا إمكانية فهم مدى قدرة نظام ما على التأقلم مع التحولات الدولية والإقليمية والمحلية.

وأيضاً على **المنهج التاريخي**: الذي يعمل على جمع الحقائق وترتيبها ومن ثم يساعد في تحليل الأحداث التاريخية وتفسيرها، تلك التي جرت في هذه الحقبة الزمنية التي تتعلق بالعلاقات بين الطرفين.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: النظرية الواقعية (Realism Theory): ترجع النظرية الواقعية في العلاقات الدولية إلى القرن الخامس قبل الميلاد حيث وضع الأسس العامة لها الفيلسوف سوثيديديس وذلك على خلفية خبرته لحرب "البولينيز"[١]، بالإضافة إلى إسهامات كتاب "السياسة بين الأمم: الصراع من اجل القوة والسلم" لهانز مورجنثو بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس نظريات جديدة هيمنت على دراسة العلاقات الدولية وأثرت تأثيراً بالغاً في مؤسسات صنع قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة[٢]، مثلت القوة للنظرية الواقعية وحجر الزاوية في الفكر الواقعي هو التأثير أو النفوذ، وهو ما لا يتصور أن يكون بمعزل عن استخدام القوة بمختلف جوانبها تعرف القوة على أنها القدرة على جعل فاعل آخر أن يقوم بما كان سوف لا يفعله في حالة عدم ممارستها، وليس ما كان سيفعله[٣]، وفي بحثنا هذا سنعتمد على النظرية الواقعية في تفسير النفوذ الإيراني في المنطقة، وسعي التحالف الإيراني_السوري للحصول على القوة لفك العزلة التي تستحوذ على إيران وسوريا من قبل الغرب، ولإفشال المشاريع الغربية في المنطقة.

---

[١]- طه على أحمد، "**الواقعية في العلاقات الدولية**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٤/١٣، الرابط: http://tahaaly80.blogspot.com/2009/12/blog-post_4025.html

[٢]- عصام عبد الشافي ، "**الواقعية والمثالية في تحليل العلاقات الدولية**"، ديوان أصدقاء المغرب، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٤/١٣، الرابط: https://groups.google.com/forum/-!topic/fayad61/eVNyCY0LJSc

[٣]- معتصم صديق، "**نظريات العلاقات الدولية خلاصة النظرية الواقعية**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٤/١٣، الرابط: https://almalaff.wordpress.com/2013/01/12/realism-%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8/

ثانياً: النظرية البنائية (Constructivism Theory): ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية وكان "نيكولا ساونوف Nicholas Oneuf" أول من استعمل المصطلح في كتابه " Word Of Our Making" حيث ركز على انتقاد الواقعية البنيوية، وأيضا المقال المرجع لـ"الكسندر واندت Alexendr Wendt" الملقب "باب البنائية" وقد صدر هذا المقال سنة ١٩٩٢ تحت عنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدول Anarchy is What States Making."[٤]

تؤكد النظرية البنائية على أن الواقع الذي يعيشه المجتمع هو من صنع المجتمع نفسه وان كل الأعمال والأفعال التي يقوم بها الإنسان تتشكل في البيئات الاجتماعية لأن الهوية والثقافة والقيم تلعب دورا أساسيا في النظرية البنائية وتؤكد على الهوية ومصالح الدول تنشأ من القيم والثقافات التي تتميز بها هذه الدول[٥]، واعتمدنا أيضاً في بحثنا على النظرية البنائية في تفسير صلب العلاقات بين إيران وسوريا خاصة في تقارب المجتمع الإيراني والسوري عقائدياً وثقافياً، والنفوذ والقوة التي حصل عليها التحالف الإيراني_السوري من الترابط في الهوية والمصالح المشتركة.

أدبيات الدراسة:

هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من موضوع دراستنا مثل :

- عبلة مزوزي، **<u>العلاقات الإيرانية_السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة</u>**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩_٢٠١٠، *التي قدمت فيها دراسة نادرة من نوعها حول ماهية هذه العلاقات والتي أوضحت أهم المراحل التي مرت بها العلاقات الإيرانية_السورية والتحولات في البيئة الإقليمية التي دفعت سوريا لتمتين علاقاتها بإيران، والتي كانت من أهم نتائجها أن العوامل الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية والتاريخية ساعدت في استمرار هذه*

---

[٤]- ويجدان مونتاسير، **النظرية البنائية في العلاقات الدولية**، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٤/١٣، الرابط: http://maawsou3a.blogspot.com/2014/12/blog-post_22.html

[٥]- عبد الله معتصم صديق، **نظريات العلاقات الدولية: النظرية البنائية Constructivism**، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٤/١٣، الرابط: http://www.almalaff.com/?p=1724

العلاقات بالإضافة للتهديدات المشتركة التي تهدد مصالحهما المشتركة ولاسيما العداء المشترك للغرب، والعقوبات الأمريكية الموجهة لهما وتصنفيهما من الدول المارقة.

- عايدة العلي سري الدين، **البوابة السورية والعودة الروسية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٦، والذي قدمت فيه دراسة مفيدة لمرحلة قصيرة فيها تحولات ضخمة على مستوى العلاقات الدولية في هذه المرحلة، والذي استنتجت من خلالها أن روسيا بعودتها كلاعب مهم على الساحة الدولية لم تعد من أجل سوريا فقط بل عادت لأجل إيران والتي أصبح تشكل تحالف قوي روسي إيراني سوري يسد النقص في الحاجة لإيران وسوريا وبِمن الغطاء السياسي لهما في المجتمع الدولي.
- كمال ديب، **الحرب السورية**، بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠١٥، *الذي وضح لنا تاريخ سوريا السياسي وتفاصيل الأزمة السياسية السورية وتداعياتها على المنطقة، والذي قام بتوضيح أهم المخاطر التي تواجه سوريا ولاسيما في ظل الأزمة السياسية السورية التي أشار إلى ارتباط بعض الدول الإقليمية والدولية في دعم وتوجيه المعارضة المسلحة وبعض المجموعات الإرهابية التي لها الدور في تضخيم وتعقيد هذه الأزمة.*

مفاهيم الدراسة:

تتضمن الدراسة مجموعة من مفاهيم تعتبر مفتاح لفهم مقاصدها وتحليلاتها ، لعل من أبرزها المصطلحات التالية:

١. **العلاقات الدولية (International Relations) : الموسوعة البريطانية:** هي العلاقات بين حكومات دول مستقلة ويستعمل كمرادف لمعنى السياسة الدولية وهذا التعريف يعطي أهمية للعلاقات بين الدول المستقلة. **محمد طه بدوي:** هي العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من اجل التفسير والتوقع "وهذا التعريف يهتم بالأسلوب العلمي في توضيح العلاقات الدولية وغايتها وتوقع ما سيتم من ظواهر في إطارها".[٦]

٢. **الدولة المارقة (Rogue State):** هي الدول التي تخالف بانتظام الأعراف والأنظمة الدولية مثل أفغانستان وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وبخاصة العقد

[٦] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٢_١٣.

المنصرم، وهذه الدول عدائية وتمثل تهديدا للسلام العالمي وهي ذات أنظمة رجعية عدائية تجاه الأجنبي ومتعالية ولا تحترم قواعد المجتمع الدولي، فلا عجب إذا وجدت هذه التسمية القبول لدى صانعي السياسة الأمريكية لتبرير بعض الخيارات السياسية كتعبئة الرأي العام لدعم إجراءات وأفعال ضد هذه الدول المارقة، وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الحالات يكون النظام الحاكم هو المارق وليس الشعب أو الأمة.[٧]

٣. **الشرق الأوسط (Middle East):** أخذ تعبير "الشرق الأوسط" يحل تدريجيا بدل مصطلحات أخرى سادت في الاستعمال مثل "الشرق الأقصى" و "الشرق الأدنى"، إلا أنه يجدر الإشارة إلى المفهوم المسبق الذي أدى إلى الالتباس بين ثلاث "الشرق الأوسط"، "العالم العربي" و "العالم الإسلامي"، وأن هذا المصطلح مصطلح هلامي فقد يتسع أو يضيق على خارطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث، يتفق الباحثون على مجموعة دول أنها "القلب" المنطقة من بلاد الهلال الخصيب العربية "العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر"، والدائرة المحيطة بالقلب أبرز دولها السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان، ويختلف الباحثون على مجموعة دول حول انتسابها للشرق الأوسط وهي: "تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وأثيوبيا والصومال واليمن والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعُمان وباكستان و أفغانستان.[٨]

تقسيم الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل المعنون بأبعاد العلاقات الإيرانية_السورية لأهم الأبعاد والعوامل المفسرة للعلاقات، والمقسمة على خمس مباحث يتضمنوا كل بعد على حدى المرتبة بالتسلسل كالتالي: "البعد الجغرافي ثم البعد التاريخي والبعد السياسي والعسكري ثم البعد الاقتصادي وأخيراً وليس آخراً البعد الثقافي للعلاقات الإيرانية_السورية"، والهدف من دراسة هذه الأبعاد هو لتوضيح قيمة هذه العوامل في التأثير على حركية العلاقات بين سوريا وإيران.

---

[٧] المرجع السابق، ص ٢١٩.

[٨] علاء أبولوز، **الصراع الإيراني السعودي وانعكاساته على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط**، مذكرة الماستر، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠١٦، ص ٠٨_١١.

الفصل الثاني: ويندرج تحت عنوان تأثير الأزمات الإقليمية في العلاقات الإيرانية السورية والمقسم لأربعة مباحث يتضمنوا كل مبحث على حدى، المرتبة بالتسلسل كالتالي: "دراسة العلاقات في ظل الأزمة السياسية في سورية ٢٠١١_٢٠١٦ ثم تأثير البرنامج النووي الإيراني على العلاقات الإيرانية_السورية ثم العلاقات في ظل الوجود الإسرائيلي في المنطقة وفي المبحث الأخير من التواجد الشيعي في العراق" حيث كان الهدف من دراسة هذه الأزمات هو دور هذه الأزمات الإقليمية على استمرار العلاقات الإيرانية_السورية.

الفصل الثالث: بعنوان تأثير تقاطعات المصالح الإيرانية_السورية على ميزان القوى الإقليمي والمقسم لأربعة مباحث يتضمن كل مبحث على حدى "الحرب العالمية على الإرهاب ثم الاتفاق النووي الإيراني ثم روسيا كشريك أساسي لكلا الطرفين وأخيراً صراع الأدوار بين القوى الإقليمية "تركيا والمملكة العربية السعودية" والذي كان الهدف منها دراسة المصالح المشتركة الإيرانية_السورية وتأثيرها على التوازن الإقليمي في المنطقة.

الفصل الأول :

أبعاد العلاقات الإيرانية_السورية

على عكس العديد من العلاقات التي تميزت تطوراتها بين التباعد والانسجام عرفت العلاقات الإيرانية السورية نوعا من التوافق والاستمرارية الدائمة في جل مراحلها التاريخية الآنية، حيث يؤكد العديد من الباحثين على خصوصية هذه العلاقات التي لم تعرف أي انقطاع رغم التحولات التي عرفتها جل البنيات الداخلية للدولتين.

لذا فقراءة الأبعاد التي تفسر هندسة استمرارية هذه العلاقات يساهم في تفسير التوازنات الإقليمية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، والأدوار التي باتت تلعبها كلا الدولتين إقليميا ودوليا بفضل التوافق الذي عرفته علاقاتهما. لذا سيناقش هذا الفصل من خلال مباحثه الخمسة مجموعة الأبعاد التفسيرية لهذه العلاقات:

المبحث الأول: البعد الجغرافي للعلاقات الإيرانية_السورية

المبحث الثاني: البعد التاريخي للعلاقات الإيرانية_السورية

المبحث الثالث : البعد السياسي والعسكري للعلاقات الإيرانية_السورية

المبحث الرابع : البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية_السورية

المبحث الخامس: البعد الثقافي للعلاقات الإيرانية_السورية

المبحث الأول: البعد الجغرافي للعلاقات الإيرانية_السورية

لا يمكن فهم علاقة بين بلدين دون أن نفهم البعد الجيوسياسي وحجم التأثير الجغرافي في التفاعلات السياسة لأي دولة، فمن خلال النظرية الجيوبوليتيكية سنقوم بتفسير أهمية الجغرافيا والسكان في العلاقات الدولية. والذي قد صاغه لأول مرة العالم السويدي "ردولف كيلين" للدلالة على دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة وهو مصطلح تقليدي ينطبق في المقام الأول على تأثير الجغرافيا على السياسة، فهو علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أضاف إلى الجيوبوليتيك فرع الجيواستراتيجيا.[١]

من أهم رواد النظرية الجيوبوليتيكية "كارل هاوسهوفر" ١٩٤٦_١٨٦٩ والذي اتفق مع رواد هذه النظرية حول ما يتصل بتكوين الدولة العظمى على أساس التوسع في مجالها الحيوي اللازم، ويختلف عنها عندما يقيم اعتراضاته بالتأكيد على نوعية الرابطة الوثيقة في العلاقات القائمة بين عدة مفاهيم مثل: الدولة، السكان، الموقع، المساحة، اللغة، الاكتفاء الذاتي والمجال الحيوي.[٢]

بناءاً على ما قدمته لنا هذه النظرية فان دراسة البعد الجغرافي لكلا الدولتين السورية والإيرانية سيسمح بقراءة تأثير هذا العامل على تفاعلاتهما، وانعكاساته على التوازنات الإقليمية وادوار كل طرف.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

١. **الموقع، المساحة، والحدود:** حسب توصيف نيكولاس سبيكمان (Nickolas Spykman) لموقع إيران الجيواستراتيجي الهام، والذي يعتبر أيضا مركزا للصراع ما بين القوى الكبرى الطامحة للسيطرة عليها، لاعتبارها تحتل المركز القلب للمناطق النفطية في العالم، فإيران تشكل بموقعها الجغرافي جسرا يربط وسط آسيا و مشرقها أولا، وغرب آسيا وشرق البحر المتوسط

[١] محمد حمزة علوان، "**الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك**"، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٦/١١/٢٦،الرابط: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/٣٧٩

[٢] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، "**النظرية الجيوبوليتيكية**"، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠١/٠٤، الرابط: http://www.politics-dz.com/threads/alnzri-algiubulitiki./١٨٧

ثانيا، إذ يحدها من الشرق باكستان وأفغانستان ومن الشمال تركمنستان وأذربيجان وأرمينيا وتركيا وبحر قزوين ومن الغرب العراق ومن الجنوب الغربي الخليج العربي ودول مجلس التعاون الخليجي ومن الجنوب المحيط الهندي.[1]

وتقع إيران "بلاد فارس قديما" على الجانب الشرقي للخليج العربي[2]، منحها موقعها الجغرافي هذا قياسا بالدول المجاورة والعالم أهمية إستراتيجية في العالم، وتبلغ مساحة إيران ١.٦٤٨.٠٠٠ كم٢، وتبلغ مساحة اليابسة فيها ١.٦٣٦.٠٠٠ كم٢، فيما يبلغ حجم المسطحات المائية ١٢.٠٠ كم٢، ويصل طول ساحلها على بحر قزوين ٨٠٠ كم.[3]

الشكل رقم ٠١: الموقع الجغرافي لإيران

The source: ISESCO, "**Espahan capital of Islamic Culture for the year 2006**", viewing hisory: 11\02\2017, URL :http://www.isesco.org.ma/blog/١١/٠٦/٢٠١٥/espahan-capital-of-islamic-culture-for-the-year-/٢٠٠٦

[1] سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية–الأوروبية: الأبعاد و ملفات الخلاف**"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد ١٢٦، ٢٠٠٧، ص١٠.

[2] ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١،ص ٧٦.

[3] خالد جويعد ارتيمة العبادي، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية**، مذكرة الماجستير، جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠٠٧_٢٠٠٨، ص٢٢.

٢. **السكان، اللغة، والأعراق:** إن عدد السكان ومعدلات نموهم السنوي له وزن كبير في وجود الوحدة السياسية وتحديد مكانتها، وتشير تقديرات عام ١٩٩٠ إلى أن عدد سكان إيران وصل إلى ٥٤,٤٩٦٠٠٠ مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٤.٥% أما في عام ١٩٩٤ فقد وصل عدد السكان إلى ٥٩.٦٤٨١٤٤ مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي يبلغ ٢.٣%.[١]

التقديرات السكانية لعام ١٩٩٩ تشير إلى وصول سكان إيران إلى حوالي ٧٠.٦٦٩ مليون نسمة، وفي عام ٢٠١٠ وصل عدد السكان إلى ٩٦ مليون نسمة[٢]، وبحلول عام ٢٠٢٥ من المتوقع أن تصل عدد سكانها إلى ١٦٠ مليون نسمة[٣]، وتعد إيران وفقاً لهذه التقديرات والتوقعات أكثر دول المنطقة ثقلاً من الناحية الديمغرافية.[٤]

أما بالنسبة للغات فاللغة الفارسية هي لغتها الرسمية ويشار إليها بالفارسية الغربية لتمييزها عم الفارسية الشرقية المستخدمة في أفغانستان، وفي إيران ٧٧ لغة مسجلة، منها ٧٥ لغة حية، وهناك لغتان المندائية والمندائية القديمة وقد ظهرت المندائية الحديثة.[٥]

يتوزع الشعب الإيراني على عدة جماعات عرقية أهمها: الفرس ٥١%، الآذريون ٢٤%، الكيجالي والمازندراني ٨%، العرب ٣%، الكرد ٧%، اللور ٢%، البلوش ٢%، التركمان ٢%، أخرى ١%.[٦]

الجمهورية العربية السورية:

١. **الموقع، المساحة، والحدود:** سوريا بموقعها الجغرافي المتميز كانت جسراً وممراً لطرق المواصلات ذات الأهمية الخاصة، وإن هذا الموقع في وسط آسيا والدول العربية يعطيها أهمية

---

[١] عبد الكريم حميد بريهي، **"تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي"**، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، العدد ٠١ (المجلد الثالث)، ٢٠٠٠، ص٤٠.

[٢] ضاري سرحان الحمداني، مرجع سابق، ص٧٨.

[٣] جيمس بيل، **الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج مستطيل التوتر**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦، ص ١٤٥.

[٤] حسن نافعة، **"محددات الأمن في الخليج العربي _رؤية عامة_"**، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية "الأهرام"، العدد ١، ٢٠٠٠، ص ٥٨.

[5] Languages of the world, **'Iran'**, Viewing history: 26\11\2016, URL: https://www.ethnologue.com/country/IR

[٦] مندیات الجغرافیون العرب، **"الأبعاد الجغرافية السياسية لموقع إيران"**، تاريخ الإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٦، الرابط: http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab/٦٨٣٤/

إستراتيجية وان هذا الموقع جعل سوريا محط اهتمام وأطماع الغزاة قديماً والدول الكبرى وبعض دول الجوار حديثاً[1]، وهكذا فإنها تمتد ضمن نطاق المناخات فوق المدارية وأطراف المناخات المعتدلة للنصف الشمالي من الكرة الأرضية[2]، ويحد الجمهورية العربية السورية من الشمال تركيا والحدود السورية تبدأ من الغرب إلى الشرق بخط متعرج يبلغ طوله ٦٨٧ كم، كما يحدها من الشرق العراق وتبلغ هذه الحدود ٥٩٦ كم، ومن الجنوب الأردن بطول ٣٦٢ كم ومن الجنوب الغربي فلسطين المحتلة بطول ٧٠ كم، ومن الغرب لبنان بطول ٣٠٥ كم، أما بقية حدود سوريا من الغرب فهي ساحل البحر الأبيض المتوسط بطول ١٨٥ كم، وتبلغ مساحة سوريا ١٨٥.١٨٠ كم٢.[3]

الشكل رقم ٠٢ : الموقع الجغرافي لسوريا

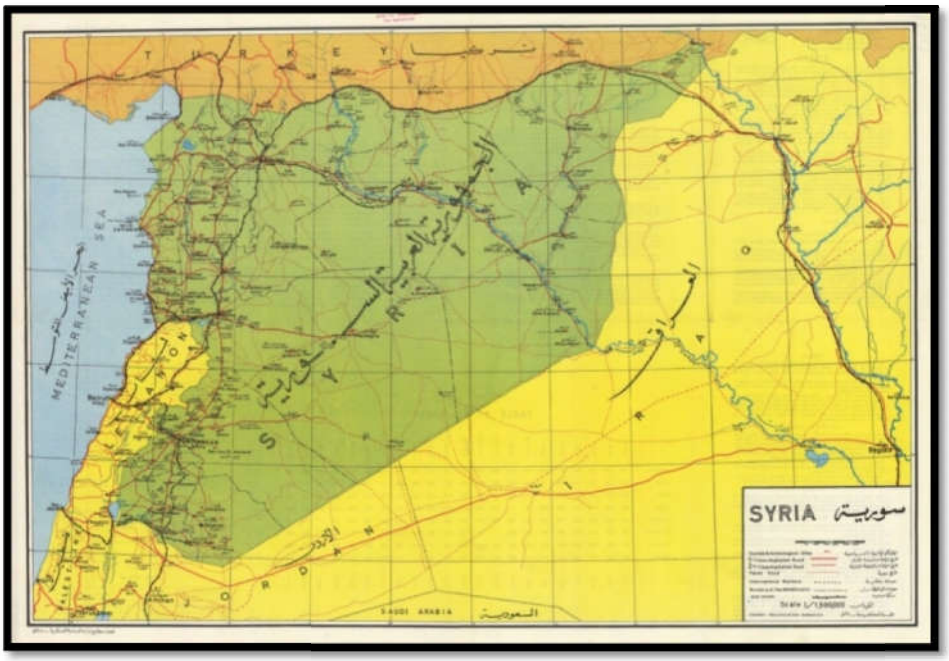

المصدر : دليل الرحلات السياحية العالمية، "**خريطة سوريا Syria Map**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١١،
الرابط:https://www.ethnologue.com/country/IR

[1] خالد جويعد ارتيمة العبادي، مرجع سابق، ص ٨٠.
[2] ابراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري**، دمشق: الهيئة العامة للكتاب، ط١، ٢٠١٦.
[3] رجاء وحيد، **جغرافيا سوريا في الوطن العربي**، دمشق: دار السلاسل، ط١، ٢٠٠١، ص ٣٧.

٢. **السكان، اللغة، والأعراق:** بلغ عدد سكان القطر العربي السوري ١١,٣ مليون نسمة في ١٩٨٧[١]، وفي ٢٠٠٠ بلغ عدد سكان سوريا ١٨,٩٤٣ مليون نسمة بزيادة ٣,٨% حيث وصل عدد السكان عام ٢٠١٠ إلى ٢١,٣٠٢ مليون نسمة، وفي ٢٠١٣ وصل عدد السكان ل٢٢,٨٥ مليون نسمة، وشكل العرب والمسلمون نسبة ٨٩% من عدد السكان بينما يشكل الأكراد نسبة ٦% وجنسيات أخرى كالأرمن والشركس والسريان واليهود ما نسبته ٨% ويعيش ٦٠% من السكان في الأرياف، و ٢٣%في المدن، و ٨% في البادية.[٢]

أما بالنسبة للغات فاللغة العربية هي اللغة الرسمية والمتداولة بين السكان، والآرامية أو السريانية لغة سوريا الأقدم لا تزال متداولة بين السريان بمختلف لهجاتها، ويتحدث بها سكان قرى عديدة في سوريا مثل معلولا وجبعدين وبخعة، ولا تزال معظم مدن وقرى سورية تحمل أسماءها الآرامية القديمة، واللغات الأخرى الكردية والأرمنية والتركمانية والشركسية متداولة أيضاً بين تلك المجموعات السكانية، أما اللغات الأجنبية المتداولة بشكل واسع فهي الإنجليزية وبشكل أقل الفرنسية وحديثاً تم إقرار اللغة الروسية كلغة رابعة للتدريس.

التأثير الجيوسياسي على العلاقات الإيرانية_السورية:

إن دراسة الموقع الجغرافي لدولة ما ليس المقصود منه التحديد الذي يربط بين أرض الوحدة السياسية وبين معالم معينة، أو مرتبطة بتحديدات فلكية أو وصفية. وإنما الجغرافيا السياسية تهدف من وراء هذا التحديد والوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي أهمية إستراتيجية خاصة[٣]، فانطلاقاً من أن إيران وسوريا تقعان في القارة الآسيوية، فإن الجغرافيا لعبت دوراً مهماً في علاقتهما، فرغم عدم تقاسمهما حدود مشتركة إلا أنه جمعهما ولا يزال يجمعهما الإقليم الذي ساهم الاستعمار في رسم حدوده، فشكل بذلك فواصل بينهما، حيث تشترك إيران بحدودها مع العراق وتركيا وبعض الجمهوريات السوفيتية سابقاً، إضافة إلى حدودها مع الخليج العربي وبحر قزوين، في حين نجد سوريا تشترك بحدودها أيضاً مع العراق

[١] عبد الرحمن حميدة، **جغرافية الوطن العربي**، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٩٩٧، ص ٢٧٨.

[٢] خالد جويعد ارتيمة العبادي، مرجع سابق، ص٨٢.

[٣] عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر٣٠كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص ٣٦.

وتركيا والأردن وفلسطين ولبنان والبحر الأبيض المتوسط[1]، وهذا ما هو موضح في الشكل رقم (٠٣) التالية:

الشكل رقم ٠٣ : موقع إيران وسوريا في خريطة الشرق الأوسط

المصدر: شبكة بويمن الاخبارية، "**خريطة الشرق الأوسط**"، تاريخ النشر: ٢٠١٦/٠٦/٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١١، الرابط: http://www.buyemen.com/news٢٩٥١٠.html.

بعد توضيح تقارب هذين البلدين جغرافياً، فنلاحظ ديموغرافياً أن هناك ترابط كبير على مر العصور بين الشعبين السوري والإيراني، من حيث الأعراق والحضارات لكلا الطرفين، فالأكراد مثلاً يتواصلان ديمغرافياً مع عدد كبير من شعوب الدول المحيطة وتشترك إيران وسوريا والعراق أيضاً في احتوائهما لهذه الجماعات التي لها تنظيم قوي هو الحزب الديمقراطي الكردستاني[2]، والذين اليوم يطالبون في إقامة إقليم فيدرالي في شمال سورية مدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية. ويشكل تواجدهم في كلا البلدين عامل مؤثر على علاقتهما خاصةً

[1] عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية_السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩_٢٠١٠، ص ٧٥.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية_الإيرانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٢٥.

وأن هذه الجماعات تسعى إلى الاستقلال الذاتي، أما بالنسبة للشيعة فرغم أن إيران هي البلد الشيعي الوحيد إلا أن لهذه الفئة امتدادات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط، وإذا حاولنا صياغة ذلك على مستوى علاقات إيران وسوريا نجد أن هناك لقاء كبير على هذا المستوى، إذ نجد سوريا تحوي عدد من الجماعات الشيعية الذين هاجروا من إيران بحثاً عن العلم. فنجد أبرز مثال على التواصل الشيعي بينهما هو تواجد أحد أبناء آية الله الشيراوي في سوريا*. والذي يدرس في إحدى الحوزات المتواجدة هناك[1]، وسيتم التطرق لموضوع الأديان والمذاهب الدينية وخاصةً الشيعة بالنسبة لكلا البلدين في المبحث الخامس البعد العقائدي للعلاقات الإيرانية_السورية.

*آية الله الشيرازي من أهم علماء الدين الإيرانيين، هاجر من مدينة شيراز إلى مدينة النجف العراقية، حيث تلقى علومه الدينية وبلغ أعلى مراتب الاجتهاد وصار أكبر المراجع الشيعية.

[1] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص ٧٧.

المبحث الثاني : البعد التاريخي للعلاقات الإيرانية_السورية

إن دراسة البعد التاريخي للعلاقات الإيرانية_السورية، تعد تركيزا أساسياً يستند إليها البحث، في تتبع تاريخ البلدين وأهم المرتكزات التي قامت عليها هذه العلاقات المتينة، بحكم تأثير الموقع الجغرافي، وما يفرضه من صلات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، يحكمها في الغالب المصالح المتبادلة بين الأطراف المعنية داخلاً وخارجاً، سلباً وإيجاباً، المحيط الجيوسياسي الواحد بين سورية وإيران، قد أوجد بينهما تاريخاً مشتركاً منذ أقدم العصور، استمر تفاعله وتأثيره حتى تاريخنا الحديث والمعاصر، لذا فإن دراسة العلاقات التاريخية بينهما في جميع المجالات السياسية و العسكرية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية تحتل أهمية خاصة، في إيضاح مدى تشابك الأحداث والمصالح بين إيران ودول الوطن العربي، وسوريا خاصةً.

العلاقات قبل قيام الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩

كان الإسلام متغيراً أساسيا في العلاقات الإيرانية_العربية بصفة عامة والإيرانية السورية بصفة خاصة، فقد ساهمت الفتوحات الإسلامية في تغيير الأحوال في البلاد العربية وما جاورها بما فيها بلاد الفرس[١]، ومع مجيء الفترة العباسية عرفت العلاقات بين دمشق والفرس رقيا وتطورا كبيرا، وتواصل فكري وثقافي مميز، وهذا راجع إلى التأثير البالغ للمدن والمراكز العلمية في الشام هي مسار النخب المثقفة لتتبع النهضة العلمية والثقافية والاحتكاك بالثقافات الأخرى والإفادة والاستفادة منها، فالمتعمق في تحليل هذه الفترة يرى أنه رغم الظروف الصعبة التي لحقت بدار الخلافة آنذاك لم يمنع ذلك من استمرار النشاط الثقافي بين السوريين والإيرانيين.[٢]

قد عرفت العلاقات الإيرانية_السورية توترا في الفترة العثمانية، واستمرت معارك بين الشاه إسماعيل الصفوي والحكم العثماني، إلا أن تلك المنازعات الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران أدت إلى إبرام معاهدتين لرسم الحدود مع دول الجوار هما: معاهدتا ارضوم الأولى والثانية،

---

[١] عبد العزيز الدوري وآخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٤، ص ٤٥.

[٢] عمر بكرو، "**التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة**"، مجلة الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد ١٠٠، ٢٠٠٦، ص١٣٨.

والتي أدت لدخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى عدم حل المنازعات، فتم التوقيع فيما بعد على بروتوكولين الأول في طهران سنة ١٩١١، والثاني في اسطنبول سنة ١٩١٣[١]، ولا يمكن الحكم على الصراع بين العثمانيين والفرس أنه صراع سوري_إيراني، فبعد الضعف الذي عرفته الدولة العثمانية وتدخل القوى الأجنبية قامت عدة ثورات في سورية تطالب بالتحرر من كل تلك القيود الأجنبية.

في سنة ١٩٢٠ تم إعلان استقلال سورية دولة ذات سيادة كاملة وملكية دستورية، وفي هذه الفترة عرفت منطقة الشرق الأوسط توتراً كبيراً نتيجة التدخلات الأجنبية واستيطان اليهود لفلسطين بعد وعد بلفور المشؤوم مما أثار النزعة القومية لدى العرب، وشهدت هذه الفترة توترا في العلاقات الإيرانية_ السورية نتيجة للقلق الإيراني من النزعة القومية العربية التي تبنتها سورية، وبالمقابل كانت تنظر سورية إلى إيران على أنها تحت حكم الشاه الداعم للرؤى الأمريكية والصهيونية في المنطقة، فبعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى الحكم في السبعينيات، والذي سعى بدوره لتعزيز العلاقات الإيرانية_السورية، حيث تم توقيع بروتوكول ثقافي في طهران سنة ١٩٧٥.[٢]

العلاقات خلال الثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩

قامت سورية ببناء علاقاتها مع إيران في البدايات الأولى من انطلاق الثورة الإسلامية الإيرانية، على ضوء واقع مجريات الأحداث على الساحة العربية في السنوات الأولى التي سبقت قيام الثورة الإيرانية، ولا سيما حرب تشرين سنة ١٩٧٣، وما تبعها من صلح منفرد مصري_إسرائيلي.

لذلك وجدت سورية في التحالف مع الثورة الإسلامية الإيرانية، مخرجاً للعديد من القضايا المحورية الملّحة في المنطقة العربية، مستندة في ذلك التحالف إلى توافق سياسة الدولتين سورية وإيران حول مبادئ ومواقف مشتركة منها :

[١] عبد العزيز الدوري وآخرون، مرجع سابق، ص٢٦.

[٢] حسين شفيعي، "**المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق**"، مجلة الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد ١٠٠، ٢٠٠٦، ص ١٠٠.

معارضة الطرفين للنظام العراقي بكل قسوته وتناقضاته، ثم اتفاق البلدين الحليفين في معارضة خطة السلام المنفردة بين مصر وإسرائيل، وتأثيراتها في منطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، ولاسيما دول الخليج العربي والسعودية، أما دعم إيران للقضية الفلسطينية وتأييدها لنضال الشعب العربي والفلسطيني في تحرير أراضيهم المحتلة، ورفض سياسة إسرائيل الاستيطانية والتوسعية، ثم تأييد الثورة الإيرانية لاعتماد مبدأ "الأرض مقابل السلام"، فكان له أثر كبير في زيادة أهمية الدور السوري المحوري في مجمل القضايا العربية خاصة الصراع العربي_الإسرائيلي، وما يتعلق بقضايا الحل السلمي[١]، وهذا ما أكده الرئيس الراحل حافظ الأسد بقوله: "إننا ندرك أن السلام يوفر المناخ الملائم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونكافح من أجل السلام على أن يكون عادلاً وشاملاً دون تفريط بشبر واحد من أرضنا أو حق من حقوق أمتنا، من هذا المنطلق كان يستمر نضالنا من أجل السلام العادل والشامل، ومنه أيضاً جهودنا لتوفير عناصر صمود الوطن وقدرته على التحديات التي نواجهها".[٢]

وجدت الثورة الإسلامية الإيرانية في بداياتها الأولى، في ظل الظروف المعقّدة المحيطة بها في سورية خير حليف يلتقي معها في حل كثير من القضايا السياسية والاقتصادية والايديولوجية والعسكرية وغيرها.

تأثر العلاقات بالحرب العراقية_الإيرانية ١٩٨٠

في عام ١٩٨٠ اندلعت الحرب العراقية_الإيرانية أو حرب الخليج الأولى، كانت سورية منذ اللحظة الأولى إلى جانب إيران وساندتها في حربها، وأمدتها بالسلاح والعتاد والمواد التموينية، وبهذا التأييد السوري لإيران حيث قامت خطوات عملية، بدأتها سورية بإغلاق أنابيب النفط العراقي عبر سورية إلى البحر الأبيض المتوسط، فبلغت خسارة العراق من جراء ذلك قرابة /٦/ بليون دولار، مما أجبر العراق على زيادة ضخ النفط عبر الأنابيب العراقية_التركية بتكلفة كبيرة جداً، وبحكم التأييد السعودي_العراقي عبر أراضيها، لكن سورية رفضت العرض السعودي،

[١] سمر بهلوان، **"العلاقات السورية_الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الإيرانية"**، مجلة جامعة دمشق، العدد ٣+٤ (المجلد ٢٢)، ٢٠٠٦، ص٣٣١.

[٢] مصطفى طلاس، **كذلك قال الأسد: مختارات من أقوال**، دمشق: دار طلاس، ط١١، ١٩٩٨، ص٧٣.

لذلك سعت السعودية إلى بناء خط نفط جديد يصل العراق بميناء "ينبع" على البحر الأحمر، تعادل كلفتة /٢/ بليون دولار وينتهي بناؤه عام ١٩٨٦، كما سعت لبناء خط آخر يمر من "الزرقا" في الأردن، ومنها إلى خليج العقبة ثم إلى البحر الأحمر.[١]

بالمقابل، حققت سورية على الصعيد الداخلي، تحسناً واضحاً في بعض الجوانب الاقتصادية "التبادل التجاري مع إيران" إذ إن الاتفاقية التجارية الإيرانية_السورية للأعوام ١٩٨٢_١٩٨٣_١٩٨٤ ساعدت سورية في الحصول على النفط الإيراني بأسعار مخفضة، فضلاً عن تحسين وتثبيت أسعار نفطها، وضمان تموين نفط إيران في أنابيبها[٢]، ونلاحظ مدى تداخل القضايا السياسية والاقتصادية وتأثيرها في تفاعل الأحداث، وتشكل العلاقات بين الدول.

كما أن سورية لم تواجه عبر تحالفها مع إيران أي تناقض بين التوجهين: "التوجه الديني الإسلامي لثورة إيران والنهج القومي لسورية"، بل فتحت سورية أبوابها أمام النشاط الإيراني الثقافي والاقتصادي في إطار احترام القرار المستقل لكل من البلدين داخلياً وخارجياً[٣]، وهذا أحد العوامل الذي ساعد هذه العلاقات على الاستمرارية.

كما كان للغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ انعكاسات كبيرة على العلاقات الإيرانية_السورية، وعرفت هذه المرحلة من العلاقات نوع من التوتر أنه لم يرافقها علاقات صراعية، فقد شكل لبنان محور تجاذب بين دمشق العلمانية وطهران الإسلامية لينعكس ذلك علاقاتهما بالطائفة الشيعية في لبنان، وكان الاقتتال الشيعي_الشيعي في لبنان دافعاً لإيران للتشاور مع حافظ الأسد ومنحه دوراً في ضاحية بيروت الجنوبية معقل حزب الله اللبناني.[٤]

تطور هذه العلاقات قبل أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١.

في هذه المرحلة أصبح الشرق الأوسط مليء بالمخاطر والتحديات وقد كان لهذه الأحداث تأثير كبير في العلاقات الإيرانية_السورية، فمع اندلاع حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١،

[1]Moshe Moaz&AvnerYanive, **Syria Under Assad**:**Domestic Constraints and Regional Risks**, Taylor &. Francis Group London And New York, 2014,p 108.

[2]Moshe Moaz &Avner Yanive, Op.cit, p113 .

[٣] سمر بهلوان، المرجع السابق، ص ٣٣٦.

[٤] أيمن السيد عبد الوهاب، **"العلاقات الإيرانية السورية: محدد التسوية السلمية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، ١٩٩٦، ص ١٠١.

ودخول سورية في التحالف الدولي ضد العراق أعطى ذلك سوريا دوراً مهماً في المنطقة، ففي شهر سبتمبر ١٩٩٢، قام رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان بزيارة إلى سوريا وأجرى مع الرئيس السوري حافظ الأسد محادثات حول قضية الجزر الثلاث، أثناء ذلك تلقت دمشق تقريراً من وزير خارجيتها فاروق الشرع عن نتائج اجتماعين عقدهما مع وزراء خارجية الإمارات وإيران، وأعربت المصادر السورية عن ارتياحها للتحرك الإيراني بإرسال وفد للمباحثات مع دولة الإمارات، ورغم كل الجهود المبذولة لضمان الحل السلمي[١]، لم تقدم المفاوضات أي حلول ملموسة وبقيت مجرد مبادرات، وبقي الوضع كما هو ليومنا هذا.

بعد عقد مؤتمر مدريد ١٩٩١ بدأت مفاوضات السلام بين سورية وإسرائيل التي استمرت ثلاث سنوات، لكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نتيجة عدم رضا الطرفين، فسوريا حددت هدفها وهو تطبيق القرار ٢٤٢*، وهذا ما لقي رفضاً إسرائيلياً، ومنذ تعثر المفاوضات السورية_الإسرائيلية، شهدت العلاقات الثقافية الإيرانية السورية تطوراً ملحوظاً، وما زالت إلى الآن تشكل هذه العلاقات في هذه الفترة الأساس للسياسات والأصول الثقافية بين البلدين.[٢]

وهذا ما يفسر التلاحم الموجود بين البلدين، والذي امتزج بارتباطات تاريخية ودينية وعقائدية واقتصادية وأمنية كلها ساهمت في التقاء تاريخي مشترك دفع بهذه العلاقات إلى أن تدوم طول هذه الفترة لتعبر عن ضرورة التقارب بين المحيطين العربي والإيراني، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتؤكد على ضرورة تمتين وتوثيق العلاقات أكثر، خاصة بعد إدراج الولايات المتحدة الأمريكية كل من سورية وإيران ضمن دول محور الشر والراعية للإرهاب كذريعة للدخول في منطقة الشرق الأوسط.[٣]

---

[١] خالد محمد القاسمي، **الجزر الثلاثة بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط١، ١٩٩٧، ص ٢٦٣.

***القرار رقم ٢٤٢:** هو قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وجاء في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة والتي وقعت في يونيو ١٩٦٧.وقد جاء هذا القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب. وورد في المادة الأولى، الفقرة أ: «انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير». وقد حذفت "أل" التعريف من كلمة "الأراضي" في النص الإنجليزي بهدف المحافظة على الغموض في تفسير هذا القرار. ويشكل هذا القرار منذ صدوره صُلب كل المفاوضات والمساعي الدولية العربية لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

[٢] عبلة مزوزي، المرجع السابق، ص ١٧– ١٨.

[٣] المرجع نفسه، ص ١٩.

المبحث الثالث : البعد السياسي والعسكري للعلاقات الإيرانية_السورية

نستطيع تفسير البعد السياسي والعسكري في العلاقات الإيرانية_السورية من خلال النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تولي اهتماماً كبيرا للقوة العسكرية والسياسية، فيرى نيكولاس سبيكمان أحد مؤسسي مدرسة الواقعية الكلاسيكية أن الدولة يجب عليها التركيز على سياستها الخارجية، والحفاظ ومحاولة زيادة قوتها، وبناء الدولة لمؤسسات عسكرية، حيث ترتكز الواقعية على مفهوم القوة من خلال رأيين: يرى الأول: أن الطبيعة البشرية تحكمها القوة وحب السيطرة والهيمنة، ويزداد ذلك عند الانتقال من مستوى الأفراد إلى مستوى الدولة، ويعتبر الرأي الثاني: أن البحث عن القوة نتاج للشوق الشديد للأمن في النظام الدولي، بخلق ضغوط كبرى على الدول وبناء قوة عسكرية قادرة على إرجاع الهيبة وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها، لكن المشكل يكمن في ازدياد الصراع بين الدول نتيجة ذلك، ويؤكد هانز مورغنتاو أحد رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على القوة وضرورة زيادتها وإظهارها.

إن كلاً من سوريا وإيران بحاجة لتحالف عسكري_سياسي في وقت جمود العلاقات العربية الإيرانية وبقاء سوريا وحيدة فضلاً عن العرب في وجه المخططات الصهيوأمريكية "حسب رأيهما"، فهما بحاجة لزيادة قوتهما العسكرية المشتركة وإنشاء تحالف سياسي قوي لجعل دولتهما رائدتين في منطقة الشرق الأوسط في زمن الصراع على زعامة هذه المنطقة بالتحديد، فإن قضية التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية لها تأثير كبير على أنماط العلاقات الإيرانية في الشرق الأوسط فبدون التعاون مع دمشق لما تمكنت إيران من الوصول إلى لبنان، وتعتبر إيران أن سوريا تستطيع أن توجد التقارب بين إيران والعرب وأن توضح للعرب أن إيران لا تسعى لبسط نفوذها على المنطقة العربية، وبعد بقاء سورية وحيدة في المنطقة وتخلي العرب عنها وبقائها وحيدة في مواجهة المشاريع الصهيوأمريكية للشرق الأوسط، فكان على سورية البحث عن حليف سياسي_عسكري لدعمها وللوقوف بجانبها لصد المشاريع التي تحاول العبث في المنطقة.

التحالف السياسي الإيراني_السوري

إن التحولات المحورية للنظام العربي ساهمت في إعطاء إيران فرصة تاريخية للنظام وكان السبيل لذلك سوريا التي تتوافق مع إيران في توجهها السياسي الراديكالي رغم اختلافها على مستوى بناء القيم، فسوريا دولة علمانية قومية وإيران دولة ثيروقراطية فارسية فتحالفهما أعلى من شأن المكون المصلحي الذي لعب دوراً أساسياً في تشكل الحلف على حساب المكون القيمي، وذلك بهدف تحقيق التوازن الاستراتيجي على المستوى الأمني مع إسرائيل والتعاون الاقتصادي نتيجة العقوبات المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة، مع ذلك يذهب بعض المراقبين إلا أن الحلف السوري_الإيراني جعل سوريا في شبه عزلة عن المنظومة العربية فأثناء عقد القمة العربية بدمشق في مارس ٢٠٠٨ غاب عن القمة ستة من رؤساء الدول العربية المؤسسة "مصر والسعودية ولبنان والأردن والعراق واليمن"، مما يبين تراجع العلاقات السورية العربية[١]، وبعض المراقبين أيضاً يرون أنه لولا هذا التحالف لأصبحت سوريا في تبعية كاملة للغرب وجعلها تخضع للهيمنة الصهيونية في المنطقة، وهذا ما تفسره العروض السياسية المغرضة التي قدمتها أمريكا وإسرائيل لسوريا مقابل فض هذه العلاقات.

أما إيران فقد استطاعت الاستفادة من تحالفها مع سوريا بخلق رابط مزدوج ما بين أهم فرعين إقليمين للنظام الشرق أوسطي وهما المنظومة العربية وذلك من خلال التحالف مع سوريا التي تعد قوة داعمة لإيران في المنظومة العربية، والعراق في المنظومة الخليجية التي سيأتي البحث فيها لاحقاً.

رغم شدة التحالف إلا أن ذلك لم يمنع الحلف من التمتع بالمرونة، مما جعل لكلا الدولتين سياستها الخارجية المنفردة عن مصالح الدولة الأخرى، فمثلاً دعمت سوريا الموقف العربي من الجزر الإماراتية ضد الاحتلال الإيراني لها، وانضمت إلى عملية السلام في مدريد وانخرطت دمشق في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لنحو عشرة أعوام خلال عقد التسعينات، بالإضافة إلى وقوفها ضد الاحتلال الإيراني للأراضي العراقية بعد عام ١٩٨٢،

[١] آمنة عيساوة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٠، ص ٩٥.

وحضورها مؤتمر أنابوليس* رغم الرفض الإيراني له، أما بالنسبة إلى إيران فإنها لم تتوان في طلب السلاح من إسرائيل أثناء حربها مع العراق بالرغم من الاعتراضات السورية، وحافظت على صلاتها بالعراق وبقيت متمسكة بالجزر الإماراتية[1]، حيث لفتت هذه الأحداث انتباه المتابعين للعلاقات الإيرانية_السورية ودفع البعض عن نهاية التحالف الإيراني_السوري، ودفعهم للقول أن التحالف الإيراني_السوري بعد ٢٠٠٧/١١/٢٧ "مؤتمر أنابوليس" يختلف تماماً قبل هذا التاريخ.

نقاط الخلاف بين سوريا وإيران:

١. **العملية السلمية:** تمسك القيادة السورية بقرارها المتعلق بالعملية السلمية واعتباره خيار استراتيجي لا رجعة عنه من وجود نقاط خلاف كبير مع الجانب الإسرائيلي مقابل تشدد إيراني من العملية السلمية حيث تسعى إيران إلى تحويل الصراع العربي_الإسرائيلي إلى صراع ديني وعقائدي.
٢. **الموقف من لبنان:** تسعى سوريا للحفاظ على التوازنات الطائفية وإظهار مرونة في درجة التدخل السوري في لبنان مقابل تشدد في الموقف الإيراني التي تسعى من خلاله.
٣. **العلاقة مع دول الخليج العربي:** تسعى سوريا إلى تطوير وتعزيز علاقتها مع الخليج العربي بعد مشاركتها في التحالف ضد العراق وقد أعلنت سوريا عن موقفها الثابت المتعلق بالخلاف الإيراني_الإماراتي والتي أيدت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالبها العادلة في الوقت التي تؤكد إيران بأن الجزر المتنازع عليها إيرانية.[2]
٤. **العلاقات العراقية_السورية:** شهدت تطوراً في جميع المجالات وتخشى إيران أن يكون هذا التقارب على حسابها.[3]

---

* **مؤتمر أنابوليس:** هو مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في ٢٧ نوفمبر/ تشرين الثاني من ٢٠٠٧ في كلية البحرية للولايات المتحدة في أنابوليس، ماريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. وانتهى المؤتمر مع صدور بيان مشترك من جميع الاطراف، نظم المؤتمر من قبل الولايات المتحدة وتحت إشراف وزيرة خارجيتها كوندوليزا رايس واستمر ليوم واحد.

[1] آمنة عيساوة، المرجع السابق، ص ٩٦.

[2] خالد جويعد ارتيمة العبادي، مرجع سابق، ص٨٧.

[3] المرجع نفسه، ص ٨٨.

الشروط السياسية السورية لإنهاء العلاقات مع إيران:

١. إيقاف قضية المحكمة الدولية في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري"، وبقية الاغتيالات.
٢. إطلاق حرية العمل لسورية لاستعادة نفوذها في لبنان.
٣. إعادة الجولان المحتل إلى سوريا.
٤. رفع القيود عن تحركها السياسي لممارسة دورها المحوري عربياً وإقليمياً ودولياً، ومقابل ذلك تشكلت خلال السنوات الماضية قائمة طويلة من الشروط لتسوية العلاقات السياسية في سوريا والعودة بها المسارات الطبيعية، وكذلك دعم المنظمات الفلسطينية الموصوفة بـ"الإرهابية" علاوة على الدور السوري في لبنان قبل مقتل "رفيق الحريري" يوم ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ وحتى اليوم، ولم يتمكن المجتمع الدولي "مجلس الأمن" من فرض عقوبات حقيقية على سوريا أو إصدار قرارات حازمة ضد سياساته أو حتى الحد من أنشطته، إلا في حدود لم يكن باستطاعة لا روسيا ولا الصين معارضتها أو إسقاطها تجنباً لصدامات مع الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

التعاون العسكري الإيراني_السوري

بالنسبة للعلاقات العسكرية فقد ساهمت إيران في إمداد سوريا بالأسلحة تعاوناً مع روسيا، وكان دور إيران هو ضمان القروض المالية المترتبة على سورية من الصفقات التسليحية الجديدة مقابل موافقة روسيا حل مشكلة القروض القديمة، وقد عرف مجال النفط تعاوناً بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاقية عام ١٩٩٨ تتعلق بالتعاون في مجالات النقل والاتصالات والإسكان وقد تلقت سورية إعانة نفطية إيرانية بلغت قيمتها نحو ٦٢ مليون دولار سنة ١٩٩٨.[٢]

يمكن القول: إن حالة سورية هذه بفعل انعزالها عن النظام العربي، حيث أصبحت وحيدة ومنعزلة عن فضائلها الجغرافي السياسي الطبيعي، أي حضنها العربي والاختلال في موازين القوى الإقليمي لغير صالح سورية بل لصالح أعدائها، قد يتكرر مع أي دولة إقليمية عربية أخرى إذا تعرضت للعوامل والمتغيرات نفسها التي دفعت سورية إلى الانسلاخ عن فضائلها

[١] المرجع السابق، ص ٨٩.
[٢] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص ١٧.

الجغرافي السياسي الطبيعي، والارتماء في الحضن الإيراني بحثاً عما يعوضها فقدان الثقة، ويرضي هواجسها ويطمئن شعورها القلق والخوف المستمر من محاولات استهدافها.[1]

هذا ما يفسر عدم الرد السوري على اقتحام الطائرات الإسرائيلية مجال سورية الجوي مراراً وتكراراً وقصف مواقع عسكرية عدة في سوريا نظراً إلى إدراكها حالة الضعف في العمل العربي المشترك، بالتالي عدم الوقوف العربي بجانبها، بل يمكن للنظام العربي أن يدينها لو ردت على الهجمات الإسرائيلية هذه، لذلك اكتنفت سورية بالقول رداً على الطائرات الإسرائيلية إنها سوف ترد في المكان والزمان المناسبان، لأنه في غياب العمل العربي المشترك وانعزال سورية عن العرب فلا يمكن لسورية الرد، وإسرائيل تجرأت وقامت بفعلتها هذه لأنها تدرك انعزال سوريا عن النظام العربي.

وهنا تلجأ سورية وإيران إلى دعم الجماعات الإسلامية، "حماس والجهاد الإسلامي" على _الرغم من علمانية النظام السوري_ في فلسطين، وعلى الرغم من اختلاف إيران المذهبي معهما فإيران تتبع المذهب الشيعي بالمقابل حماس والجهاد الإسلامي تتبع المذهب السني، وكذلك دعم "حزب الله" الشيعي في لبنان، كون هذه الحركات هي على تماس مباشر مع إسرائيل، وكرصيد استراتيجي لسورية بغية أتبقي جذوة الصراع مع إسرائيل. وعليه يتم انشغالها بهذه الحركات الإسلامية بغرض أن تحارب هذه الأخيرة إسرائيل نيابة عن سورية، وكتعويض لسورية عن عزلتها الإقليمية والاختلال في موازين القوى الإقليمية لصالح إسرائيل وتضعضع التضامن العربي، وتحول النظام العربي من الصراع مع إسرائيل إلى التعايش أو التسوية معها، في ظل الواقع الصعب والمعقد الذي تتعرض سورية فيه لتحديات ومخاطر جمة تستهدف تقويض تحالفها مع إيران وتقليم دورها الإقليمي، وتقزيم فاعلية سياستها الخارجية ومكانتها في ملفات المنطقة ومن ضمنها ملفات فلسطين ولبنان والعراق.[2]

فبعد قيام الأزمة السياسية في سورية سنة ٢٠١١، تطور هذا الدعم الإيراني العسكري لسورية، وذلك لحجم وكبر المؤامرة المحاكة ضد سورية، وخاصةً بعد أن زادت التحالفات الدولية

[1] عياد البطنيجي، **التحالف السوري_الإيراني تاريخه، حاضره، مستقبله**، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، ٢٠٠٩،ص ٢٨.

[2] المرجع نفسه، ص ٢٩.

والدعم الخفي التركي السعودي والقطري للمجموعات الإرهابية وقوات المعارضة ضد النظام السوري، وحاجة سورية لدعم عسكري إيراني كونها حليف استراتيجي لسورية في المنطقة، وكونها الوحيدة بعد روسيا التي تعتبر الحرب السورية حرب مصيرية لمستقبل الشرق الأوسط وتغيير موازين القوى.

يظهر دعم إيران للنظام السوري برئاسة بشار الأسد على عدة مستويات، سياسي وعسكري ولكن عسكرياً بشكل غير صريح أو معلن، حيث لم يصدر عن الجانبين الإيراني والسوري أي تصريح حول دعم الأولى للأخيرة على المستوى العسكري، وذلك في الوقت الذي يعتقد كثير من الخبراء أن إيران أرسلت في الأشهر الأخيرة مزيدا من الخبراء لتمكين الأسد والبقاء في السلطة، في وقت لم تستطع فيه قواته أو مسلحو المعارضة حسم الوضع في ساحة المعركة، حيث يستفيد الرئيس الأسد الآن من نشر طهران مئات من الخبراء العسكريين الإضافيين في سوريا[1]، ودفع قوات "حزب الله" اللبناني للقتال في سورية بجانب الجيش السوري والقوات الرديفة، من "لواء القدس" الفلسطيني، واللجان الشعبية السورية، وبعض الفصائل الفلسطينية مثل "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين _القيادة العامة_ وحركة فلسطين حرة، وقوات فتح الانتفاضة ...الخ".

أما بالنسبة للتسهيلات السورية المقدمة لإيران: فإن العلاقات الإيرانية_السورية هي التي أتاحت لإيران فرصة تنمية علاقات قديمة من الطائفة الشيعية ذات الأهمية في لبنان، كما أتاحوا لها فرصة لعب دور دولي عن طريق تسهيل وصول مجموعات الحرس الثوري الإيراني إلى البقاع اللبناني، حيث شرعت في التعبئة السياسية والثقافية والتجنيد والتدريب للشبان الشيعة الإسلاميين في البقاع، والذين شكلوا طلائع تنظيم حزب الله ومقاومته العسكرية، كما سمحت سوريا بمرور الإمدادات العسكرية إلى حزب الله في البقاع وبيروت والجنوب اللبناني ومنحها غطاء سياسي ودعماً لوجيستي من إيران.[2]

---

[1] كريم سجادبور، "**إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد**"، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: ٠١-٠٥-٢٠١٦، الرابط : http://carnegieendowment.org/2014/06/09

[2] معين حداد، **علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي**، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٩، ص٢٣.

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية_السورية

يمثل الاقتصاد الأساس الذي ترتكز عليه أي دولة، وقد أكد منذ القدم على أهميته في بناء جسور التواصل بين الشعوب، حيث لا يكفي أن تدير الدولة شؤونها الاقتصادية بالموارد الموجودة داخل ترابها الوطني فقط وإنما يستدعي ذلك ضرورة البحث عن موارد أخرى لتطوير اقتصادها الوطني، في نفس الوقت البحث عن أسواق لبيع المنتجات المحلية. حيث جاءت النظرية الوظيفية الجديدة في العلاقات الدولية لتقول أنه في حالة الإجماع حول وحدة المصالح لا يمكن أن يحصل نزاع فالاستقرار يصبح العامل الرئيسي لأية محاولة وحدوية وتكاملية، ولهذا يجمع جل منظري الوظيفية الجديدة الذي على رأسهم أرنست هاس، على أساس أن من بين أهم الشروط الأولية للتكامل والاندماج الدولي هو التجانس الاقتصادي والاجتماعي بين الدول المعينة، بمعنى آخر أن يوفر عامل التعددية الاقتصادية العامل الأكثر أهمية بالنسبة للتكامل الجهوي في هذه المنطقة.

فيشكل الجانب الاقتصادي مجالا مهما لتطوير العلاقات الإيرانية_السورية، كما أن بروز مفهوم الاعتماد المتبادل وظهور التكتلات الدولية لدليل قاطع على أهمية العامل الاقتصادي بين إيران وسورية، تحسن ملحوظ انطلاقاً من تطور العلاقات السياسية بينهما منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، وذلك من خلال فتح المجال للاستثمارات المشتركة وكان لذلك عدة مبررات، فقد كان هدف سوريا البحث عن خيارات بديلة لتطوير الاقتصاد الوطني، في نفس الوقت شهدت إيران بعد حربها مع العراق تدهور كبير على مستوى اقتصادها، الأمر الذي طرح ضرورة البحث عن آليات لتفادي الخسائر خاصة على المستوى الاقتصادي، كل هذه الأمور دفعت بالبلدين إلى فتح مجال واسع للاستثمارات المشتركة.[1]

المراحل التي مرت بها العلاقات الاقتصادية الإيرانية_السورية

قد عرفت العلاقات الإيرانية_السورية خلال مرحلة التسعينات تطور ملحوظ على مستوى الاستثمارات والتبادلات التجارية، انعكس ذلك على عقد الدولتين لعدة اتفاقيات مشتركة في هذا المجال، كما تعززت هذه العلاقات أكثر بعد الزيارات التي قام بها الرئيس محمد خاتمي إلى

[1] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ٧٩-٨٠.

دمشق في أكتوبر ٢٠٠٤ حيث بحث الرئيسان سبل تطوير المبادلات التجارية وتفعيل الاتفاقيات الموقعة ومذكرات التفاهم في المجالات الزراعية والصناعية والمصرفية والنقل والكهرباء ...الخ.[١]

قد تم التوقيع على عدة مذكرات تفاهم في ٧ مارس ٢٠٠٨ خلال زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية إلى دمشق، ويمكن إجمال هذه الاتفاقيات عبر النقاط التالية:

-اختتمت اللجنة العليا الإيرانية_السورية المشتركة بالتوقيع على عشر مذكرات تفاهم وبرامج للتعاون، في مجال التجارة والاستثمار والمجالات المصرفية والصناعة والنفط، والغاز الطبيعي والكهرباء، والنقل البري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- التوقيع على مذكرة تفاهم حول مجلس رجال الأعمال السوري، ومذكرة تفاهم بين وكالة الجمهورية الإيرانية للأنباء "آرنا" والوكالة العربية السورية "سانا".

- التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بحماية البيئة للأعوام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

فمع استعراض مجريات العلاقات بين البلدين، نستدل أن هناك عاملين أساسيين يتحكمان في حركة هذه العلاقات، الأول متعلق بالاقتصاد الإيراني والذي يبحث عن أماكن آمنة لحماية الفائض المالي الناتج عن الطفرة النفطية التي شهدتها إيران، أما العامل الثاني فيتمثل في الاقتصاد السوري، حيث بدأت قطاعات واسعة من هذا بالنمو نتيجة توجه سورية في تشجيع الاستثمارات وسمحت التشريعات والقوانين الجديدة بخلق فرص جديدة لتنمية الاقتصاد السوري.[٢]

على الرغم من توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين منذ سنة ٢٠٠٧، فإن في قدرة المراقب للعلاقات الاقتصادية بينهما رصد أن حجم العلاقات التجارية بينهما لا يزال متواضعاً قياسياً بمستوى علاقاتها السياسية المتميزة، وبحسب الإحصائيات المتوافرة فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين بقي في سنة ٢٠٠٨ عند حدود ٢٧٤ مليون دولار موزعاً على الواردات والصادرات وفق النسب الموضحة في الجدول التالي:

[١] محمد عزب العرب، "**العلاقات الإيرانية_العربية**"، مجلة مختارات إيرانية، العدد ٥٣، ٢٠٠٤.

[٢] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص ٨١.

الجدول رقم ٠١: إحصائيات الصادرات والواردات بين البلدين.[١]

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الواردات من إيران	٥٦,٩٢	٦٤,٣٢	٧٣,٨٦	١٠٨	٢٦٠
إجمالي الواردات السورية	٧٩٩٦	١٠,٦٢٦	١٠,٠٤٧	١٣,٦٦٤	١٧,٢١٤
نسبة الاستيراد من إيران إلى إجمالي الواردات السورية	٠,٧١	٠,٦٤	٠,٧٠	٠,٧٩	١,٥١
تغطية الصادرات إلى الواردات	٥١	٤٩	٢٤	٣٤	٥
إجمالي الصادرات السورية	٧١٣٥	٨٥١٢	١٠,١٣١	١١,٦٢٧	١٣,٥٢٨
الصادرات السورية إلى إيران	٢٨,٨	٣١,٨	١٧,٨	٣٦,٥	١٤
نسبة الصادرات إلى إيران إلى إجمالي الصادرات السورية	٠,٤٠	٠,٣٧	٠,١٨	٠,٣١	٠,١٠

_ **الوحدة:** ملايين الدولارات.

تؤكد هذه البيانات تدني حجم التجارة البينية بين البلدين، ولا سيما في الصادرات "٢٦٠ مليوناً واردات، و١٤ مليوناً صادرات"، وبنسبة أقل من ٠١% قياساً بحجم التجارة مع العالم الخارجي باستثناء سنة ٢٠٠٨، إذ وصلت إلى ١٥%.[٢]

لكن حجم التجارة مع إيران الموضحة أعلاه تتحسن صورتها نسبياً إذا ما أضيفت إليها الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المشتركة والمقدرة قيمتها بأكثر من ٢ مليار دولار، تم وسيتم إنشاؤها، أكان من الجانب الإيراني بمفرده، أم بالتعاون مع الجانب السوري وفق ما هو موضح أدناه:

[١] محمد حامد الأحمري، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٠، ص ١٨١.

[٢] المرجع نفسه، ص ١٨١.

الجدول رقم ٠٢: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المشتركة.[١]

اسم المشروع	الجهات المشاركة	اسم الشركة
سيارة شآم	٤٠% الجانب الإيراني، ٣٥% وزارة الصناعة، ٢٥% القطاع الخاص	الشركةالسورية_الإيرانية
نقل المعلومات التكنولوجية لإنتاج قطع غيار السيارات	٨٠% الجانب الإيراني، ٢٠% سورية	
سيارة سابا	١٠٠% إيراني	سيفيكو
معمل الإسمنت	١٠٠% إيراني	شيمبار الإيرانية
نفق جر المياه إلى سهول حلب الجنوبية	١٠٠% إيراني	
نفق حلب	١٠٠% إيراني	سابير العالمية
تأسيس مصفاة دمشق للبتروكيماويات	١٠٠% إيراني	
١٠ صوامع حبوب	١٠٠% إيراني	توسعا سيلوها الإيرانية
إعادة تأهيل وتحويل الوقود إلى غاز	١٠٠% إيراني	آذار آب الإيرانية
نقل وتوطين التكنولوجيا والبحث العلمي	١٠٠% إيراني، بموجب التفاهم في ٢٠١٠/٥/٢٦	

الملاحظات التي يمكن تسجيلها هنا هي:

قدرت الحكومة السورية الاستثمارات الإيرانية خلال عام ٢٠٠٦ فقط بما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار، الأمر الذي جعل طهران ثالث أكبر مستثمر في سوريا بعد السعودية وتركيا.

[١] المرجع السابق، ص ١٨٢.

العلاقات الاقتصادية الإيرانية_السورية خلال الأزمة السياسية في سوريا

شكلت الأزمة السياسية السورية نقطة تحولاً في العلاقات التجارية والاقتصادية بين طهران ودمشق، وذلك من حيث زيادة اعتماد الثانية على الأولى بصورة دراماتيكية، وبشكل فاقم من عجز الميزان التجاري بين الطرفين، فتشير غرفة تجارة دمشق مثلاً في تقرير قصير لها إلى مسألة ضعف العلاقات التجارية بين البلدين كالتالي: "بلغت الصادرات السورية إلى إيران ما قيمته ٧٠٦ ملايين ليرة سورية، أي ما نسبته ٠.١٢% من إجمالي الصادرات السورية في عام ٢٠١٠، وهي نسبة ضئيلة جداً بالمقارنة مع تطور العلاقات السورية الإيرانية، والاتفاقيات الموقعة بين البلدين"، وفيما يخص الواردات من إيران: "بلغت المستوردات السورية من إيران عام ٢٠١٠ ما قيمته ١٤,٠١٨.٣ مليار ليرة سوريا أي ما نسبته ١.٧٣% من إجمالي المستوردات السورية".[١]

كانت الأزمة السورية دافعاً جيوسياسياً قوياً لطهران لكي تسير في طريق تعزيز علاقاتها التجارية والاقتصادية بدمشق، التي كانت جزءاً من مشروع إيراني يطمح إلى إنشاء كتلة اقتصادية إيرانية–شرق متوسطية، تضم إلى جانب إيران وسوريا كلاً من: العراق والأردن ولبنان في عام ٢٠١٠.[٢]

في إبريل/نيسان عام ٢٠١٢ عقد الجانبان الإيراني والسوري اتفاقية التجارة الحرة، التي نصّت على خفض الحواجز الجمركية تدريجياً، وذلك بحيث لا تزيد عن حدود ٤% مستقبلاً، وهو ما استهدف من خلالها آنذاك رفع حجم التبادل التجاري إلى ملياري دولار في الأعوام التالية بحسب ما صرح به مسؤولون إيرانيون.[٣]

---

[١] غرفة تجارة دمشق، "**دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣، الرابط: http://www.dcc-sy.com/word/iran.doc

[٢] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**آثار العقوبات في الاقتصاد الكلي السوري خلال عام ٢٠١٢**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣، ص١٣، الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/٤٤٥٢-e٠٠a٤d٤١٩-٤٥٨-٩٩١٢d-d٩٨b٩٨٣f٠٣٨f

[٣] نگاهي به روابط تجاري سوريه وإيران، "**تابناک اردیبهشت**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ الرابط: http://www.tabnak.ir/fa/news/٢٤١٢١٠/%D٨٦%٩D%٨٧%٩D%٧A%٨DA%AF%D-%٨٧%٩D%٨A%٨A-%D٨%٩D%٨٧%٩D%٧A%٨DA%AF%D%٨٦%٩D%٧A%٨D%١B%٨A%D٨%٩D%٨AA%D%٨-%D٧B%٨D%٨A%٨D%٧A%٨D%٨٨%٩D%١B%٨%D

تلقت دمشق قرضاً من إيران بلغت قيمته مليار دولار أميركي في شهر يناير/كانون الثاني من عام٢٠١٣، وأدى النزاع المسلح والعقوبات الاقتصادية إلى تخفيض العوائد النفطية بنسبة ٩٠%، وخصصت الحكومة السورية القرض الأول لاستيراد السلع الغذائية، ولدعم الاحتياطي النقدي الرسمي، الذي كان يتآكل منذ اندلاع الاحتجاجات بسبب تزايد الإنفاق العسكري.[١]

في شهر أغسطس/آب ٢٠١٣ تلقت دمشق من طهران قرضاً ثانياً بلغت قيمته ٣.٦ مليارات دولار، وقد خصصه النظام السوري بشكل أساسي لاستيراد المشتقات النفطية، كما ساعد القرض الثاني في كبح حدة انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار لتجنب انهيار العملة المحلية.[٢]

تشير مؤسسة تنمية التجارة الإيرانية إلى صعود حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٨٦٩ مليون دولار في عام ٢٠١٤[٣]، ووفقًا للملحق التجاري بالسفارة الإيرانية بدمشق **علي كاظميني**، وصل حجم التبادل التجاري إلى مليار دولار في عام ٢٠١٣. وصرح معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري **عبد السلام علي** في العام الماضي ببلوغ قيمة واردات سوريا من إيران ٤٢٢ مليار ليرة سوريا (٢.٦ مليار دولار) مشكلة نسبة ٣٤% من الحجم الكلي للواردات السورية.[٤]

---

[١] السعدي، سلام، "**مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا**"، صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ ، الرابط: http://carnegieendowment.org/sada/٦٠٢٨٤

[٢] المرجع نفسه.

[٣] تمديد العمل بإعفاء مستوردات القطاع العام من إيران لبداية٢٠١٥، "**عالم المال والأعمال السوري**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ ، الرابط: http://www.almalsy.com/?p=٢٤٢

[٤] السعدي، سلام، "**مستوردات سوريا ترتفع... وإيران تهيمن**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ ، الرابط http://www.almodon.com/economy/٢٠١٤/١١/D٩%٨٥%D٨%٩A%D٨%٩D%٨٧%D٩%٨٦:

الشكل رقم ٠٤: التبادل التجاري بين إيران وسورية منذ ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤[١]

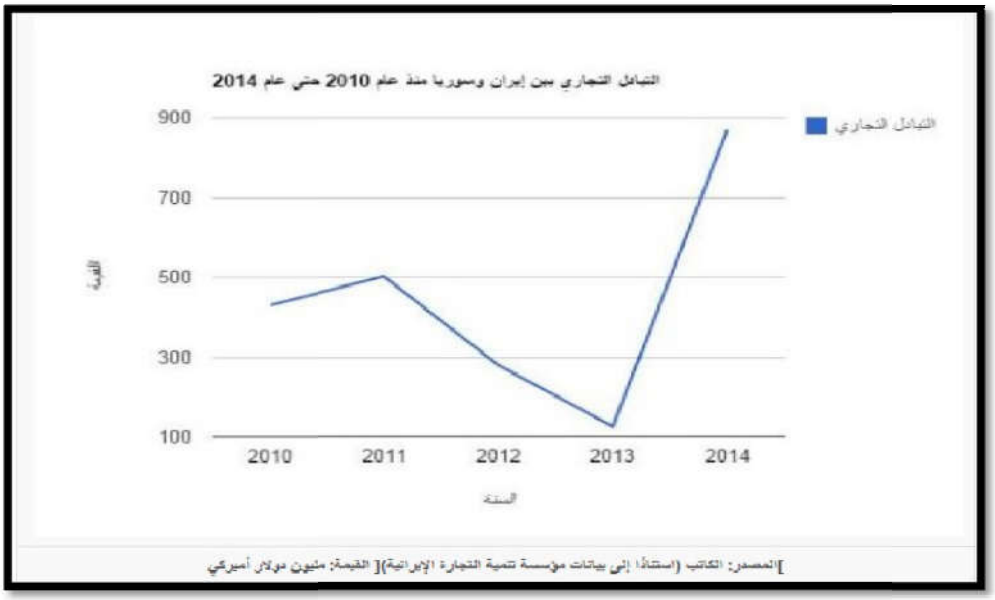

مستقبل العلاقات الاقتصادية بين سورية وإيران.

اكتسبت طهران نفوذاً اقتصادياً أوسع في سوريا، بفضل العزلة الاقتصادية التي فرضت على دمشق دولياً. حيث يمكن التنبؤ بمستقبل المصالح الاقتصادية الإيرانية في سوريا من خلال السيناريوهات التالية:

- **السيناريو الأول (التوافق السياسي):** وفقاً لهذا السيناريو ستتمكن إيران من الحفاظ على جزء معتبر من مصالحها الاقتصادية في سوريا، سواء كسوق تصدير لسلعها، أو استحواذها بقدر ما ستمتلكه من أوراق مساومة على طاولة المفاوضات، وعلى هذا الأساس، ربما تشارك طهران في عملية إعادة الإعمار، وذلك إلى جانب بقية الأطراف الإقليمية المناوئة بعد الخروج بتسوية سياسية بين جميع الأطراف، أما فيما يخص ملف الطاقة، فالاضطراب الأمني الذي من المتوقع أن يستمر طويلاً قد يقلل من فرص نجاح مشروع خط الغاز، حتى لو تم إنشاؤه وذلك إذا افترض أيضاً غياب معارضة مؤثرة من قبل القوى الإقليمية المنخرطة في الصراع حالياً.

[١] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، "**العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٣، الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/٩٠٦٧

- **السيناريو الثاني (سقوط النظام السوري):** في حال سقوط النظام السوري على يد المعارضة السورية المسلحة في سياق الصراع الصفري الذي تشهده سوريا حالياً، فإن إيران ستفقد كلياً مصالحها الاقتصادية في سوريا لصالح المعارضة والأطراف الإقليمية الداعمة لها.[1]

-**السيناريو الثالث (التفكك والتقسيم):** تبعاً لسيناريو تقسيم سوريا عرقياً_مذهبياً إلى دويلات، ستتمكن إيران من تعزيز تمددها الاقتصادي في الشريط الساحلي العلوي "وبذلك يكون اقتصاد الدويلة العلوية تحت احتكار ثنائي من قبل إيران وروسيا"، وربما الكيان الكردي بالشمال الشرقي، إلا أنها لن تتمكن من مد أنبوب الغاز من العراق إلى الكيان العلوي وفقاً لخطتها القديمة.[2]

[1] تامر بدوي، "**العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣، الرابط: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/٢٠١٥/٠٧/١٥٧٢٩٤٣٠١٤١٧٣٥.html

[2] المرجع نفسه.

المبحث الخامس: البعد الثقافي للعلاقات الإيرانية_السورية

من أين للحضارات الكبرى أن تمر بأراضينا وتكون مكانتها التاريخية لولا اعتمادها على الفكر بصفته صيرورة، والثقافة والدين بصفتهما صيرورة لذلك تبنى العلاقات بين الدول بنتاج عقول المفكرين بوصفهم يحملون آمال شعوبهم وأحلامهم ويختصرون الوجدان الجمعي لهذه الدول الصديقة.

حيث أكدت النظرية البنائية في العلاقات الدولية الدور الذي يؤثر فيه البعد الثقافي والعقائدي في العلاقات بين الدول، فتلعب الهوية والثقافة والقيم دورا أساسيا في النظرية البنائية وتؤكد على أن هوية ومصالح الدول تنشأ من القيم والثقافات التي تتميز بها هذه الدول، فإن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي بروز قضايا جديدة على مستوى السياسة العالمية وخاصة صعود البعد الثقافي والعقائدي في العلاقات الدولية، رغم أن تحليل النظرية البنائية في العلاقات الدولية لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، كذلك بروز قضايا الأقليات والإرهاب والتنظيمات الإرهابية، واللعب على مستوى النعرات الذاتية والانتماءات الثقافية للأفراد[1]، بالإضافة إلى تزايد التركيز على الشعور بالهويات في عالم ما بعد الحرب الباردة وظهور النزاعات العرقية.

الثقافة والعقيدة عناصر تلعب دور مهم في العلاقات الدولية وتشكل ذلك المحور الذي جمع سوريا وإيران لفترات طويلة، فقد ساهمت النخب المثقفة منذ القدم في تواصل البلدين من خلال نشاطاتها الدائمة وحركيتها السريعة بين الدولتين، وهذا ما دفع إلى بناء جسور متينة بينهما على المستوى الثقافي والعقائدي، حيث هذان البلدان يمتلكان علاقات تاريخية وعقائدية وثقافية كبيرة تربط المجتمعان مع بعضهما البعض وتجعل العلاقات بين البلدين ناشطة وفي حالة تطور دائم، وخاصةً أن هذه العلاقات تعد من أطول العلاقات في الشرق الأوسط بدون انقطاع.

[1] خالد المصري، "**البنائية في العلاقات الدولية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلدة ٣٠، العدد الثاني، دمشق: ٢٠١٥، ص ٢٧.

طبيعة البعد الثقافي للعلاقات الإيرانية_السورية

إن العلاقات الثقافية بين الشعوب تتسع أو تنكمش انطلاقاً من عدة محددات قد يكون أهمها: اللغة المشتركة "نسبة التداخل أو التزاوج في اللغة"، الحرف المشترك والدين المشترك والمصالح المشتركة "مصالح اقتصادية أو مصالح سياسية"، تحديات مشتركة "أخطار مشتركة وهدف مشترك"، اختلال التوازن في امتلاك "القوة الناعمة": (المؤسسات الإعلامية، الثقافية العملاقة) حيث تتحول العلاقات الثقافية إلى غزو ثقافي، وقد يضيف أحدهم محدد التاريخ المشترك.[١]

وقع كلاً من إيران وسوريا العديد من الاتفاقيات الثقافية والعلمية على مستوى الجامعات والوزارات المختلفة والتي توجب بالتوقيع على اتفاقية تأسيس جامعة الفارابي في محافظة اللاذقية من قبل جامعة "تربيت مدرس" في إيران، بالإضافة إلى قسم لتعليم اللغة الفارسية في جامعة البعث ومركز خاص له في اللاذقية وتبادل الطلبة عبر البعثات العلمية، كما يجري تبادل الزيارات للنخب العلمية والثقافية والإعلامية والجامعية للاستفادة من التجارب وتبادلها بين البلدين[٢]، وهذا كبداية للتعاون الثقافي بينهما والتي بادرت فيه إيران حيث لم تبدي سوريا في هذه المرحلة اهتماماً كبيراً في نشر ثقافتها التاريخية في إيران، حيث كانت من طرف واحد فقط.

منذ تأسيس المستشارية الثقافية الإيرانية في دمشق عام ١٩٨٣، ساهمت هذه الأخيرة إلى حد بعيد في تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين لعدة سنوات، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين اتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي عام ١٩٩٥، كما اتفقوا خلالها على البرنامج التنفيذي للتعاون بين الطرفين للأعوام (٢٠٠٥_٢٠٠٧). كما عقد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لقاء مع النخب الثقافية والسياسية والعلمية السورية في مكتبة الأسد الوطنية

---

[١] فضل شرور، **العلاقات الثقافية الإيرانية العربية**، دمشق: ملتقى خاص "الحوار الثقافي الإيراني العربي والعولمة"، ٢٠٠٦، ص٧٨.

[٢] حسين جمعة، "**العلاقات الثقافية العربية_الإيرانية إلى أين؟**"، مجلة الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الإيرانية بدمشق، العدد ١٠١، ٢٠٠٦، ص ٣٥.

بدمشق في ١٩ جانفي ٢٠٠٦، وتضمن ذلك تقريراً حول العلاقات العلمية والجامعية بين البلدين وضرورة تطويرها.[١]

وقد كان اهتمام إيران واضح خاصة بعد إقرار دستورها بضرورة تدريس اللغة العربية كلغة ثانية في الجمهورية، في المقابل شهدت اللغة الفارسية اهتماماً كبيراً من طرف السوريين، حيث يقوم معهد اللغات التابع إلى جامعة دمشق بدورات تدريبية لتعليم اللغة الفارسية.[٢]

شكلت الثقافة الإسلامية جزءاً مهماً في جمع البلدين من خلال محاولاتهما لتوحيد الصف العربي والإسلامي، وهذا ما نلمسه في العديد من تصريحات القادة الإيرانيين أو السوريين وتعتبر التجربة الثقافية التي جمعت كل من سوريا وإيران، خطوة هامة لتوحيد الأمة العربية_الإسلامية خاصة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، وكل محاولات التفرقة والتشتيت التي تسعى إليها القوى الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتلميح إلى مفاهيم الحروب الطائفية، لذلك نجد أن العامل الثقافي كان عامل مهم وله تأثير قوي على علاقات البلدين.[٣]

التحديات التي تواجه تطور العلاقات الثقافية الإيرانية_السورية

تهدف المشاريع الغربية لاستهداف الثقافة الإسلامية والعربية، فمنذ كتب المفكر "فوكوياما" كتاب "نهاية التاريخ" معلناً انتصار ثقافة الغرب ونظامه، وجاء "صاموئيل هينتغون" ووضعه ورسمه ضمن خرائط توضح "صراع الحضارات" معلناً انتصار الحضارة الغربية في صراعها المستمر مع الحضارات الأخرى وخاصةً الإسلامية، فقد رسم الغرب عدة خطط لاستهداف الأمة الإسلامية والعربية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للقضاء على كل عدو يهدد ثقافتهم وحضاراتهم، والتي صعدت لهجتها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي قال فيها الرئيس "جورج بوش": "إنها حملة صليبية، وإنهم يكرهوننا، وساخطون من حضارتنا".

---

[١] حسن شفيعي، مرجع سابق، ص ١٠٢.

[٢] عبد الكريم سلماني، "**أضواء على اللغة الفارسية في سورية**"، مجلة الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد ١٠٠، ٢٠٠٦، ص١١٤.

[٣] عبلة مزوزي، مرجع سابق، ص ٧٨_٧٩.

١. الهوية والغزو الثقافي:

قد يكون مرشد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي، من الأوائل الذين تنبهوا لخطورة الغزو الثقافي في عصر العولمة، فاستخدام القوة الناعمة المتمثلة باستخدام الضخ الإعلامي من قبل المؤسسات الإعلامية العملاقة الضخمة للتبشير بأسلوب حياة الأقوى وبضرورة امتثال الشعوب الأخرى لهذا الأسلوب إن ما يهدد الثقافات الوطنية عامة هو هذه القوة الناعمة المتمثلة بالإعلام المبرمج، فقد عمد إعلام العولمة على الاستحواذ على مساحة الثقافة وطوعها لخدمة التبشير أو فرض ثقافة الأقوى في الاقتصاد[١]، كل ذلك في محاولة لتغييب الهوية، هوية الإسلام عامة والهويات الوطنية التي يراد لها أن تكون مقلدة لهوية الأقوى، هذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه الثقافة الإيرانية_العربية، أي محاربة الهوية عبر الغزو الثقافي وإعلام العولمة.[٢]

٢. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

الفكرة انبثقت بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ حيث خرج "شمعون بيريز" بفكرة "الشرق الأوسط الجديد"، لكن الانشغال العام للدول الكبرى لم يأخذ الفكرة على محمل الجد إلى أن جاء العداء للإسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ثم جاءت خطط تفريغ العداء للإسلام من جوهره، ثم غلف ذلك كله بحاجة إلى الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية والتطور العلمي[٣]. فخلال موجة العولمة التي يعيشها العالم، نلاحظ أن هناك معادلة مركبة تواجه المثقفين في إيران وسورية والدول العربية.

٣. الغزو الثقافي:

يحدد الإمام الخامنئي خمسة عشر مفهوماً للغزو الثقافي ويقول: "ثم اليوم غزو ثقافي عقيم يمارس ضد الإسلام وهذا الهجوم الواسع، لا يقتصر على الثورة الإسلامية ولا يستهدفها وحدها، بل يتعداها إلى الإسلام نفسه، ويكتسب الغزو الثقافي الآن لشدته، وصفاً استثنائيا

[١] فضل شرور، مرجع سابق، ص ٨٢.

[٢] المرجع نفسه، ص ٨٣.

[٣] المرجع نفسه، ص ٨٦.

عجيباً، وهو يمتد على أبعاد شاسعة ثقافياً، واجتماعياً وسياسياً، وهذا الهجوم لا يقتصر على أحد، بل هو ينال صيغة الإسلام السائد بين جماهير الناس".[١]

إن ما تتعرض له إيران وسوريا والدول العربية، ليس غزواً ثقافياً بالمعنى الثقافي البحت بل هو غزو لتحطيم الإرادة، تسهيلا للإخضاع، بالإضافة إلى عدة تحديات تواجهها العلاقات الثقافية الإيرانية_السورية من تقسيم للمنطقة، وإنشاء دول وحضارات جديدة أو قديمة "الدولة الكردية في شمال سورية"، وتشويه للإسلام وزرع الفتن والأمة العربية، من خلال وسائل الإعلام الغربية، والتشويه للثقافات داخل المجتمعات العربية والإسلامية.

تأثير العامل العقائدي العلاقات الإيرانية_السورية

نظرا للتنوع المذهبي والطائفي في سوريا والتكتم من ناحية الأعداد مما أدى لعدم معرفة العدد الحقيقي لكل طائفة ومذهب ومن بينها الطائفة الشيعية إلا أنه ومن خلال التقارير الأخرى يمكن الحصول على أعداد تقريبية لهم، فبحسب تقرير "الحرية الدينية في العالم" لعام ٢٠١٠، الذي يصدر عن وزارة الخارجية الأمريكية فان الشيعة العلوية والإسماعيلية والإمامية الاثني عشرية يشكلون ما نسبته ٢٩% من عدد سكان سورية الذي يبلغ ٢٢ مليون نسمة. وتعتبر الطائفة العلوية في سورية ثاني أكبر طائفة، حيث يأتي أهل السنة والجماعة في المرتبة الأولى، ثم يأتي العلويون فالمسيحيون فالدروز[٢]، وحسب الإحصاء الرسمي عام ١٩٨٥: فإن ٧٦,١% مسلمون سنة، و١١,٥%علويون، ٠٣ %دروز، ٠١%إسماعيليون، ٤,٥%مسيحيون، ٠٤%شيعة اثني عشرية[٣]، ويرى بعض الباحثين أن نسبة المسلمين السنة في سوريا لا تقل عن ٨٠%، ويرى عبد الحليم خدام نائب الرئيس السابق أن السنة مع الأكراد يمثلون نسبة ٨٥% إلى جانب ٩% من العلويين و ٥% من المسيحيين بعد أن هاجر كثير منهم[٤]، أما في التقديرات الأميركية: ٧٧%من السكان مسلمون سنة، ١٠%علويون ومرشدون، ٣%

[١] الإمام آية الله السيد علي الخامنئي، **الغزو الثقافي المقدمات والخلفيات التاريخية**، مؤسسة دار الولاية، ص ٤٦.

[٢] جريدة الشرق الأوسط ،الاثنين ٢٢ ربيع الثانى ١٤٣٢ هـ ٢٨ مارس ٢٠١١ العدد ١١٨٠٨

[٣] **سوريا بالأرقام**، مركز للدراسات الاستراتيجية، ج١، ص١٢٤، ج٢ ص١٢٨.

[4] Gabriel Baer, **Population and Society in the Arab East**, London, 1964, p. 109.

دروز وإسماعيليون وشيعة اثني عشرية، ٨% من السكان مسيحيون من طوائف مختلفة، وتوجد أيضا أقلية يزيدية في منطقة جبل سنجار على الحدود مع العراق[١]، بالإضافة لطوائف أخرى.

أما في إيران، يتدين معظم الإيرانيين بالإسلام ويتبع أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثنى عشري، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني، ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية. وتبلغ نسبة المسلمين الإيرانيين ٩٨% مسلمون، حوالي ٨٩% من الشيعة و٩% من السنة، ويشير موقع السي آي إيه إلي أن حوالي ٩٠-٩٥% من المسلمين في إيران من الشيعة و٥-١٠% منهم من السنة.[٢]

إن العلاقات الإيرانية_السورية علاقات ذات جذور دينية وسياسية قد مهدت لبروز حركة التشيع وإن المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية قد ساعدت في تسريع خطوات التقارب الإيراني السوري الذي تجاوز في مرحلته الأخيرة مستوى التنسيق المتبادل إلى الارتباط الكلي، خصوصاً بعد خروج القوات السورية من لبنان واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، حيث وضح "عبد الحليم خدام" الذي انشق عن نظام الرئيس "بشار الأسد" واتخذ فرنسا مقراً له، أن إيران دولة كبرى في المنطقة ولها مصالح إستراتيجية والدول التي لها مصالح إستراتيجية تدافع عن مصالحها خارج أراضيها، واعتبر خدام أن السياسة الإيرانية تقوم بنشر التشيع وذلك للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وانتقد خدام السفير الإيراني في سوريا واتهمه بقيادة حركة التشيع في سوريا، وقال أن حركة التشيع هي ظاهرة سياسية يقوم بها السفير الّإيراني بدمشق بهدف إيجاد حالة سياسية مرتبطة بإيران، وإن هذا النشاط خطير لأنه يؤسس لفتنة مذهبية في سوريا.[٣]

يتحرك المشروع الإيراني وفق نمط إيديولوجي يهدف إلى بث التشيع ومحاولة سحب المذاهب الشيعية الأخرى والزيدية والعلوية تحديداً إلى المذهب الإثني عشري المتبع في إيران،

---

[1] U.S DEPARTMENT OF STATE, **'Syria'**, Viewing history: 11\11\2016, URL: https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/٧١٤٣٢/٢٠٠٦.htm

[٢] **"أهل السنة والجماعة في إيران"**، مجلة السنة، العدد ٥١، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٦/١١/١١، الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=١٦٢٧&lang=

[٣] خالد جويعد ارتيمة العبادي، مرجع سابق، ص ٨٥_٨٦.

ودعم الشيعة العرب وربطهم بولاية الفقيه*، ونمط استراتيجي يهدف لمد النفوذ ومنع قيام جبهة عربية ضد إيران، ركائزه تقوم على أسس التحالف مع سوريا ومع حركات المقاومة.[١]

حتى للبعد العقائدي تأثير في السياحة، زيادة عدد السياح الإيرانيين إلى نحو ٥٠٠٠ سائح في المعدل اليومي، وللتسوق من أسواقها بمبالغ تزيد عن ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، فإنها في معظمها تأتي من الجانب الإيراني من دون أن تقابل سياحة مماثلة من الجانب السوري أنها تتركز في معظمها على شريحة معينة من المجتمع الإيراني، وبغرض زيارة العتبات المقدسة لدى الشيعة، وهذه العتبات قائمة في أماكن لم تعط العناية السياحية اللازمة "منطقة السيدة زينب بصورة خاصة".[٢]

هناك توافق عقائدي كبير متمثل في المصالح المشتركة في المنطقة رغم الاختلاف في بنية النظام السياسي، حيث توجهت سوري لجعل إيران حليفاً لحماية المبادئ والأسس السورية، كما قال الرئيس الراحل حافظ الأسد عندما سُئل لماذا تحالفت مع إيران في الحرب الإيرانية العراقية؟ فأجاب: "فقط للتاريخ، سيأتي اليوم وسيدافع عنك هذا الإيراني في الوقت الذي يكون فيه العرب يغمدون خناجرهم في صدور السوريين"، وفعلاً هذا ما حصل.

خلاصة الفصل الأول:

حيث نستنتج في نهاية الفصل أبعاد العلاقات المشتركة بين سوريا وإيران، حيث أنه رغم الاختلاف في بنية النظام السياسي "سورية دولة علمانية وإيران دولة إسلامية" إلا أن تشابك الأبعاد المشتركة ساعدت في استمرارية وتطور هذه العلاقات، فتقارب مصالحهما في العداء المشترك للمشاريع الصهيوأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وإدراكهما الأهمية الإقليمية والدولية لكلٍ منهما، والعزلة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على سوريا وإيران وانهيار وتراجع النظام العربي، كل هذه العوامل زادت من أهمية التقارب بين سوريا وإيران للتصدي لهذه

* **ولاية الفقيه:** أو الولي الفقيه أو المرشد الأعلى لفظان مترادفان مرتبطان بالنظرية السياسة الدينية التي قال بها الإمام الخميني وهي ولاية الفقيه، وقد نشأت هذه النظرية على يد الشيخ أحمد النراقي مؤلف كتاب "عوائد الأيام"، وطبقها الإمام الخميني لأول مرة عام ١٩٧٩.

[١] عبد الله فهد النفيسي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، الأردن: مركز أمية للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط٢، ٢٠١٤، ص١٤٤.

[٢] محمد حامد الأحمري وآخرون، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، مرجع سابق، ص١٨٤_١٨٥.

المشاريع، فخلال هذه السنوات عرفت العلاقات الإيرانية_السورية تحسناً ملحوظاً خاصةً بعد تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كما نجد من خلال دراستنا لمختلف الأبعاد التي مرت بها هذه العلاقات عنصر الثبات والرسوخ الذي لازمها رغم كل تلك الظروف والتحديات الصعبة التي واجهتها، كما أن بنية المجتمع الإيراني والسوري من جهة ومركزية السلطة من جهة أخرى تجعل الطرفين ينتميان إلى مجموعة اجتماعية فيها القدر الكافي من التقارب.

الفصل الثاني:

تأثير الأزمات الإقليمية في العلاقات الإيرانية_السورية

تمر منطقة الشرق الأوسط عموماً بمرحلة أزمات وتحولات كبيرة، حيث لم تكن كلاً من إيران وسوريا بمنأى عنها، بل تأثرت بهذه الأزمات لاسيما أن هذه الأزمات كانت تستهدف التحالف الإيراني_السوري بشكل خاص، حيث تعاطت الدولتان مع هذه الأزمات بصيغة مختلفة بناءاً على مصالحهما، فكانت الأزمة السياسية في سوريا من أهم التحولات التي حدثت ومازالت تحدث في المنطقة والتي تعتبر من بعد الصراع العربي الإسرائيلي من أعقد الأزمات التي أصابت المنطقة عموماً، كما كان للبرنامج النووي الإيراني منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات الإيرانية_السورية، حيث قامت كل من سوريا وإيران بمحاولة التصدي لهذه الأزمات بتوسيع دائرة تحالفهما لتشمل العراق وتأسيس محور المقاومة الذي من خلاله تهددان المشاريع الغربية في المنطقة.

المبحث الأول: الأزمة السياسية السورية:

في مطلع ٢٠١١ اندلعت ثورات شعبية كبرى في سائر الدول العربية، خاصةً في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن، حققت خلال أسابيع نجاحات باهرة في تونس ومصر وتقدماً ملحوظاً في مسيرة الإصلاح في الجزائر، ولكنها تطورت إلى حرب أهلية في ليبيا، وإلى تدخل عسكري خليجي في البحرين، وإلى قمع دموي في اليمن. كما انطلقت تظاهرات تطالب بالإصلاح في سورية والأردن والسعودية والمغرب والجزائر وعمان والعراق تطالب بالإصلاح والتغيير.

قامت تظاهرات في مدن سورية عدة، خاصةً في مدينة درعا على الحدود مع الأردن، تطالب بمكافحة الفساد وإنهاء سوء استعمال السلطة، إلى أن اتجهت شعاراتها نحو مطالب قصوى ضد النظام، فقامت قوى الأمن بتفريقها وأطلقت الرصاص على معتصمين ومتظاهرين، فقتلت وجرحت عدداً كبيراً ناهز المائتين، ورغم أن الدولة السورية أطلقت سلسلة إصلاحات "سنذكرها لاحقاً" إلا أن دوامة عنف عارمة كانت قد انطلقت في سورية وشملت مدنها كافة، سقط من جرائها آلاف القتلى والجرحى وبات شعار إسقاط النظام هو السائد بدلاً من المطالب الإصلاحية التي كانت في البداية.

من خلال هذا المبحث الخاص بالأزمة السياسية السورية سندرس فيه طبيعة هذه الأزمة وإظهار أهم مجرياتها، والمواقف الدولية والإقليمية من الأزمة السياسية السورية والتي تحولت من مواقف لأدوار الذي حولت هذه الأزمة من مجرد أزمة سياسية ومظاهرات داخلية إلى حرب بالوكالة، وسنتطرق في النهاية لدراسة العلاقات الإيرانية_السورية في ظل هذه الأزمة وبحث مجرياتها.

طبيعة الأزمة السياسية السورية:

مع اندلاع الحرب السورية في صيف ٢٠١١ لم يكن الواقع السوري الداخلي مثالياً إذ إن الشعب السوري مثل كل الشعوب، يعشق الحرية و العدالة ويسعى إلى الأفضل كما شهدت مراحل تاريخه المعاصر كافة، غير أن التدخل الخارجي لم يترك هذا الشعب وشأنه لبناء دولته

الديمقراطية، بل أرسل مسلحين إرهابيين من ٨١ دولة مدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإسرائيل، ودول عربية أبرزها قطر والسعودية وكان الهدف تدمير سوريا.[١]

في أوائل شباط/فبراير ٢٠١١، اندلعت الاحتجاجات في مدينة درعا الجنوبية مطالبة بإصلاحات داخلية وبعدها تطورت لإسقاط النظام في سورية، وقد انطوت على عوامل داخلية وخارجية. **فداخلياً:** بسبب انتشار الفساد والمحسوبيات على نطاق واسع في السلطة، هيمنة سلطة الأجهزة الأمنية بشكل كبير، واحتكار الحياة السياسية، فقد أبدى الرئيس بشار الأسد نية لتحديث النظام السياسي عبر التخفيف من قبضة الأجهزة الأمنية على الحياة العامة وعبر الفسح في المجال أمام القطاع الخاص لنيل حصة اكبر من الناتج المحلي السوري، وبدأت التجمعات والمنتديات السياسية بالانتشار في ما عرف بربيع دمشق بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ ولكنها توقفت في أواخر ٢٠٠٣.[٢]

وخارجياً: سوريا على الرغم من تواضع ثرواتها الاقتصادية، أصبحت دولة مركزية في المشرق العربي، شديدة الاستقلال في قراراتها وخياراتها وهو استقلال أصبح نادراً بين الدول في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأشار إلية كبار الباحثين الأوروبيين[٣]، ولا يجب أن ينطوي التغيير والإصلاح جراء ثورات ٢٠١١ إلى إضعافها، فمثلث سورية التحدي الأكبر لأمن إسرائيل بقوة جيشها وقربها جغرافياً من العمق الديموغرافي الإسرائيلي، ونفوذها في صياغة الرأي العام اللبناني والأردني وأوساط الفلسطينيين. واشتراكها بجميع الحروب ضد الكيان الصهيوني ودعمها للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، والأهم من هذا وقوفها هي وإيران في محور المقاومة في وجه المشاريع التي تحاك لمنطقة الشرق الأوسط وتقسيم وشرذمة المنطقة، هذا ما أبرز أهميتها الإستراتيجية لدول الغرب إقليمياً ودولياً وما جعلها محطة توقف كبار زعماء العالم، وهذا ما جعل سوريا محل أطماع الغرب وحبك المؤامرات لتدميرها وإشغالها في مشاكلها الداخلية وإرجاعها للوراء لجعل المنطقة في حالة نزاع مستمر لإشغالها وحماية المجال الحيوي لإسرائيل وتدمير سيادتها تحت مسمى الحرب العالمية على الإرهاب وجعل سورية تابعة للقرارات الغربية الأمريكية.

---

[١] كمال ديب، **الحرب السورية**، بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠١٥، ص٤٦٣.

[٢] المرجع نفسه، ص٤٦٢.

[3] Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, London, I.B Tauris, 1995, p.7.

حيث بدأت الاحتجاجات في مدينة درعا وهي محافظة جنوبية يغلب عليها الطابع الريفي ومن أكثر المحافظات التي تضررت نتيجة البرلة الاقتصادية، فاندلعت على نطاق ضيق ووجهت باعتقال فتية كتبوا شعارات على الجدران معادية للنظام، فتعاملت أجهزة الأمن معها بمنتهى القسوة "وهذا هو السبب المباشر لاندلاع الاحتجاجات"، وسرعان ما عمت الاحتجاجات عددا من المدن والبلدات ما يعكس الحالة التي وصل إليها سكان المدن الثانوية والبلدات الريفية نتيجة السياسيات الاقتصادية المتبعة، وبقيت المدن الكبرى هادئة مما يعكس رضاها عن هذه السياسيات الاقتصادية.[١]

أما الجانب الآخر كان له بعد إقليمي ودولي، إذ دفعت الأحداث في الوطن العربي الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة، بما يحد من الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة عبر اللعب بورقة السلفيين الذين شاركوا في التظاهرات والاحتجاجات وأطلقوا شعارات طائفية لإثارة فتنة طائفية[٢]، حيث أصبح لهذه الأزمة تأثير كبير على الدول الإقليمية والعالم وامتدت آثار الإرهاب لعدة دول اقليمية وعالمية، وصدق الرئيس بشار الأسد عندما شبه الأزمة السورية بـ"خط الصدع"* لتوصيف الحدث السوري وأثره على العالم وكيف سيمتد الإرهاب المدعوم خارجياً في سوريا لعدة دول في العالم والزلزال الذي سيصيب العالم جراء هذه الأزمة.

وكان البارز في الأزمة السورية الدور الذي أداه شيوخ الدين في الدعوات الى الاحتجاجات ضد النظام وإطلاق شعارات التي تهاجم المسيحيين والعلويين والشيعة، وهذا يشكل دليلاً على تورط المملكة العربية السعودية في الأحداث السورية خاصةً أنه توافق مع تدخلها في

---

[١] جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ٢٠١٢، ص ٢٠٢.

[٢] جمال واكيم، المرجع السابق، ص٢٠٤.

* **خط الصدع:** استخدم الرئيس بشار الأسد هذا المصطلح لتوصيف الحدث السوري وموقعه في عالم اليوم، في بعد دلالي مركب مستمد من الجيولوجيا وعلم الزلازل في المنطقة، وقد يكون الرئيس الأسد أول من استخدمه في بعده الدلالي "إشارة للرهانات الإقليمية والدولية حول الحدث السوري". _ أنظر إلى: عقيل سعيد محفوظ، **خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦، ص ٠٢.

البحرين لدعم سلطة آل خليفة في مواجهة الاحتجاجات التي انطلقت ضدها، وكذلك دعوة الأردن للانضمام لمجلس التعاون الخليجي بغية اتخاذه قاعدة للانطلاق منها نحو قلب سورية.[١]

ومقابل المواقف الأمريكية والأوروبية والإقليمية التركية والسعودية التي أدت دوراً في دعم الاحتجاجات ضد الرئيس الأسد، أعلنت قوى إقليمية ودولية صراحة وقوفها مع النظام السوري، مثل روسيا والصين وإيران، فمن خلال هذه المواقف المعارضة للنظام السوري وتركيز حدة الخطاب الرسمي الأمريكي والفرنسي على رحيل الأسد مراراً وتكراراً، نلاحظ أن هذه الحرب التي تدعمها هذه الدول لأجل إسقاط شخص الرئيس بشار الأسد ونظامه وليست لمصلحة المواطن السوري ودعم الحريات والحفاظ على حقوق الإنسان ...الخ.

استفاد الرئيس بشار الأسد من المواقف الإيرانية والروسية والصينية لمواجهة الضغوط الغربية، وقامت الحكومة السورية بسلسلة إجراءات بعضها أمني وبعضها الآخر إصلاحي ومتجاوب ولكن الوضع لم يهدأ بل كان ممنوعاً أن يهدأ، حتى أخذ الرئيس بشار الأسد يتحدث عن مؤامرة كبيرة تتعرض لها سورية تمتد خيوطها لدول قريبة وبعيدة، ولكنه واصل اتخاذ خطوات إيجابية وسارع إلى إيجاد جملة من القرارات لاستيعاب حركة الاحتجاج الداخلية، فأعلنت مستشارة الرئاسة السورية بثينة شعبان عدة إصلاحات ايجابية منها:

- إنهاء حالة الطوارئ القائمة في سوريا منذ ١٩٦٣.
- محاربة الفساد بأشكاله، وزيادة رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين من العمل وتقديم حزمة من التقديمات الاجتماعية.
- ففي اليوم التالي أصدر مرسوماً بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل ٢٠ حزيران.
- وفي ٢٥ و٢٦ تموز، أقرت الحكومة مشروع قانون تأسيس الأحزاب وصيغة نهائية لمشروع قانون الانتخابات.[٢]
- وفي آب صدر مرسوم خاص بحرية الإعلام.

[١] جمال واكيم، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

[٢] السفارة السورية في فرنسا، "**المرسوم التشريعي رقم ١٠٠ للعام ٢٠١١**"، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٤/٠١، الرابط: http://www.ambassadesyrie.fr/formations_ar_١٠٠.php

- وفي نهاية أيلول أعلن وزير الخارجية وليد المعلم التزام سورية بالعمل على إجراء إصلاحات مبنية على الحوار.
- وأكد الرئيس بشار مجدداً في تشرين الأول عزمه على الإصلاح وإنهاء المظاهر المسلحة، وأصدر قراراً بتشكيل لجنة وطنية لإعداد مشروع دستور جديد.[١]
- ثم أصدر في ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ مرسوما رئاسياً يمنح عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث التي وقعت منذ ١٥ آذار ٢٠١١ حتى تاريخ صدور المرسوم.
- وفي ١٢ شباط ٢٠١٢ تسلّم بشار مسودة مشروع الدستور الجديد الذي يلغي النص المتعلق بقيادة حزب البعث للدولة والوطن، وجرى استفتاء شعبي على مشروع الدستور وأعلن وزير الداخلية أن نسبة المشاركين بالاستفتاء بلغت ٥٧,٤% ممن يحق لهم الاقتراع، وأن ٨٩,٤% من الذين اقترعوا وافقوا على هذا الدستور، ونشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية.
- وحدد بشار ٧ أيار موعداً لإجراء انتخابات برلمانية في سورية، فاعتبرت الولايات المتحدة أن تنظيم انتخابات بسورية وسط العنف "مثيراً للسخرية".[٢]
- وفي أيار ٢٠١٢ اصدر الرئيس بشار عفواً عاماً عن العقوبات بقانوني خدمة العلم والعقوبات العسكرية، ثم عفو عاماً في تشرين الأول ٢٠١٢ عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ الفرار.

هذه الإصلاحات التي خرجت بوتيرة سريعة زمنياً قياسياً إلى السنوات السابقة والتي مثلت تغييراً غير مسبوق في تاريخ سورية يلاقي أهداف المتظاهرين، لم تؤد إلى تهدئة الوضع كما هو متوقع بل زادت شهية المعارضين من الخارج والدول التي تدعمهم بأن الإصلاحات هي تنازل ودليل ضعف ويجب دفع الحراك إلى نهايته لإسقاط النظام. فكان الحراك يستمر ويتصاعد وصولاً إلى التسلح ومهاجمة قوى الأمن وإنشاء كتائب مسلحة مدعومة من الخارج سميت بـ"الجيش الحر".

[١] جمال واكيم، مرجع سابق، ص٢١٢.

[٢] كمال ديب، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

دعمت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الجماعات المسلحة بالأسلحة والعتاد والصواريخ وأجهزة الكترونية ومعلومات عسكرية دقيقة حصلت عليها بالأقمار الاصطناعية وأدوية ومساعدات طبية وتجهيزات ميدانية، إضافة للدعم العسكري واللوجستي ونقل المسلحين من بلدان عدة جواً وبراً وبحراً للقتال في سوريا، وقامت القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في قبرص بالتنصت وبمراقبة تحركات وعمليات الجيش السوري، لترسلها للمخابرات التركية التي نقلتها بدورها إلى الجماعات المسلحة، وأي من هذه المساعدات وغيرها لم تكن لتكون متوافرة بدون رضا تلك الدول ودعمها وتمويلها المباشر وغير المباشر.[١]

مع ازدياد وتيرة هذا الدعم الهائل لهذه الجماعات المسلحة المعارضة ونتيجة عدم الانسجام بينها، تطورت بدورها لجماعات إرهابية تكفيرية مثل جبهة النصرة الوريث الشرعي لتنظيم القاعدة، وجيش الإسلام الموالي للسعودية، وبعدها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، والذي جعل من الأزمة السياسية في سورية أكثر تعقيداً، حيث ركز إعلام الدول العربية المعارضة للحكومة السورية على التضليل والفبركات وصور للعالم والشعب العربي أن ما يحصل في سورية هو حرب طائفية بين السنة والشيعة وضرورة الجهاد في سوريا ضد المشروع الإيراني أو بما يسمى "المد الشيعي"، وهو ليس إلا حملة إعلامية ودولية لإسقاط أنظمة غير محببة لدى الغرب، وتنفيذاً لمشروع الشرق الأوسط الجديد كما شبهته وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في ٢٠٠٦ مشروع "الفوضى الخلاقة" وتقسيم قلب الشرق الأوسط إلى دويلات ديمقراطية تتماشى مع السياسة الخارجية الأمريكية والصهيونية.

فالتدهور الاقتصادي والاجتماعي والعجز في موازين الديمقراطية كانت أسباباً كافية لانتفاضة الشعب السوري، لكن يجب التذكير أن سياسة سورية الداخلية كانت أضل نسبياً من دول عربية ادعت أنها تساعد السوريين لتصبح بلادهم مثل سويسرا، بعد تدمير سورية طبعاً. فيما هذه الدول كالسعودية وقطر لا لعاقة لها بالديمقراطية بتاتاً، بل هي دول ذات أنظمة دكتاتورية سائرة في فلك النيوليبرالية العالمية ومعها تركيا، وهذه الدول ركبت موجة الربيع العربي، لضرب الدول العربية الوطنية، لخدمة مصالحهن ومصالح حلفائهم.[٢]

[١] كمال ديب، المرجع السابق، ص٥٢٢.

[٢] كمال ديب، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

الموقف الإيراني من الأزمة السياسية السورية:

اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهته الانتفاضة الشعبية في سورية منذ انطلاقها، وظهر ذلك التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، ووصفت الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية التي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب، والنظر إلى الأحداث على أنها فتنة شبيهة بما حدث في إيران في العام ٢٠٠٩.[١]

وقد أكدت إيران في أكثر من مناسبة إيمانها بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع، وأعلنت دعمها الكامل للإصلاحات التي أعلنها الرئيس بشار الأسد لتخفيف الأزمة، ونظراً للتقدير الشعبي العربي لمواقف السياسة السورية تجاه الغرب وإسرائيل، فقد ركزت البيانات الرسمية الإيرانية، على أن الشعوب العربية تدرك أن ما يجري في سوريا ما هو إلا "مؤامرة أمريكية لدعم الكيان الصهيوني"، وأكدت ثقتها بقدرة سورية على متابعة تأدية دورها التاريخي في المنطقة.[٢]

إن الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية لم يكن مفاجئاً، بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية ١٩٧٩، ولأن سقوط أو إضعاف النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة، باعتبار سورية البوابة الإستراتيجية لهذا النفوذ.[٣]

وكانت إيران القوة الأولى التي دعمت سوريا سياسياً في شكل مطلق، واثبت التحالف مع دمشق منذ أيام الرئيس الراحل حافظ الأسد أنه رصيد كبير لإيران في المنطقة. فمنذ أوائل أيام الثورة الإسلامية، عقد الرئيس حافظ الأسد تحالفاً متيناً مع قائد الثورة الإمام الخميني، كسر العزلة التي كانت الولايات المتحدة تسعى إلى فرضها على إيران، وإحداث اختراقا استراتيجيا للأخيرة في المنطقة العربية ووفر لها إطلالة على الشواطئ السورية، وبوابة للصراع

---

[١] فراس ابوهلال، **إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص١٢.

[٢] محمد صدر، "**سورية وسط الثورة والإصلاح**"، بايفاند إيران نيوز، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٠٦، الرابط: http://www.payvand.com/news/apr/١١٢٥٧.html

[٣] فراس أبو هلال، مرجع سابق، ص ١٤.

العربي_الإسرائيلي عبر المقاومة الإسلامية في لبنان ضد إسرائيل، وكانت خسارة سورية في وقت لا يزال الغرب يبذل جهوداً لعزلها وضرب النظام فيها، بما يخدم الهدف الاستراتيجي لإضفاء عمق كبير على إستراتيجية تطويق الصين وروسيا فتنحصران عميقا داخل آسيا وتمنعان من الوصول نهائيا للمياه الدافئة والشرق الأوسط، وقد أعربت طهران عن معارضتها أي تدخل خارجي في الشؤون السورية.

الدعم الإيراني المتزايد لسوريا في ظل الأزمة السياسية السورية:

شهدت العلاقات الإيرانية_السورية في ظل الأزمة السورية تطوراً كبيراً، وكثفت إيران من دعمها للحكومة السورية في كافة المجالات لأنها أصبحت ترى بقاء الحكومة السورية ضمان لمصالحها لأن سوريا حليفة إيران منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، كما أنها توفر الطريق الإستراتيجي لحزب الله في لبنان، وقد صرح بعض القادة الإيرانيين بأن سوريا هي "المحافظة رقم ٣٥" الإيرانية، فالرئيس بشار الأسد بتحالفه مع إيران جعل من سوريا جداراً واقياً ضد النفوذ من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

في نيسان عام ٢٠١٤، قال حسين أمير عبد اللهيان، نائب وزير الخارجية الإيراني : "نحن لا نسعى أن يبقى بشار الأسد رئيسا مدى الحياة، لكننا نرفض فكرة استخدام القوى المتطرفة والإرهاب لإسقاط الأسد والحكومة السورية". حيث بات الدعم المتزايد من إيران لسوريا في ٢٠١٤ شريان حياة إضافيا للنظام السوري في مواجهته لقوات المعارضة المسلحة والمجموعات الإرهابية، وسمحت تلك الأسلحة لدمشق بأن تحافظ على "استقرار" الوضع الميداني والإصرار على عدم تقديم تنازلات في مفاوضاتها مع المعارضة.[١]

ففي الجانب العسكري أرسلت إيران ضباط من الحرس الثوري الإيراني، لمساعدة الجيش السوري في الإشراف على العمليات العسكرية والتدريب والتخطيط، وتجاوز عدد الضباط الإيرانيين الموجودين في سوريا تجاوز ٦٠٠ ضابط حسب موقع الجزيرة الإخباري، وأيضاً حصلت سوريا على مساعدات عسكرية كبيرة من أسلحة وصواريخ حديثة وأجهزة الكترونية

[١] الجزيرة نت، "**دعم عسكري ايراني متزايد لسوريا**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٠٦، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٤/٢/٢١/دعم-عسكري-ايراني-متزايد-لسوريا

عسكرية وصور لأقمار اصطناعية من الجانب الإيراني، وتم توقيع عدة اتفاقيات وعقود شراء أسلحة بقروض مالية لاحقة الدفع، وقد بلغ قيمة القروض التي قدمتها إيران لسورية عام ٢٠١٥ أربع مليارات دولار.

أما الجانب الاقتصادي أبرمت سوريا وإيران على هامش زيارة رئيس الوزراء السوري، عماد خميس في صيف عام ٢٠١٥، إلى طهران ٥ عقود في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والنفط والاتصالات، ووقع العقود عن الجانب السوري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أديب ميالة، وعن الجانب الإيراني وزير الشؤون الاقتصادية والمالية علي طيب نيا، واعتبر خميس أن العقود، التي تم توقيعها اليوم والعقد السادس المتعلق باستثمار أحد الموانئ السورية، تشكل نواة لتعاون ضخم بين البلدين في مجال الصناعة والاستثمارات لافتا إلى أن الآلية التي تم فيها توقيع العقود تترجم العلاقة المتميزة بين البلدين، قال النائب الأول للرئيس الإيراني إسحاق جهانغيري أنه من الضروري أن يكون هناك تواصل للتشاور بين الجانبين وتبادل للزيارات لإطلاق المشاريع والتعاون الاقتصادي المثمر بين الجانبين، مشيرا إلى أن هناك فرصة متاحة للقطاع الخاص والشركات التجارية الإيرانية حتى تبدأ بأعمالها مجددا في سورية على كل المستويات الاقتصادية.[١]

وفي إطار الدعم المالي قامت إيران وسوريا في ٢٠١٣ بتوقيع اتفاقية تتيح لدمشق الاقتراض من إيران حتى سقف مليار دولار وذلك بفوائد ميسرة، وهى اتفاقية خط التسهيل الائتماني، كما تم الاتفاق على عدة عقود في مجال انتقال الطاقة والمعدات الكهربائية، وذلك من خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء السوري.[٢]

في الجانب السياسي دعت إيران إلى لقاء تشاوري حول الأزمة السورية وقد عقد ذلك اللقاء في طهران في ٩ أغسطس ٢٠١٢ بمشاركة ٣٠ دولة، وذلك كرد على سلسة المؤتمرات التي تؤيد الشعب السوري واجتماع مجموعة الاتصال الدولية في جنيف، وقد أبدت إيران استعدادها للمشاركة في أي حل سياسي للأزمة بشرط توافق ذلك مع مصالحها في سوريا،

[١] النهار نت، "**الدعم الإيراني لسوريا مستمر**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٠٦، الرابط: http://www.annahar.com/article/٥٢٤٥٩٨-%D٨٥%٩D%٩B%٨AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨-%D%٨٥%٩AA%D%٨D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D%١B%٨D%٨٥%٩AA%D%٨D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D

[2] Salam al-Saadi, **'Iran's Stakes in Syria's Economy'**, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Viewing history: 16\02\2017, URL: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=٦٠٢٨٠

بالإضافة إلى ما قدمته تحت ما يسمى "خارطة الطريق" والتي اقترحت بواسطة الرئيس السابق محمد مرسى بمشاركة السعودية وتركيا وإيران من أجل إيجاد مبادرة لإخراج سوريا من أزمتها.[١]

وقدمت إيران غطاءاً سياسياً كبيراً لسوريا في جميع المحافل الدولية، ولاسيما في علاقاتها مع دول الجوار، فقامت بتجميد علاقاتها بجميع الدول التي وقفت ودعمت المعارضة السورية، فتركيا مثلاً تحولت العلاقات بينها وبين إيران للأسوء في بداية الأزمة السياسية السورية نتيجة دعم تركيا للمعارضة السورية عسكرياً وسياسياً.

حيث طورت علاقاتها مع الصين وروسيا الداعمتان للحكومة السورية بعدما استخداما حق النقد "الفيتو" في مجلس الأمن ضد قرار التدخل العسكري في سوريا، فدعمت إيران سوريا سياسياً بكل ما أمكنها من قوة من قطع علاقات وتجميد أخرى وطورت علاقات مقابل حماية سوريا سياسياً وتأمين لها غطاءاً سياسياً قوي، يجعل الحكومة السورية تتحرك بسلاسة ومرونة في المحافل الدولية، فعندما عقد اتفاق جنيف١ لحل الأزمة السورية، لم تشارك إيران في ذلك المؤتمر، حيث أعلنت إيران مراراً عن استحالة حل الأزمة السورية عسكريا، وإنما يتم حلها عن طريق الحوار الوطني بين الأطراف المتصارعة، كما انتقد رئيس مجلس الشورى الإيراني "على لاريجاني" عدم التزام أمريكا وحلفائها الإقليمين بوعودهم في ذلك المؤتمر، وأوضح أن إيران لابد أن تقبل باتفاقيات مؤتمر جنيف١ في حالة رغبتها في المشاركة في أية محادثات مستقبلية لحل الأزمة السورية.

موقف القوى الإقليمية والدولية تجاه التدخل الإيراني في سوريا

كان التدخل الإيراني في سوريا واضح وصريح، كما أنه كان مستفز للدول العربية والأخرى الدولية، والتي منها أيدت ورحبت وشاركت في هذا التدخل، ومنها من عارضت وحاربت هذا التدخل وفيما يلي نستعرض تلك المواقف المختلفة:

[١] حسن فحص، "**إيران والثورة السورية التنازلات المنتظرة**"، مجلة العرب الدولية، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٦، الرابط: http://arb.majalla.com/٢٠١٢/٠٩/article٥٥٢٣٨٨١٣/

١. موقف القوى الإقليمية:

أيدت أغلب الدول العربية الثورة السورية منذ انطلاقها، ووقفت بجانب الشعب السوري في مطالبة ضد النظام، ولكن ما حدث بعد ذلك من تطور الأحداث وتحول الوضع من مجرد مطالبة بالإصلاحات إلى حرب أهلية وذلك بمساعدة إيران، والتي تعلم كل الدول العربية ما تحاول إيران أن تسعى إليه من خلال تدخلها في كل قضايا المنطقة، فكان لابد للدول العربية من دور واضح وحاسم في تلك الأزمة.

وجاءت مواقف القوى العربية متمثلة في عقد عدة اجتماعات للجامعة العربية بالإضافة إلى الاقتصار على الإدانات الموجهة للنظام السوري وحلفائه والتأييد للشعب السوري في مطالبه، فكان موقف الدول العربية ضعيف ولم يتخذ أي مواقف حاسمة ضد تطور الوضع في سوريا مثلما اتخذ في اليمن ضد الحوثيين، وذلك بسبب دعم بعض القوى الدولية الكبرى للنظام السوري وتصورهم بأن ما يحدث في سوريا هو حرب على الإرهاب و داعش مثل روسيا والصين.

وتعتبر السعودية وقطر وتركيا من أهم القوى الإقليمية التي تأخذ على عاتقها السعي لحل الأزمة السورية، فقامت قطر بعمل مبادرة والتي تم اقتراحها من قبل الأمير تميم بن حمد أمام الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥، والتي اقترح فيها بدء حوار بناء بين الدول الخليجية وإيران، واقترح استضافة الدوحة لهذا الحوار، ولكن كانت لهذه المبادرة جدل واسع بين مؤيد ومعارض في أوساط الدول العربية.[١]

هذا عن قطر أما عن السعودية فهي كانت تقدم الدعم السياسي والعسكري للقوات المعارضة السورية، ومع وصول الملك سلمان إلى الحكم زاد ذلك الدعم بشكل كبير حتى أصبح التخلص من الرئيس بشار ونظامه هدف الرياض الأول، كما أنه بدأ الحديث عن تحالف سعودي_ تركي للقيام بعملية عسكرية في سوريا، ولكن هذا العمل يرى البعض بأنه ضعيف وذلك لأن ذلك العمل ينقصه الغطاء القانوني، ولكن السعودية تصرح بأنها سوف تتدخل

[١] جمال عبد الله، "**دول الخليج والتدخل العسكري الروسي في سوريا.. خيارات المواجهة**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٦، الرابط: http://www.gulfmagazine.com/section/٦٢٦٨/

لمحاربة الإرهاب وتنظيم داعش الذي يهدد أمنها ويمكن أن يكون ذلك غطاء للتدخل في سوريا[١]، ولكن يبقى الكلام عن أي تدخل عسكري في سوريا وخصوصا مع تشابك وتعقد الأمور بدخول روسيا يبقى مجرد كلام وشعارات.

٢. موقف القوى الدولية:

في حالة الأزمة السورية نرى قطبي القوى الدولية في موقفين متناقضين، فمنذ بداية الأزمة وتدخل إيران كانت الولايات المتحدة ضد هذا التدخل، وعلى النقيض نجد روسيا كانت مؤيدة للنظام وللتدخل.

فبالنسبة لروسيا نجد أن موقفها جاء صريحاً وواضحاً في دعم نظام الأسد ودعم القوات الإيرانية وتبنى نفس رؤية إيران للمحتجين والمعارضين على النظام، كما عملت على تعطيل تنفيذ المبادرات العربية التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية وتحقيق مطالب المعارضة، وذلك من خلال استخدامها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي بالاشتراك مع الصين، وكان ذلك بطلب من إيران حيث حاولت إيران بالدفع بروسيا حليفتها في المنطقة للعب ذلك الدور في مجلس الأمن، فكانت إيران تقوم بالدعم السياسي والعسكري والاقتصادي في حين أن روسيا والصين كانتا تقومان بالدعم الدبلوماسي، بالإضافة إلى ما تقدمه من دعم عسكري.[٢]

وفى تطور واضح تحولت روسيا من الدعم إلى التدخل، فعلى أثر طلب الرئيس بشار الأسد بمساعدة عاجلة من موسكو، وبعد إعلان الكرملين منح الرئيس بوتين تفويض بنشر قوات عسكرية في سوريا، قررت روسيا وبعد مضى خمس سنوات التدخل بقوة في سوريا، حيث أعلن بوتين عن رغبة في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا وقيام تحالف حقيقي يضم "سوريا_إيران_العراق_روسيا".[٣]

---

[١] غاندي عنتر، "**التدخل السعودي في سوريا..الدوافع والسيناريوهات**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الاطلاع: ١٦/٠٢/٢٠١٦، الرابط:http://www.eipss-eg.org/

[٢] دينا محسن محمود عبده، **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: ١٦/٠٢/٢٠١٧، الرابط:http://democraticac.de/?p=٣٤٥٥٤

[٣] دينا محسن محمود عبده، المرجع السابق.

أما عن الولايات المتحدة، فجاء موقفها بالتأييد للثورة ورفض العنف المسلح وشجعت الحل السلمي وكانت تحمل النظام السوري المسؤولية عن الجرائم والانتهاكات الحاصلة بحق الإنسانية، حيث كانت دائما تطالب بضرورة رحيل الأسد عن الحكم والتجهيز لمرحلة انتقالية بدون الرئيس الأسد، ففي حقيقة الأمر كانت أمريكا تريد استمرار الصراع بين الطرفين واستنزاف مواردهم وذلك كله لمصلحة إسرائيل. ولم تعارض التدخل الإيراني والحرس الثوري الإيراني و قوات حزب الله في سوريا، طالما أنه لا يغير من موازين القوى العسكرية، بل يعمل على مواصلة الصراع لسنوات وهذا ما كانت تريده.

وأيضا بعد التدخل الروسي وتعاونه مع القوات الإيرانية والنظام السوري لضرب المعارضة ظل موقف أمريكا كما هو لم يتغير، وأنشأت تحالفاً مقره في تركيا لضرب قوات ومراكز داعش في الشمال السوري، وفى نفس الوقت تركت المجال لكل الدول الراغبة بدعم الشعب السوري لتقديم كل أنواع المساعدات الإنسانية وحتى العسكرية ولكن ضمن شروط أمريكية، بحيث لا تمتلك أسلحة نوعية تجعلها تتفوق على قوات النظام أو تجاوز حدودها في الهجوم، حيث أصبح مفاتيح حل الأزمة السورية في أيادي روسيا وخسارة الولايات المتحدة الأمريكية ميزة التحكم في هذه الأزمة، حيث تعد الأزمة السورية أول أزمة سياسية تخرج مفاتيح حلها من بين أيدي واشنطن، والفضل يعود للعودة الروسية على الساحة الدولية.

المبحث الثاني: تعقيدات الملف النووي الإيراني وانعكاساته

يعتبر الملف النووي الإيراني من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لارتباطه بعدة مستويات داخلية وخارجية وإقليمية ودولية، وهو يعتبر تحدياً بصانع القرار الخارجي الإيراني نظراً للتدخلات الحاصلة على مستواه، فقد بدأت سياسة التسلح الإيراني منذ عهد الشاه وكانت مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينيات من القرن العشرين حينما كنت إيران تلعب دور شرطي الخليج العربي لحماية المصالح الغربية والأمريكية في المنطقة آنذاك، غير أن المواقف تغيرت من سياسة التسلح الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في ١٩٧٩، لأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلنت العداء للغرب وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل حيث وصفها الإمام الخميني بـ "الشيطان الأكبر"، مما جعل إيران مصدر تهديد لتلك المصالح الأمريكية التي سابقاً كانت حاميتها، مما جعل صناع القرار الأمريكيين يغيرون من سياستهم وخطاباتهم تجاه المسألة النووية الإيرانية.

مسيرة البرنامج النووي الإيراني:

١. مرحلة التأسيس والنشأة ١٩٥٨-١٩٧٩:

يعود تاريخ المشروع النووي الإيراني إلى عام ١٩٦٠ في عهد الشاه، حين أنشأ منظمة الطاقة النووية ومركز طهران للبحوث النووية بمبلغ ٤٠ بليون دولار، إلا أن المركز لم يأخذ دوره البحثي إلا في عام ١٩٦٧، وما إن بدأ العمل حتى أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعلاً نوويا بمقدرة ٥ ميغاواط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل القدرة على إنتاج ٦٠٠ غرام من البلوتويوم، ومع بداية السبعينات بتشجيع أمريكي نتيجة حاجة إيران في تلك الفترة إلى ٢٧٠٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهربائية تم اختيار شركة سيمنس الألمانية لتوفير ١٠٠ ميغاواط من الطاقة النووية لمعمل بوشهر[١]، وقد ساندت إسرائيل هذا التوجه لعلاقاتها القوية مع إيران في عهد الشاه حيث جرى تعاون بينهما على المنتجات الانشطارية.

وفي سنة ١٩٧٤ تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية لإيران للإشراف على تنفيذ البرنامج النووي، وأنشى في تلك السنة مركز "أميرأباد" للبحوث النووية في طهران، وحصلت على كميات

[١] علي لاريجاني، "**برنامج إيران النووي التحديات والحلول**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد: ١٢١، ٢٠٠٦، ص٣٢.

من نظائر اليورانيوم المشعة المعروفة بـ"الكيك الأصفر" من جنوب إفريقيا، وفي سنة ١٩٧٧ وقعت مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لتبادل التقنية النووية والتعاون في مجال السلامة النووية، وحصلت إيران أيضاً على ثمانية مفاعلات نووية تعمل بالماء المخفف، مقابل أن يكون الدور الفاعل للشركات الأمريكية في مشروعات الطاقة النووية الإيرانية.[١]

٢. مرحلة التوقف والعودة ١٩٧٩-١٩٩٠:

في هذه المرحلة قد عانى البرنامج النووي الإيراني توقف شبه تام خلال السنوات الأولى من عمر الثورة الإسلامية ولكنه لم يلغى، بسبب عوامل داخلية وخارجية وسياسية وإيديولوجية، وقيام الحرب العراقية_الإيرانية عام ١٩٨٠ وقصف الطائرات العراقية مفاعل بوشهر النووية، ومن المفارقات التي أوقفت بهذا المشروع انطلاقه برعاية أمريكية ومساعدة أوروبية حيث تحول هذا الموقف الايجابي إلى الرفض المباشر بعد انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، ومن المفارقات الأخرى التي تخص الداخل الإيراني أن البرنامج النووي توقف نتيجة فتوى الخميني التي حرمت هذا النوع من الأسلحة[٢]، لتستأنف إيران برنامجها بعد رسالة من الخميني إلى هاشمي رافسنجاني تراجع فيها الخميني عن فتواه الأولى ليعلن الرئيس هاشمي رافسنجاني عام ١٩٨٩ أن: "إيران لا تستطيع تجاهل العنصر النووي في العالم الحديث".

٣. مرحلة التشغيل ١٩٩١-٢٠٠٤:

لعل أبرز ما تتسم به هذه المرحلة بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني هو أن إيران قد كثفت جهودها بعزيمة قوية، وكثفت من مساعيها من أجل أن تمسك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء الفحوص النووية المتقدمة.[٣]

وفي عام ١٩٩١ أبرمت إيران عقداً مع الصين لتزيدها بالوقود النووي وبموجبه استلمت ما يقارب ١٠٠٠كغ من غاز هكسافلورايد اليورانيوم UF6، و١٢٠كغ من اليورانية الخام

[١] عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥، ص٢٠.

[٢] آمنة عيساوة، مرجع سابق، ص٨٢.

[٣] أحمد ابراهيم محمود، "**السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ص٤٢.

المكثف، دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رافسنجاني صفقة مع الزعماء الصينيين لشراء مفاعلين بطاقة ٣٠٠-٣٣٠ ميغاواط.[١]

وأبرمت إيران في ١٩٩٢ أكثر من اتفاق مع روسيا للتعاون النووي في المجال السلمي، وفي ١٩٩٥ حصلت إيران على مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف، وتم انجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد ٣٠-٥٠ ميغاواط خلال أربعة أعوام، وفي نفس العام بدأ الصينيون العمل في مجمع "خرج" بتركيب نظام تخصيب اليورانيوم. وفي ٢٠٠١ عرض الروس خططاً لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر كاستجابة قدرت قيمتها بثلاثة مليارات دولار.[٢]

ويتضح أنها استفادت إلى أقصى حد من المتغيرات الدولية والإقليمية، في تطوير برنامجها النووي سواء من حيث بناء البنية التحتية الأساسية أم بذل الجهود الضخمة للحصول على مواد تشغيله من الخارج، ونجحت في ذلك لحد كبير.

٤. مرحلة التحديث والتطوير:

في ٢٠٠٥ اتفقت إيران مع روسيا على تأسيس شركة مشتركة لتخصيب اليورانيوم في روسيا، ثم أعلن الرئيس أحمدي نجاد بعد ذلك أن بلاده سوف تستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم، وفي بداية ٢٠٠٦ طلبت من الوكالة الذرية فض الأختام التي وضعها مفتشوها في ثلاثة مواقع نووية، ورفضت الاقتراح الروسي بإجراء عمليات التخصيب في روسيا، وبذلك يكون الملف النووي دخل منعطفاً جديداً.[٣]

في ٢٠٠٩ افتتحت إيران أول مصنع لإنتاج هكسا فلورايد اليورانيوم، ووفقاً لبيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنتجت طهران في سن ٢٠١١ حوالي ٤,٥٤٣كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥%، ونحو ٧٣٥كغ مخصب بنسبة ٥%، وخزنت ما يقرب من ٢٥٠كغ من اليورانيوم الخصب بنسبة ٢٠%، وأنها أصبحت قادرة على إنتاج ٢٥كغ من اليورانيوم المخصب بنسبة

---

[١] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص ٢٢.

[٢] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٨، ص ١٣١.

[٣] انظر: كينيث آر تيمرمان، **العد العكسي للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران**، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٦، ص ٣٥٧.

٩٠%[١]، ومن الواضح أن إيران أصبحت تمتلك برنامجاً متطوراً في مجال التخصيب، وأن برنامجها يتطور بسرعة لدرجة أن هذا التطور السريع أثار انتباه المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

العقوبات الدولية المفروضة على إيران جراء تطوير برنامجها النووي

١. العقوبات الأممية:

فرض مجلس الأمن الدولي أربع مجموعات من العقوبات ضد إيران في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ ومارس/آذار ٢٠٠٧ ومارس/آذار ٢٠٠٨ ويونيو/ حزيران ٢٠١٠، تغطي المجموعة الأولى المواد النووية الحساسة وتجمد أصول أفراد وشركات إيرانية ذات علاقة بالبرنامج النووي.

تتضمن المجموعة الثانية أسلحة جديدة وعقوبات مالية، وقامت بتوسيع تجميد الأصول لتشمل ٢٨ من الأفراد والشركات الجديدة التي لها صلة بـ/أو تدعم العمل النووي الحساس أو تطوير الصواريخ العابرة للقارات، وزادت المجموعة الثالثة في العام ٢٠٠٨ القيود المالية والقيود على السفر للأفراد والشركات، ووسعت دائرة الحظر الجزئي على الاتجار في مواد لها استخدامات مدنية وعسكرية معا لتغطي جميع المبيعات لمثل هذه التقنيات إلى إيران.

دعى قرار لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ٩ يونيو/ حزيران ٢٠١٠ إلى تدابير ضد بنوك إيرانية جديدة في الخارج إذا اشتبه في أن لديها علاقة بالبرنامج النووي أو برنامج الصواريخ، ووسع قرار مجلس الأمن المذكور حظر مبيعات الأسلحة ضد طهران، وأضاف إلى القائمة السوداء ثلاث شركات تسيطر عليها الخطوط البحرية بجمهورية إيران الإسلامية و١٥ شركة تتبع لقوات الحرس الثوري الإيراني، ودعا القرار إلى إنشاء نظام للرقابة على الشحنات.[٢]

---

[١] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص٢٥.

[٢] رويترز، "**سجل العقوبات الدولي ضد إيران**"، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٩، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٢/١/٢٣/-٨٤%٩AC%D%٨D%٣B%٨/-%D٩A%٨A%D٨%٩D%٨٤%٩D٨٢%٩D%٩B%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D-AF%٨D%٦B%٨-%D٩A%٨A%D٨%٩D%٨٤%٩D٨٢%٩D%٩B%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D-٨٦%٩D%٧A%٨D%١B%٨A%D٨%٩D%٥A%٨%D

٢. العقوبات الأمريكية:

فرضت العقوبات الأميركية الأولى عقب اقتحام الطلاب الإيرانيين سفارة الولايات المتحدة في طهران واحتجازهم دبلوماسيين رهائن عام ١٩٧٩، ومنعت بموجب هذه العقوبات دخول الصادرات الإيرانية إلى أميركا باستثناء الهدايا الصغيرة ومواد المعلومات والأغذية وبعض أنواع السجاد، وفي ١٩٩٥ أصدر الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأميركية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران.

في ٢٠٠٧ فرضت واشنطن عقوبات على ثلاثة بنوك إيرانية، ومنذ ذلك الوقت أضافت وزارة الخزانة المالية العديد من المصارف الإيرانية الأخرى إلى قائمتها السوداء، وفي ٢٠١٠ أقر الكونغرس الأميركي عقوبات جديدة من طرف واحد بهدف الضغط على قطاعي الطاقة والمصارف الإيرانيين، وفرض قانون عقوبات على الشركات التي تزود إيران بمنتجات بترولية متطورة تبلغ قيمتها أكثر من خمسة ملايين دولار في العام، بالإضافة إلى جملة من العقوبات تجارية واقتصادية ومالية في ٢٠١١ ضد كل الأصول الإيرانية في الخارج، واستخدمت مجلس الأمن الدولي في التضييق والضغط عليها.[١]

٣. عقوبات الاتحاد الأوروبي:

في ٢٠١٠ شدد الاتحاد الأوروبي عقوباته على طهران، إذ قرر حظر إقامة أعمال مشتركة مع شركات إيرانية تعمل في مجال صناعتي النفط والغاز الطبيعي وأي فرع أو منشأة تقع تحت إدارة هذه الشركات، وتمنع جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي تقديم التأمين وإعادة التأمين لحكومة إيران، وتحظر واردات وصادرات الأسلحة والمعدات التي يمكن أن تسهم في تخصيب اليورانيوم أو يمكن أن يكون لها "استخدام مزدوج"، تمنع العقوبات بيع أو توريد أو نقل معدات الطاقة والتكنولوجيا المستخدمة من قبل إيران لتكرير الغاز الطبيعي وتسييله والتنقيب عنه وإنتاجه.

في ٢٠١١ وسع وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد بشكل كبير العقوبات وأضافوا مائة جهة جديدة إلى قائمة تشمل شركات وأفرادا، بما فيها جهات تملكها وتديرها الخطوط

[١] رويترز، المرجع السابق.

البحرية للجمهورية الإسلامية، فرض الاتحاد عقوبات على ٢٩ شخصا في توسيع جديد للقائمة مستهدفا أفرادا ذوي صلة بانتهاكات حقوق الإنسان ليصل العدد الإجمالي إلى ٦١ شخصا، وفي ٢٠١٢ فرض الاتحاد حظرا فوريا على جميع العقود الجديدة لاستيراد وشراء ونقل البترول الإيراني الخام ومنتجات البترول مع سماح للدول الأعضاء التي لديها عقود سارية لشراء البترول ومنتجات البترول إلى الأول من يوليو/تموز المقبل.[١]

موقف سوريا من البرنامج النووي الإيراني

جاء الموقف السوري من نجاح إيران في إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحا، حيث أيدت امتلاك إيران للقوة النووية، فقد أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن التطورات التي تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذي تسير عليه إيران وسوريا، ويستند الموقف السوري المؤيد لامتلاك إيران التقنية النووية إلى عدة اعتبارات.[٢]

منها أن امتلاك إيران هذه التقنية والتي ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية، قد تصل إلى درجة التحالف لبناء قدرات نووية، وهو ما يعزز موقف سوريا أمام قوة ونفوذ إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك سلاحاً نووياً في الشرق الأوسط بحيث لا يمكن منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في وقت تواصل فيه إسرائيل الحفاظ على قدراتها النووية وتطويرها في المجالات كافة، وأخيراً وجود علاقات مميزة تربط سوريا وإيران تدفعهما نحو تحالف قوي في مواجهة الضغوطات والتهديدات الخارجية.[٣]

وقد ساعدت إيران سوريا في بناء ترسانة من الصواريخ الكيميائية الجيل الأول والثاني من خلال الخبرة التي اكتسبتها في مجال الأسلحة الحديثة والفتاكة، وزودتها بمدافع تستطيع أن تحمل مواد كيميائية، حيث أصبحت تمتلك سوريا أكبر ترسانة كيميائية في الشرق الأوسط بحسب الخبراء في محاولة لموازاة الترسانة النووية الإسرائيلية.

---

[١] رويترز، المرجع السابق.

[٢] نجاة كوز، **تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية**، مذكرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، ٢٠١٦، ص١٢١.

[٣] صالح معيفي، **إدارة الملف النووي الإيراني إقليميا و دوليا**، مذكرة ماستر، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٥_٢٠١٤ ، ص٥٧.

المبحث الثالث: الوجود الإسرائيلي في المنطقة

اعتبر النظام الإيراني بعد الثورة الإسلامية أن تواجد إسرائيل في المنطقة يشكل تهديداً لأمن الأمة العربية والإسلامية معاً، حيث وجدت سوريا بعد الثورة الإسلامية الإيرانية إيران سنداً قوياً واستراتيجياً في دعم وتأييد حق العرب في تحرير أراضيهم المحتلة وعودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وفي دعم مشروع الدولة الوطنية والقومية التي تسعى القيادة السورية لإنجازه للوصول إلى توازن القوى في الصراع العربي_الإسرائيلي، من خلال الدور الإيجابي لإيران في موقفها وسياستها ضد العدو الصهيوني، كما شبهه الإمام الخميني بقوله: "إنها كتلة سرطانية يجب إستئصالها"، حيث اعتبرت إيران هذا الصراع صراع حضاري بين الإسلام واليهودية، وتم رفع العلم الفلسطيني على مقر السفارة الإسرائيلية واستبدالها بمقر لمنظمة التحرير الفلسطينية.

العداء لإسرائيل ومشاريع الهيمنة على المنطقة:

إن تشديد الثورة الإيرانية على عنصرية الكيان الصهيوني وعلى سمته العدوانية تجاه الأمة العربية والإسلامية وعلى ضرورة مقاومته، يجعل العلاقات الإيرانية_السورية مطلباً تفرضه تطلعات الشعوب للتخلص من الاحتلال واسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة، ومطلباً للقيادتين السورية والإيرانية في تأكيد الاستمرارية في تقوية هذه العلاقات.

فالكيان الصهيوني الذي يحتل أراضي سورية وعربية من جانب، ويهدد بضرب المفاعل النووي الإيراني من جانب آخر، يعني في المعادلة الجيوسياسية أن عدوان الطرف الأول من المعادلة يقتضي مقاومة رادعة من طرفها الثاني، ولاسيما إذا ما أخذنا في الحسبان ازدياد القوات الأمريكية والمتعددة الجنسية الداعمة لإسرائيل بعد احتلال العراق، فإسرائيل ازدادت عدوانية مع هذا الدعم الهائل، بحيث تكون من الطبيعي تشكيل قوة تستجيب لحجم تحديات وتهديدات هذا الكيان، والوقوف في وجه المشروع الصهيوأميركي في تقسيم وتجزئة المنطقة.

نجح التحالف الإيراني_السوري في توقيف العديد من المشاريع الصهيوأميركية في المنطقة، وأكبر برهان على ذلك عندما جاءت أمريكا للمنطقة أثناء غزو العراق ٢٠٠٣ التي كانت ستدخل سوريا إذا لم تتخلى عن المقاومة الفلسطينية وفض علاقاتها مع إيران، ولكنها رفضت وحشدت قواتها على الحدود العراقي ترقباً لأي عمل عسكري أمريكي متوقع، حيث أن

إيران وسوريا تعرفان أن إضعاف إسرائيل هي بداية التغلب على مشروع الهيمنة الغربية وأن إسرائيل هي مركز المشروع الغربي لتقسيم المنطقة من خلال دعم حركات المقاومة.

إن الاتفاقيات التي أبرمت بين إسرائيل وبعض الدول العربية لن تغير من طبيعة العدوانية والتآمرية ضد الأمة العربية ومصالحها الحيوية، وما كشفت عنه مصر التي وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل، من شبكات للتجسس والتآمر على أمنها الوطني القومي، إنما هو دليل واضح يؤكد صوابية التوجه الذي تقوم عليه العلاقات الإيرانية_السورية لجهة النظر إلى عدوانية إسرائيل ومشاريعها التي تشكل مصادر تهديد حقيقية للأمن القومي العربي[١]، حيث أن إسرائيل هي مصدر الخطر الرئيسي والحقيقي للأمة العربية والإسلامية.

المفاوضات السورية_الإسرائيلية الغير مباشرة

بدّأت مسيرة مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل بعد انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١، وجرت المرحلة الأولى من المفاوضات حتى نهاية نيسان/أفريل ١٩٩١، أما المرحلة الثانية فقد بدأت مع تولي حكومة حزب العمل بقيادة إسحاق رابين في حزيران/يونيو ١٩٩٢ واستمرت تلك المرحلة ثلاث سنوات ونصف لكنه لم يتم التوصل لاتفاق[٢]، حيث وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب رفض سوريا المطالب الإسرائيلية التالي:

١. أن تقطع سوريا كافة أو أغلب العلاقات مع إيران.
٢. أن تقوم سوريا بنزع سلاح حزب الله، وأن تقوم الحكومة اللبنانية بدمج جيش لبنان الجنوبي بالجيش اللبناني.
٣. أن يتم تخفيض حجم الجيش السوري، وأن يحظر نشره في المنطقة بين دمشق وحدود الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن يرابط الجيش السوري بالقرب من الحدود السورية مع العراق وتركيا.
٤. وأن تقوم سوريا بالتوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية، والتخلي عنها.[٣]

---

[١] محمد حامد الأحمري وآخرون، **العرب وإيران**، مرجع سابق، ص١٧٧.

[٢] محمد عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠١، ص١٣.

[٣] المرجع نفسه، ص ٢١.

وتعد المفاوضات الغير مباشرة السورية_الإسرائيلية من أهم الخلافات السياسية بين إيران وسوريا حيث تمسك القيادة السورية بقرارها المتعلق بالعملية السلمية واعتباره خيار استراتيجي لا رجعة عنه من وجود نقاط خلاف كبير مع الجانب الإسرائيلي، مقابل تشدد إيراني من العملية السلمية حيث تسعى إيران إلى تحويل الصراع العربي_الإسرائيلي إلى صراع ديني وعقائدي.

في نفس الوقت هناك مبررات عدة تتحكم في دخول سوريا إلى تلك المفاوضات والمتمثلة في الضغوط الدولية المتزايدة عليها بعد انسحابها من لبنان، إضافة إلى الأزمة الداخلية والركود الاقتصادي الذي تعاني منه، إلى جانب الضغوط الدولية على طهران فيما يخص برنامجها النووي، مما يدفعها للبحث عن خيارات أخرى لمنع الانزلاق في مخاطر جديدة، أما بالنسبة لإسرائيل فتلبية المطالب السورية هي نسبية خاصةً وأن التنازل عن الجولان الذي هو مطلباً سورياً أساسياً هو صعب بالنسبة لإسرائيل.[1]

ولنفهم تأثيرها على استمرارية العلاقات بين البلدين يتطلب ذلك البحث في أسباب استئناف إسرائيل محادثاتها مع سوريا، ولعل أهمها: انهيار سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة في العراق، وصعود الجماعات الإسلامية المتشددة وهذا ما زاد من تطوير علاقات إيران وسوريا بحزب الله والمقاومة الفلسطينية، وما يشكله ذلك من تهديد إضافة إلى خسارة إسرائيل في حربها مع حزب الله ٢٠٠٦ وفي حربها مع المقاومة الفلسطينية في غزة عام ٢٠١٢، حيث بدأت إسرائيل بالبحث عن استراتيجيات بديلة لتحمي نفسها، حيث تعتبر هذه المفاوضات من أهم محددات العلاقات الإيرانية_السورية، حيث ترفض إيران الذهاب إلى مثل هذه المؤتمرات لأنها غير منصفة ولا تخدم مصالح الأطراف المتضررة، ومع هذا هي تدرك حاجة سوريا لاسترجاع أراضيها، وعلى الرغم من اختلاف منطلقات معالجتها لهذا الصراع إلا أن العلاقات الإيرانية_السورية لم تتناقض وتنقطع نتيجة ذلك.[2]

[1] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص١٠٠.

[2] المرجع نفسه، ص١٠٠.

دعم المقاومة "حزب الله والمقاومة الفلسطينية" ضد الاحتلال الإسرائيلي

أخذت القضية الفلسطينية منذ اندلاع الثورة الإسلامية مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. لقد كان ياسر عرفات أول مسؤول أجنبي يزور طهران وتحول مبنى السفارة الإسرائيلية إلى مقر لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن قطعت القيادة الإيرانية الثورية علاقاتها مع إسرائيل ثم بعد ذلك مع مصر بسبب معاهدة السلام المبرمة بين الدولتين، ظلت فلسطين والدعوة للجهاد من الأبعاد الثورية الهامة في الخطاب الأيديولوجي الرسمي، فالحل النهائي لمشكلة الفلسطينيين عند الإمام الخامنئي ما زال يكمن في الجهاد الكامل ضد الاحتلال الصهيوني.

وأيضاً سوريا اعتبرت فلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا حسب قول الرئيس الراحل حافظ الأسد: "إن فلسطين ليست جزءاً من الوطن العربي وحسب، وإنما هي الجزء الأساسي من جنوب سوريا، ونحن أيضاً نرى أن من حقنا ومن واجبنا ولا نستطيع أن نتنازل عن الحق ولا نتخلى عن الواجب، نرى من حقنا ومن واجبنا أن نصمم على أن تبقى فلسطين جزءاً محرراً من وطننا العربي ومن قطرنا العربي السوري"، حيث تطور اهتمام سوريا بالقضية الفلسطينية في عهد الرئيس بشار الأسد وتم ربطها بالمبادئ واهتمامات السياسة الخارجية السورية حيث قال الرئيس بشار الأسد في خطابه في مقر الجامعة العربية: "أن فلسطين قبل الجولان، وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة".

حيث قامت ومازالت كل من سوريا وإيران تدعم المقاومة الفلسطينية بأشكالها بالسلاح والعتاد والغطاء السياسي، ومازالوا متمسكين بحق الشعب الفلسطيني في الرجوع لأرضه والقضاء على دولة إسرائيل المزعومة، حيث تمتلك قوى المقاومة الفلسطينية في سوريا معسكرات تدريبية ومقرات تنظيمية مدعومة سورياً، كما تمدها بالسلاح والعتاد في غزة ولبنان لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

كما أسست كلاً من إيران وسوريا محور المقاومة والممانعة والذي يضم سوريا وإيران والمقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله وحركة أمل، والمقاومة الفلسطينية بتعدد تنظيماتها

واختلافاتها مثل: حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية _القيادة العامة_ ...الخ، حيث يرفض هذا المحور الحل السلمي مع الكيان الصهيوني ويعتبروا المسار السلمي في حل القضية الفلسطينية مجرد سراب يتوهم به بعض الدول والتنظيمات الفلسطينية، وأثبتت المقاومة الفلسطينية قدرتها على مجابهة العدو الصهيوني في حرب غزة ٢٠١٢ حيث اعترفت المقاومة الفلسطينية بأنه لولا الدعم الإيراني_السوري للمقاومة الفلسطينية لم تستطيع المقاومة الصمود وتكبيد العدو الصهيوني خسائر فادحة.

كما أن حزب الله يعتبر حالياً من أهم التنظيمات المقاومة التي تدعمها كلاً من سوريا وإيران، و يعترف الموساد الإسرائيلي بأن القدرات التنفيذية لحزب الله هي في مستوى دول وليست مستوى منظمة إرهابية وذلك تجسد في حرب تموز ٢٠٠٦، وأن وجود حزب الله يوفر للإيرانيين والسوريين الفرصة والقدرة على إحداث تطور إقليمي من دون تدخل مباشر وضرب مصالح إسرائيل والغرب، وأصبحت سوريا ترد على الاختراقات الإسرائيلية لسيادتها عن طريق حزب الله والمقاومة الفلسطينية أي "الحرب بالوكالة"، حيث اعتبرت إسرائيل حرب تموز ٢٠٠٦ هي حرب مع إيران وسوريا في رقعة الأراضي اللبنانية، حيث تزود كلاً من إيران وسوريا حزب الله بالمال والأسلحة المتطورة والصواريخ بعيدة المدى لتضرب العمق الإسرائيلي، حيث أصبح حزب الله الخطر الأول الذي يهدد أمن إسرائيل.

كما أن المتغير الإسرائيلي كان عاملاً مهماً في تفسير العلاقات الإيرانية_السورية والتهديد الذي يشكله بالنسبة للبلدين ساهم في تقريب وجهات النظر هوله، كما ساهم إلى حد كبير في التأسيس للأرضية الصلبة لاستمرار علاقاتهما في ظل تواجده في المنطقة، حيث أكدت في حرب تموز ٢٠٠٦ وحرب غزة ٢٠٠٩ و٢٠١٢ من جديد على الدور السوري والإيراني في ذلك، الأمر الذي أدى بالعديد من المحللين إلى التأكيد على أن عملية خطف الجنود الإسرائيليين في لبنان وفي غزة كانت نتيجة حتمية للدعم السوري_الإيراني لحزب الله وحماس.[١]

[١] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص٩٨.

تأثير الأزمة السياسية في سورية على التواجد الإسرائيلي في المنطقة

دور إسرائيل أساسي في الأزمة السياسية في سوريا بدءاً بدعمها غير المحدود للمعارضة السورية الخارجية مباشرة عبر الأجهزة الإسرائيلية وعبر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، ومروراً بالعدوان الإسرائيلي العسكري المباشر على أهداف سورية لمؤازرة التنظيمات الإرهابية على الأرض وعلى خط الهدنة في الجولان من خطف عناصر القوات الأممية والتوجه العسكري والدعم اللوجستي وضرب قواعد الصواريخ في المناطق الجنوبية الوسطى من سورية وإسقاط طائرات حربية سورية، وصولاً إلى عمليات اغتيال كتلك التي جرت في آخر كانون الأول ٢٠١٥ وأسفرت عن مصرع قياديين في حزب الله وجنرال إيراني بجوار مدينة القنيطرة.[١]

واستغلت إسرائيل الوضع السوري للقيام باغتيال الكفاءات العلمية والطيارين السوريين حيث كان أول اغتيال بعد ثلاثة أسابيع من بدء الأزمة السورية في حمص للمخترع العالمي عيسى عبود، وهي سياسة تبعتها إسرائيل نحو العراق ولا زالت تمارسها حتى اليوم هناك وتجاه علماء إيران وتجاه البارزين من المفكرين والعلماء الفلسطينيين.

لقد أثبتت الأحداث منذ اتفاقية كامب ديفيد إستراتيجية سوريا التي وضعت حداً لحلم إسرائيل الكبرى وبقيت سوريا رأس حربة الرفض العربي لشرق أوسط جديد تسيطر عليه إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة، وكان لابد من شن حملة لتدميرها، واستمرت هذه الإستراتيجية في عهد الرئيس بشار الأسد الذي شهد عقده الأول أعمالاً قام بها أعداء سوريا لحرمانها من عمقها المشرقي الطبيعي.

ثم ظنت إسرائيل أن انشغال سورية في حربها سيترك لها الساحة الفلسطينية مفتوحة، ففي ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٢ شنت إسرائيل حرباً ثانية على غزة واغتالت القائد العام لكتائب القسام أحمد الجعبري وقادة ميدانيين آخرين، ولكن إسرائيل فوجئت أن غزة قاومت بدعم وأسلحة سورية وتمكنت ليس فقط من إطلاق الصواريخ كما في ٢٠٠٨ بل ولأول مرة أقفلت صواريخ المقاومة مطار بن غوريون في تل أبيب وأطلقت صواريخ على القدس الغربية حيث الكنيست، وعلى تل

[١] كمال ديب، مرجع سابق، ص ٤٧٣.

أبيب ومدن أخرى. وكل ذلك بفضل الأسلحة الإيرانية والسورية، فصمدت غزة بدعم سورية وإيران وأجبرت إسرائيل على وقف الحرب ووقف إطلاق النار.[١]

فاقت ممارسات العصابات التكفيرية ضد أبناء الشعب السوري والجيش السوري توقعات أحلام إسرائيل، حتى أن مجموع ما قتله هؤلاء من أفراد الجيش السوري وقوى الأمن وأبناء الشعب في سورية بلغ أضعاف مضاعفة كل شهداء سورية في ثمانين عاماً من الصراع مع إسرائيل، وكانت المهزلة أن رموز المعارضات الخارجية كانت تطل من شاشات الإعلام الإسرائيلي، ومقاتلو الجماعات المسلحة يتخذون من إسرائيل مراكز استشفاء ونقاهة وتدريب يزورهم رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو في المستشفى.

المرحلة الطويلة منذ بدء عهد الرئيس بشار الأسد مهدت لتطويق سوريا وحرمتها من اقرب أشقائها في فلسطين ولبنان والأردن والعراق، وهذا التطويق كان الفقرة الأخطر والأكبر، حيث كانت إسرائيل تكمل ضرب الفلسطينيين بعدما جمعت قياداتهم وبنيتهم التنظيمية بالتفاوض المخادع في رام الله، وأزالت أمريكا العراق كعمق قومي لسورية باحتلاله عام ٢٠٠٣، ثم حاولت إسرائيل إكمال الحلقة بضرب ذلك النصف في لبنان الذي يحتضن المقاومة ويخلص لسورية في ٢٠٠٦، حيث اعتقد الحلف الأمريكي_الإسرائيلي أن عملية إضعاف فلسطين والعراق ولبنان والأردن قد اكتملت، وأن المعركة الأخيرة لضرب المركز الرئيسي للمقاومة أي ضرب سورية مباشرةً في ٢٠١١ يجب أن تبدأ. وفعلاً هذا ما حصل حيث تعيش سوريا اليوم حالة من الدمار والفوضى والانهيار في جميع المجالات.

[١] كمال ديب، المرجع السابق، ص٤٧٧.

المبحث الرابع: التواجد الشيعي في العراق

شكل العراق ولا يزال محوراً ومتغيراً مفصلياً في علاقات إيران وسوريا نظراً لاقتران وتشابك الدولتين به جغرافياً هذا من جهة، وتداخل مصالحهما من جهة أخرى، وعليه فإن أي تحول يشهده هذا البلد له تداعيات كبيرة على مستوى علاقاتهما، فقد أثبت التاريخ أن الحرب العراقية_الإيرانية كانت من بين المكونات الأساسية التي ساهمت في تطوير علاقات البلدين، وذلك بعد إعلان سوريا رسمياً وقوفها ومساندتها لإيران في حربها مع العراق عام١٩٨٠، وحكم هذا الموقف عدة اعتبارات على رأسها، الدرجة المتدنية التي وصلت إليها العلاقات السورية_العراقية في تلك الفترة والتي أدت إلى قطع علاقاتها، ومنذ تلك المرحلة عرفت العلاقات الإيرانية_السورية تطوراً كبيرا ملحوظاً.[١]

حيث يمثل العراق عمقاً استراتيجياً لإيران فالعراق يعد خط الدفاع الأول لإيران ضد أية محاولة لاجتياحها أو احتوائها ومحاولة تغيير نظامها، وكان العراق على مدار التاريخ هو البوابة الرئيسية للحملات العسكرية التي اجتاحت إيران، فإيران والعراق على مستوى العلاقات المتبادلة لم يتخلصا تماماً من حالة العداء التي تولدت طوال المواجهة الطويلة بينهما في حرب الخليج الأولى، وعلى الرغم من بقاء إيران على الحياد في حرب الخليج الثانية ١٩٩١، فقد بقيت العلاقات العراقية_الإيرانية تعاني نوعاً من الشك والتوتر.

بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وفرض الولايات المتحدة الأمريكية سلطتها على العراق والسيطرة الغير مباشرة على ثرواته، انتهت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق والتي نتج عنها سقوط النظام العراقي بقيادة الراحل صدام حسين في التاسع من أفريل عام ٢٠٠٣. الذي أدى سقوط النظام البعثي "حزب البعث العربي الاشتراكي" إلى تعاظم الدور الإيراني في العراق.

حيث قامت إيران بخطوات فعالة في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق من أجل تعزيز وجودها وهيمنتها من خلال التنظيمات والأحزاب السياسية الطائفية المرتبطة بها، فتمكنت هذه الهيئات من تحقيق هيمنتها على قوات الأمن والحرس الحكومي وعلى وزارات الدولة مستغلة

[١] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص٨٣.

الموقف الأمريكي المعادي لأهل السنة، إذ أصبح العراق خط مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران بعد محاولة إيران نقل المعركة إلى الساحة العراقية بإيقاع أكبر الخسائر بالقوات الأمريكية بعد أن عززت إيران وجودها بالعراق، ومع ذلك فإن إيران قامت بعدة أمور لضمان حسم الوضع في العراق لصالحها من أهمها محاولتها الاعتراف بالحكومة المؤقتة واستيعاب الآلاف من المهجرين العراقيين والاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي وتقديم المساعدات العينية والمادية للعراق كالتسهيلات البنكية والائتمانية.[١]

مع تفاقم الوضع في العراق بعد انتهاء الدور الأمريكي، زاد التدخل الإيراني في شؤون العراق الداخلية حتى أصبح الموضوع العراقي ورقة رابحة تجاه دول المنطقة عموماً والولايات المتحدة خاصةً، حيث كان الوضع العراقي نقطة تذبذب في العلاقات الإيرانية_الخليجية ونقطة قوة للعلاقات الإيرانية_السورية، فالأهمية العراقية لإيران تتلخص بوجود أعداد كبيرة من الشيعة في العراق والذين تربطهم علاقات تاريخية بإيران، بالإضافة للتداخل الجغرافي مع العراق.

فما يجمع إيران بالعراق الوجود الشيعي، وارتباطه العميق مع المرجعيات الشيعية الكبرى في إيران، حيث يشكل الشيعة تفوق عددي كبير في العراق وهذا ما انعكس على فوزهم في الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٥، الذي يخدم المصالح الإيرانية أكثر من المصالح السورية.[٢]

فالمنطقة العربية تعيش حالة من الاستقطاب الطائفي الكبير، وصارت المواقف السياسية في الغالب تحسب على أسس طائفية، فالعراق أكثر من غيره تأثراً بسياسات الطوائف التي تعم المنطقة لأنه يضم أكثر من مكون مذهبي أو المكونات الطائفية الكبرى في البلد: السنة والشيعة، حيث يعتبر كثير من المنظرين والإعلاميين والباحثين أن الشيعة عموما يتحركون بشكل متناغم مع السياسة الإيرانية، ويستجيبون لأهداف هذه السياسة أكثر من استجابتهم لسياسات الدول التي يسكنون فيها، حيث صرح الرئيس المصري السابق حسني مبارك بهذا الخصوص عام ٢٠٠٦ حين قال: "إن ولاء الشيعة لإيران وليس لأوطانهم"، وفي تفسير سبب ولاء الشيعة العرب لإيران عامةً وشيعة العراق خاصةً، أنهم لم يجدوا بديلاً عربياً يحتضنهم

[١] مخلد مبيضين، "**العلاقات الخليجية الإيرانية ١٩٩٧_٢٠٠٦**"، مجلة المنارة، المجلد١٤، العدد٢، ٢٠٠٨، ص٢٧٢.

[٢] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص٨٧.

ويحتويهم، بل وكانوا يقتلون ويظلمون في داخل بلادهم العربية "إعدامات صدام حسين المتكررة للشيعة في العراق"، فكانت إيران هي الدولة الوحيدة التي احتضنتهم وقدمت لهم كل التسهيلات.

منذ قدم التاريخ والعراق كان يشهد صراعاً بين شيعة العراق وشيعة إيران من أجل السيطرة على كربلاء والنجف "يختلف شيعة العراق عن شيعة إيران"*، ولكن اليوم في ظل السيطرة الإيرانية على العراق يسيطر على الشارع الشيعي في العراق عدة مرجعيات وتيارات أهمها: مرجعية علي السيستاني وتيار الصدر الذي يقوده مقتدى الصدر وجماعة المجلس الإسلامي الأعلى بزعامة عمار الحكيم وبدرجة أقل حزب الدعوة بفروعه المختلفة وهناك تيار آخر مدعوم من إيران داخل مدن الجنوب وهو تيار المرجع "المدرِّسي" الذي يقود "منظمة العمل الإسلامي" وهذه المنظمة أكثر قوة وتنظيماً وتمتلك الشرعية الدينية الشيعية التي تؤهلها أن تكون مرجعية دينية قوية مدعومة بدعم مادي كبير من قبل إيران.

لا شك أن السياسة الإيرانية في العموم تقوم على احتواء التيارات الشيعية كلها، والتعامل مع كل فصيل وشخصية قيادية تبرز على الساحة لحصد أي نجاح يحققه أي طرف شيعي، ويبقى التعامل مع هذا الفصيل أو ذاك مرتبطاً إلى حد بعيد بالتداخلات المختلفة داخل الساحة الإيرانية والخلافات بين المحافظين والإصلاحيين، وبقدرة هذا الفصيل على تحقيق الهدف الشيعي بهيمنتهم على أوضاع العراق[1]، حيث أن هناك تياران داخل القيادة الإيرانية حول الموقف من شيعة العراق:

- **التيار الأول:** يقوده الزعيم الإيراني علي خامنئي، ويدعمه الرئيس السابق هاشمي (رفسنجاني)، ويدعم هذا التيار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر.

* **يختلف شيعة العراق عن شيعة إيران:** شيعة العراق هم شيعة علي بن أبي طالب، وشيعة إيران هم شيعة فاطمة والحسين، والشهيد عند شيعة إيران هو الحسين وليس علي بن أبي طالب، وتكمن درجة الاختلاف في أن شيعة العراق طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية الثماني خاضوا مواجهات دامية مع القوات الإيرانية خلال تلك الحرب المدمرة والمستنزفة لقوى الطرفين، حيث الغالبية العظمى من القوات العراقية كانت من شيعية.

[1] سعد عواد الحلبوسي، "**كيف تمكنت إيران من شيعة العراق**"، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٢٥، الرابط: http://www.alburhan.com/Article/index/٨٢٩٩

- **التيار الثاني:** يقوده الإصلاحيون وهو يرفض التعامل والتعاون مع مقتدى الصدر، إلى حد أن الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي رفض مرة استقبال الصدر عند زيارته لطهران، كما أن هذا التيار يفضل دعم المرجع علي السيستاني والقيادات والقوى العراقية كحزب الدعوة والحكيم المؤيدون للتعاون السلمي بين إيران والولايات المتحدة وبريطانيا، على أساس أن ذلك يشكل أفضل ضمانة لحصول الشيعة العراقيين على مطالبهم، وعلى حصة كبيرة في تركيبة الحكم في العراق.

وزادت السيطرة الإيرانية على العراق بعد سيطرة تنظيم داعش على قسم من الأراضي العراقية وضمها للأراضي السورية المسيطر عليها تحت مسمى "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، حيث ساهمت إيران في إنشاء الحشد الشعبي العراقي وهو من الغالبية الشيعية مكون من الأفراد الذين لبوا نداء الجهاد ضد تنظيم داعش، وأصبح قوات نظامية انضم للجيش العراقي وضم أيضاً عشائر سنية تلبية لنداء الجهاد. حيث أن الدعم الإيراني للعراق في مواجهة داعش اشتمل على الأسلحة والخبرات العسكرية كما بين ذلك الرئيس العراقي السابق نوري المالكي في قوله: "أن الحشد الشعبي أوقف تقدم الإرهابيين ومنع انهيار الجيش وسقوط بغداد، ولولا الدعم الإيراني لكان الوضع في العراق صعباً جداً"، وإن هذا الدعم الإيراني جدي وسريع في إشارته إلى أن إيران دعمت العراق إلى حد كبير.[1]

حيث أن التواجد الإيراني في العراق يؤثر على سورية بدرجة كبيرة إيجابياً، رغم المبررات القديمة في العراق التي جمعت إيران وسوريا إلا أنه في ظل التحولات الجديدة والمخاطر المشتركة الجديدة "مكافحة الإرهاب" التي يعرفها البلدان، استطاع البلدين مواجهة العقبات الحالية التي تعمل على تفكيك العلاقات، خاصةً في فترة الأزمة السياسية التي تعيشها سوريا، حيث ازداد التنسيق الأمني والعسكري بين سوريا والعراق في مجال محاربة الإرهاب بوساطة إيرانية حيث ازداد الدعم العسكري واللوجستي الإيراني لكلاهما، فجمعتهم مصالح مشتركة في محاربة تنظيم داعش والقضاء على الإرهاب في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة السورية والعراقية، مثل مدينة الرقة وادلب السورية ومدينة الموصل ونينوى العراقية إضافةً للمدن

[1] موقع العالم الإخباري، "**حوار خاص مع الرئيس العراقي نوري المالكي**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٢٥، الرابط: http://www.alalam.ir/news/١٦٥٢٣٣٨

الحدودية بين العراق وسوريا، هذا ما زاد من الترابط الثلاثي بين سوريا وإيران والعراق التي تجمعهم حدود جغرافية متداخلة وإقليم واحد ومصالح مشتركة.

فالقول أن صعود الشيعة للحكم سيتسبب في تناقض البلدين خاصة مع الارتباطات التي تجمع سوريا وإيران ببعض الجماعات المؤثرة في العراق، إلا أن ذلك يطرح مشاكل أخرى تتمثل في الاختلافات الشيعية_الشيعية حول فكرة ولاية الفقيه، إضافة إلى الانقسام الذي يعرفه الشيعة داخل إيران ذاتها، والذي له امتداداته خارجها وبالأخص في العراق، والذي من الممكن أن يشكل تهديداً لإيران أكثر من مصلحة لها، في نفس الوقت يشكل عداء لسوريا مع بعض الجماعات العراقية، كجماعة الإخوان المسلمين تهديداً أيضاً لها كما لا يمكن تجاهل الأكراد، وما تشكله هذه الأقلية من تهديد على ارتباطات البلدين وعليه فإن تأثيرات القضية العراقية على العلاقات الإيرانية السورية يمكن أن يفسر من منظور المصلحة فالسياستين السورية والإيرانية تدرك أهمية الدور الممكن أن يلعبه كل طرف في المنطقة، والاتجاه نحو التعاون المشترك هو السبيل الأنسب لحماية أمنهما ومصالحهما.[1]

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم طرحه في الفصل الثاني نستنتج أن الأزمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط أثرت بشكل كبير في العلاقات الإيرانية_السورية، خاصةً أن أغلب هذه الأزمات كانت تستهدف بشكل مباشر التحالف الإيراني_السوري أو بما سماه الغرب محور الشر الذي كان له دور كبير في عرقلة المشاريع الغربية في المنطقة، حيث توسعت دائرة هذا التحالف بعد الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ الممتد من طهران مروراً ببغداد ودمشق وصولاً لبيروت ليشكل محور المقاومة والممانعة الذي أصبح يشكل الخطر الرئيسي على التواجد الإسرائيلي في المنطقة، والتي بدورها قامت الأخيرة بدعم وتأييد الكثير من الأزمات التي أثرت في العلاقات الإيرانية السورية بشكل كبير، حيث كانت الأزمة السياسية في سورية من أكبر وأعقد الأزمات الإقليمية والدولية التي يعاني منها العالم عامةً والمنطقة خاصةً حيث تعتبر هذه الأزمة من أهم التحولات التي حدثت في المنطقة والتي أظهرت قوة صمود التحالف الإيراني_السوري فكانت

[1] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص٨٨.

هذه الأزمة كحرب وجود بالنسبة لإيران، لأن إيران أيقنت أنه سقوط سوريا يعني سقوط إيران ومحور المقاومة، وكان للملف النووي الإيراني منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات الإيرانية_السورية ولاسيما أن إيران الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك برنامج نووي يضاهي قوة إسرائيل النووية بالمقابل يعني هذا تقوية سوريا خاصةً في المجال العسكري ومساعدة إيران لسوريا للحصول على اكبر ترسانة للأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط والتي أصبحت تضاهي القوة النووية الإسرائيلية نوعاً ما، وشكل العراق بأزمته محوراً ومتغيراً مفصلياً في العلاقات الإيرانية_السورية نظراً لاقتران وتشابك الدولتين به جغرافياً وتأثرهما بالغزو الأمريكي لها في ٢٠٠٣، حيث قامت إيران بخطوات فعالة من أجل تعزيز وجودها وهيمنتها وفرض نفوذها في العراق من خلال الأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية ومساعدة الجيش العراقي في حربه ضد الإرهاب بإنشاء الحشد الشعبي وغيره، حيث أصبح المجال الحيوي الإيراني في المنطقة كبير يشمل كلاً من العراق وسوريا ولبنان والذي أصبح أكبر تحالف في المنطقة.

الفصل الثالث:

تأثير تقاطعات المصالح الإيرانية_السورية على ميزان القوى الإقليمي

إن رغبة سورية وإيران في الاستمرار في تقوية هذه العلاقة تأتي استجابة لمتطلبات موضوعية تكمن في حاجة إحداهما إلى الأخرى، فكما أن سورية مهمة لإيران في العمق العربي الذي تشغله، فإن إيران مهمة لسورية في التوازن الاستراتيجي الذي فقدت بعض مقوماته بسبب غياب الاتحاد السوفييتي سابقاً، وبسبب ازدياد تحيز السياسة الأمريكية إلى مصلحة الكيان الصهيوني، والتحول الذي نشهده لدى بعض القادة العرب لإنهاء الصراع مع العدو والتعايش معه على الرغم من احتلال الأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان، فإيران التي تخوض صراعاً كبيراً في موضوع ملفها النووي وتتطلع إلى تحسين علاقاتها بالدول العربية، ومتابعة دعم حزب الله في جنوب لبنان، فإنها تدرك أن لسورية دوراً حاسماً في ذلك، ومن مصلحتها الحفاظ على تمتين العلاقة بها من أجل دعم المقاومة ومتابعة إنجاز مشروعها النووي السلمي، حيث تقاطعت وتداخلت مصالحهما المشتركة مع بعضها في التدخل الروسي في المنطقة وعودته كلاعب أساسي على الساحة الدولية في مجال الحرب العالمية على الإرهاب التي صنعتها الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار روسيا شريك أساسي لكلا الطرفين.

المبحث الأول: الحرب العالمية على الإرهاب

تمثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١ محطة هامة في تاريخ العلاقات الدولية، وقد كان الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش الابن واضحاً "إما مع أمريكا أو مع الإرهاب"، وفي إطار هذا التوجيه قسم جورج بوش الابن العالم إلى "أخيار وأشرار" من خلال ما قاله عن "محور الشر" الذي يمثل كل من العراق وكوريا الشمالية وإيران وسوريا.

إن الحرب العالمية على الإرهاب أو ما تسمى بـ"الحرب الطويلة" هي عبارة عن حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية تقودها الولايات المتحدة وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها وتهدف هذه الحملة حسب تصريحات رئيس الولايات المتحدة السابق جورج بوش إلى القضاء على الإرهاب والدول التي تدعم الإرهاب، بدأت هذه الحملة عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠١١ التي كان لتنظيم القاعدة دور فيها وأصبحت محوراً مركزياً في سياسة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش على الصعيدين الداخلي والعالمي وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة في التاريخ لكونها حرباً غير واضحة المعالم وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف.

في مايو ٢٠١٠ قررت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التخلي عن مصطلح الحرب على الإرهاب والتركيز على ما يوصف بالإرهاب الداخلي، وذلك في إستراتيجيتها الجديدة للأمن القومي، ونصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة "ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على الإسلام، بل هي حرب على شبكة محددة هي تنظيم القاعدة والإرهابيين المرتبطين به[١]، حيث اعتبرت الولايات المتحدة وحلفائها كلاً من إيران وسوريا دولاً مصدرة للإرهاب بدعمهما للمقاومة الفلسطينية والمقامة اللبنانية، هنا يقع الخلاف العالمي في تعريف الإرهاب وتصنيفاته، حيث تعتبر بعض الدول المنظمات الفلسطينية واللبنانية منظمات تدافع عن حقوقها ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، بينما الولايات المتحدة وحلفائها تعتبرهم منظمات إرهابية.

[١] الجزيرة نت، "**واشنطن تترك الحرب على الإرهاب**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/١٠، الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/international/٢٠١٠/٥/٢٧/%D٨٨%٩%D٨A%D٨%B٩%٨-%D٨%٩٩%D٨%٤%٩D%٩B%٨-%D٨%٩٩%D٨%٤%٩D%٨%٨%D٨%٧A%٨D%٨٦%٩D%٤B%٨D%٧A%٨D%٨٨%٩-D

تصنيف سوريا وإيران بالدول الراعية للإرهاب "الدول المارقة Rogue State"

الدول الراعية للإرهاب هي تسمية تطلقها وزارة الخارجية الأمريكية على الدول التي تزعم الوزارة بأنها قدمت مراراً وتكراراً الدعم لأعمال الإرهاب الدولي، الدول المدرجة في القائمة يفرض عليها عقوبات صارمة أحادية الجانب.

بدأ إصدار القائمة في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٩ وضمت حينها العراق واليمن الجنوبي وسوريا وليبيا، ثم أضيفت كوبا في ١ مارس ١٩٨٢ وإيران في ١٩ يناير ١٩٨٤، وبعدها كوريا الشمالية في ١٩٨٨ والسودان في ١٢ أغسطس ١٩٩٣، حيث أزيل اليمن الجنوبي من القائمة في عام ١٩٩٠ وتبعه العراق في ٢٠٠٤، وليبيا في ٢٠٠٦، وكوريا الشمالية في ٢٠٠٨، وكوبا في ٢٠١٥، حيث بقيت إيران وسوريا والسودان[1]، حيث بقيت كلاً من سوريا وإيران والسودان الوحيدين في هذا التصنيف.

أضيفت إيران إلى القائمة في ١٩ يناير١٩٨٤، بتصنيفها كدولة راعية للإرهاب في ١٩٨٤، حيث تستمر إيران في نشاطها المتعلق بالإرهاب، بما في ذلك دعمها للجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة وحزب الله، كما أنها زادت من تواجدها في أفريقيا وحاولت تهريب الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن والمعارضين الشيعة في البحرين، تستخدم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني ووكلاءها الإقليميين لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، وتوفير غطاء لعملياتها الاستخباراتية، وخلق حالة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

كما أضيفت سوريا بالدول الراعية للإرهاب في ٢٩ ديسمبر ١٩٧٩ لنفس السبب الإيراني المتمثل في دعم المنظمات الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية _القيادة العامة_ وحزب الله وحركة أمل اللبنانيان، وزاد المؤيدين لهذا التصنيف من الدول بعد الأزمة السياسية السورية ٢٠١١ حيث وصف المجتمع الدولي عمليات القمع التي يقوم فيها النظام السوري بالإرهابية.

تعتبر إيران سوريا بمثابة جسر حيوي في طريق إمداد المقاومة الفلسطينية وحزب الله المستفيد الرئيسي بالأسلحة، وفي عام ٢٠١٣ واصلت إيران توفير الأسلحة والتمويل والتدريب

[1] U.S DEPARTMENT OF STATE, '**State Sponsors of Terrorism**', Viewing history: 11/03/2017, URL: https://www.state.gov/j/ct/list/c١٤١٥١.htm

وتقديم التسهيلات للمقاتلين الشيعة العراقيين، وعلى دعم النظام السوري الذي وصفته الولايات المتحدة بالإرهابي.

وهذا التصنيف فرض على كلاً من سوريا وإيران حصاراً اقتصادياً وعزلة سياسية قلل من نشاطهم الإقليمي والدولي وأضعف إمكانياتهما، وهذا ما ممكن وشجع الطرفان السوري والإيراني على تقوية واستمرار العلاقات الثنائية بينهما في جميع المجالات لفك الحصار وإنشاء تحالف بمساعدة بعض المنظمات الفلسطينية واللبنانية المدعومة من طرفهما سمي بـ"محور الممانعة أو محور المقاومة" للوقوف في وجه المشاريع الغربية في المنطقة.

ولفهم تأثير السياسة الأمريكية الجديدة "الحرب على الإرهاب" على العلاقات الإيرانية_السورية، لابد من فهم السياسة الأمريكية تجاه كلاً من سوريا وايران على انفراد.

الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران

شهدت العلاقات الأمريكية_الإيراني توتراً منذ الثورة الإسلامية الإيرانية بسبب العداء الذي أعلنت عنه الثورة الإسلامية للغرب، حيث دخلت العلاقة بالمزيد من التوتر من خلال هذا النهج التي اتبعته إيران بعد الثورة الإسلامية.

حيث ساد الإستراتيجية الأمريكية اتجاه إيران نوع من التناقض والتحول، فبعد اعتبارها دولة من دول محور الشر سعت إيران بهد ذلك إلى إبداء تعاونها مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، فساهمت في نقل الإمدادات إلى أفغانستان واعترف خلالها وزير الدفاع الأمريكي رامسفيد على أن الضباط الإيرانيين والأمريكيين عملوا جنباً غالى جنب مع قوات تحالف الشمال الأفغاني والأمريكي ضد طالبان والقاعدة، لكن سرعان ما عادت العلاقات إلى ما كانت عليه وأكثر توتراً[1]، حيث ترى الولايات المتحدة أن إيران هي أعظم خطر يواجهها في منطقة الشرق الأوسط وهي أعظم خطر من الإرهاب هي والدول الأخرى مثل سوريا.

ومن أهم النقاط الخلافية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية:

١. **الصلات الوثيقة بين إيران والمنظمات الإرهابية: الدور الإيراني في العراق** حيث اتهمت إيران بتمويل ودعم الإرهابيين في العراق، حيث بدأ الضغط الأمريكي على إيران بعد

[1] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص١١٥.

تحقيق المقاومة العراقية نجاحات عديدة في إيقاف المشروع الأمريكي، و**الدعم المتزايد من طرف إيران لحركات المقاومة ضد إسرائيل**، الذي تعتبره إسرائيل تهديداً لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، خصوصاً بعد خسارة إسرائيل لحرب ٢٠٠٦ في لبنان، وحرب ٢٠١٢ في غزة.

٢. **الدعم الإيراني المتزايد للنظام السوري:** حيث كانت إيران احد الأسباب الرئيسية في صمود النظام السوري كل هذه الفترة من خلال الدعم الذي قدمته في جميع المجالات، وكان الخلاف الأمريكي لأنه عارض مصالحها في سوريا وخاصةً أنها تدعم المعارضة السورية سياسياً وعسكرياً.

٣. **البرنامج النووي الإيراني:** حيث تعتبر هذه القضية من أهم القضايا التي تتخوف منها الولايات المتحدة، تخوفاً من حصول إيران على السلاح النووي لأنه بحصولها على القوة النووية تتغير موازين القوى في المنطقة وتهدد أمن إسرائيل، وهذا ما زاد من تخوف الولايات المتحدة.

٤. **مكافحة تنظيم داعش في العراق وسوريا:** حيث ترفض الولايات المتحدة الأمريكية أي تدخل إيراني في محاربة هذا التنظيم ولا حتى التنسيق مع الحشد الشعبي في العراق التابع لإيران ولا حزب الله والحرس الثوري الإيراني والجيش السوري الموجودين في سوريا الموالين لإيران، حيث يتفقان في محاربة التنظيم بكل الطرق الممكنة ولكن بإنفراد دون تنسيق مسبق.

الإستراتيجية الأمريكية تجاه سوريا

عملت الولايات المتحدة منذ دخولها المنطقة الشرق الأوسط وحربها على العراق ٢٠٠٣ إلى نهج سياسية الضغوط على سوريا رغم إدانة سوريا للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أمريكا، وعملت على تقديم الدعم الكامل لوضع حد للإرهاب لكن الحرب على العراق زادت من سوء الأوضاع بين الطرفين، خاصة بعد إعلان سوريا موقفها الرافض لسياسة الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث اتهمت الولايات المتحدة وبريطانيا سوريا بدعمها

للمقاومة العراقية بكافة الطرق، فانعكس سلباً على العلاقات الأمريكية_السورية، وأدخلت أمريكا سوريا إلى صف الدول المارقة والراعية للإرهاب.[1]

وزاد الضغط الأمريكي على سوريا لإنهاء دعمها للإرهاب، التي تعتبر الأولى المنظمات التي تراها الأخيرة مقاومة بمثابة منظمات إرهابية كحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية _القيادة العامة_ في فلسطين، حيث سعت القيادة الأمريكية لإصدار قرار دولي لمعاقبة سوريا وحسب النظرة الأمريكية فإن الاستجابة السورية لمطالبها لم تكن مرضية مما زاد من أهمية تنشيط قانون محاسبة سوريا* وفرض عقوبات اقتصادية عليها[2]، والذي رفضته سوريا ولم تطبقه، بل صعدت من لهجتها ضد الولايات المتحدة، والذي زاد من الضغوط السياسية الأمريكية على سوريا هو اتهامها بامتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية.

كما زاد الخلاف الأمريكي_السوري بعد ٢٠١١ خلال الأزمة السياسية، حيث عارضت الولايات المتحدة سياسة النظام السوري الداخلية ووصفتها بالوحشية، والتي تفاقمت لدعم أمريكا للمعارضة السورية وتسليحها بأسلحة خفيفة ومتوسطة، وقد زودتها في ٢٠١٥ بصواريخ سكود المضادة للطائرات، والذي أثار استياء سوريا من التدخل الأمريكي بالشأن الداخلي واتهمتها بأنها من زاد من حدة الأزمة وتطويرها لحرب داخلية بمشاركة حلفائها في المنطقة.

وعلى الرغم من وضعية العلاقات السورية_الأمريكية المتوترة، ونزوع سوريا إلى ممانعة السياسات الأمريكية في المنطقة، إلا أن القيادة السورية تحاول الاعتماد على استراتيجيات أكثر واقعية ونفعية وحورية مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من

---

[1] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص١١٣.

* صدر عام ٢٠٠٢ حين قدم مشروع للكونغرس الأمريكي من طرف لجنة متكونة من أطراف يهودية، وأوقف الرئيس الأمريكي هذا المشروع نتيجة انشغاله بالحرب على العراق وأعيد طرح المشروع عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام العراقي، وأصبح هذا المشروع قانونياً في ٢٠٠٤ تحت مسمى "قانون محاسبة سوريا".

[2] حسن أبو طالب، "**سوريا وتداعيات احتلال العراق التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٤، ٢٠٠٣، ص١٢١.

الضغوط الموجهة إليها، ومع هذا يبقى دور سوريا المميز والمتداخل في القضايا الإقليمية يشكل مصدر قلق بالنسبة للمحور الأمريكي_الإسرائيلي.[1]

التحالف الأمريكي لمكافحة الإرهاب في سوريا والعراق

هو تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، يضم أكثر من عشرين دولة، ويهدف لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ووقف تقدمه في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين.

صافرة انطلاق الغارات الأميركية جاءت يوم ٧ أغسطس/آب ٢٠١٤، بعد كلمة الرئيس الأميركي باراك أوباما لشعبه، قال فيها إن الأوضاع السيئة في العراق، والاعتداءات العنيفة الموجهة ضد الإيزيديين، أقنعتا الإدارة الأميركية بضرورة تدخل قواتها "لحماية المواطنين الأميركيين في المنطقة والأقلية الإيزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق.

وبعدها زاد عدد دول التحالف حتى بلغ أكثر من عشرين، منها من تدخل في العراق وسوريا وأخرى اكتفت بسوريا فقط، أو بالعراق فقط، وتنوعت أيضا أشكال التدخل، بين الغارات وإرسال قوات عسكرية للتدريب وتقديم النصح، والدعم اللوجستي.

حيث وزع التحالف الأمريكي المهام على الدول كالتالي:

في سوريا والعراق: أمريكا وبريطانيا والمغرب، **في العراق فقط:** استراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والنرويج و إسبانيا وتركيا والبرتغال، **في سوريا فقط:** قطر والأردن والبحرين والسعودية والإمارات.[2]

حيث وجه هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عدة ضربات لتنظيم داعش والمجموعات المصنفة بالإرهابية، بالإضافة للدعم اللوجستي للمليشيات الكردية لمقاتلة تنظيم داعش، والدعم السياسي للتدخل البري لتركيا في شمال سوريا بغض النظر على الخلاف التركي_الكردي في شمال سوريا والعراق، حيث لا تعتبر أمريكا إيران وسوريا واحدة من الدول

[1] مزوزي عبلة، مرجع سابق، ص١١٤.

[2] الجزيرة نت، "**التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية**"، تاريخ الإطلاع: ٢١٠٧/٠٣/١١، الرابط:
%٨AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨/%D٦/١/٢٠١٥http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/
A-٨%٩D%٨٤%٩D%٨٨%٩AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨-%D٨١%٩D%٨٤%٩D%٧A%٨AD%D

التي تحارب الإرهاب بل تعدها من الدول التي ترعى هذا الإرهاب، مع التحفظ على موقف روسيا التي اتبعت بتدخلها في سوريا الإستراتيجية الأمريكية بتفسير تدخلها في سوريا أنه ضمن الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، مع اختلاف التصنيفات للمجموعات الإرهابية حيث تعتبر روسيا كل المجموعات المسلحة التي تقاتل ضد النظام السوري بالإرهابية، بينما الولايات المتحدة تصنف تنظيم داعش وجبهة النصرة فقط بالإرهابية، وتدعم باقي المجموعات المسلحة بالأسلحة والعتاد والغطاء السياسي.

وكل هذه التغيرات المهمة أدركتها القيادتين السورية والإيرانية مما انعكس على علاقتهما التي شهدت تطوراً كبيرا خلال هذه الفترة، مما دفهما للتمسك بعلاقاتهما وتطويرها ليصبح تحالفاً بكل المعايير يدركان فيه كل المخاطر المشتركة التي تواجههما، كما يدركان حقيقة تداخل مصالحمها في العديد من المحاور.

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الإيراني

يعد إنهاء الملف النووي الإيراني غاية طالما عبر الطرفان الغربي والإيراني عن الرغبة في بلوغها، بدا ذلك في حرص الغرب على الاستمرار في تبني الخيار الدبلوماسي، وحرص إيران على تجنب المواجهة العسكرية معه، حيث أخذ الملف النووي الإيراني على أهمية كبيرة من المجتمع الدولي "كما ذكرنا في الفصل الثاني سابقاً" حيث تتبع مسيرة هذا الملف خلال الأعوام القليلة الماضية أمر على درجة كبيرة من الأهمية.

يتحدث الطرفان الإيراني والغربي عن شيء واحد هو التسوية حيث أن لكل منهما مفهوم خاص للتسوية، فالمفهوم الإيراني: ترى إيران التسوية المثالية ينبغي أن تسفر عن الإقرار بحقها في تخصيب اليورانيوم وامتلاك التكنولوجيا النووية لتوفير احتياجاتها من الوقود النووي، مع إعطاء الضمانات الخاصة بسلمية برنامجها النووي، وهي ترفض مبدأ استيراد الوقود النووي الباهظ الثمن والذي يجعل حصولها عليه رهناً بتقلبات السياسة الدولية. والمفهوم الغربي: تدور إستراتيجية الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة حول منع إيران من الهيمنة على منطقة الخليج، مع القبول بدور إقليمي لها في المنطقة العربية بدءاً من العراق فسورية وصولاً إلى لبنان واليمن، وذلك في ضوء إدراك وزنها السياسية ولكن دون أن يؤثر ذلك على الأمن الإسرائيلي.[1]

حيث عقدت إيران ودول ال٥+١ "الصين، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا" مفاوضات طويلة استمرت ١٨ شهرا في جنيف وفينا ونيويورك ولوزان استكمالا للمفاوضات التي كانت قبلها في السنوات الماضية وانتهت في ٢ نيسان/أفريل ٢٠١٥ في مدينة لوزان السويسرية بالتوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني وإلغاء جميع العقوبات على إيران بشكل تام تميزت جولة المفاوضات بلوزان بكونها بدأت ثم علقت ثم تواصلت ثم مددت، حيث توصلت إيران والدول الست في ٢ نيسان/أفريل ٢٠١٥ إلى بيان مشترك يتضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، على أن يتم انجازه نهاية حزيران/جوان ٢٠١٥، واعتبرت طهران أنه وضع حداً لحلقة مفرغة لم

[1] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص ٣٩-٤١.

تكن في مصلحة أحد، فيما وصفته واشنطن بالتاريخي، في حين وصفته إسرائيل بالخطأ التاريخي لأنه يهدد مصالحها.[1]

بنود الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى

تباينت بشأن هذا القرار ردود أفعال دول وزعماء العالم بين أطراف وصفته بأنه "تاريخي"، بينما عارضته دول أخرى واعتبرته خطيرا جداً، فيما فضلت دول أخرى الصمت وقد أسفر الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست الكبرى إلى عدة بنود، وتعد أهم البنود التي جاء بها الاتفاق النووي الإيراني كتالي:

- أن القوى الكبرى تعترف بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، وتحترم حقوق الشعب الإيراني النووية في إطار القوانين والمعاهدات الدولية.
- اعتراف الأمم المتحدة بإيران كدولة تمتلك القدرات النووية السلمية، ومنها دورة الوقود والتخصيب والتحول الجذري في تعامل مجلس الأمن مع إيران بعد صدور قرار مجلس الأمن تحت المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى البند ٤١ وتحديدا البنود الخاصة بإلغاء الحظر السابق عن إيران.
- استمرار أنشطة كل المنشآت النووية الإيرانية خلافا لما كان الطرف الآخر يطالب به، ولن يتم تعطيل أو إلغاء أي منها.
- حفظ البنى التحتية النووية الإيرانية، ولن يتم التخلص من أي جهاز طرد مركزي واستمرار أنشطة البحث والتطوير حول جميع أجهزة الطرد الرئيسية والمتطورة.
- الاحتفاظ بمنشأة آراك لإنتاج الماء الثقيل، وتطويرها وإضافة أحدث الأجهزة والتقنيات والمختبرات والمنشآت الجديدة، بالتعاون مع الأطراف التي تملك أحدث وآخر التقنيات في هذا المجال، وإلغاء المطالب الأولية لتحويل منشأة آراك إلى الماء الخفيف.

[1] الجزيرة. نت، "**أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة ٥+١**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/٢٠١٥/٧/١٤/%D٨%A٨%D٩%٣A%D٩%٨٧%D٩%٨٥-AF-%D٨%٨٨%D٩%٨٦%D٩%٨A%٨%D-%D٨٢%D٩%٧A%D٨%٨١%D٩AA%D٨%D٧A%D٨%٨٤%D٩%٧A%٨%D-%D٨%٨A%D٨%٩D%٨A%٨-%D٨%٩A%D٨%٩D%٥A%٨%D-%D٨%١B%٨A%D٨%٩D%٧A%٨%D٨٦%٩D

- إلغاء كافة أنواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي، وفى مجال الغاز والبتروكيماويات والتجارة والتأمين والنقل، المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بذريعة البرنامج النووي الإيراني.
- تغيير المطالبات من إيران بوقف برنامج الصواريخ خاصة البالستية إلى تقييد تصميم الصواريخ القادرة على حمل السلاح النووي.[١]
- إلغاء حظر التسلح على إيران واستبداله ببعض القيود، وفتح المجال أمام توريد أو تصدير بعض المنتجات التسليحية، وإلغاء القيود كاملة أيضا بعد خمس سنوات.
- إلغاء الحظر عن المواد المزدوجة الاستخدام، وتأمين احتياجات إيران في هذا المجال عبر لجنة مشتركة بين إيران ومجموعة ٥+١ لتسهيل ذلك.
- إلغاء الحظر كاملا عن دراسة الطلاب الإيرانيين في الفروع العلمية المرتبطة بالطاقة النووية.[٢]
- إلغاء منع بيع الطائرات المدنية لإيران بعد ٣ عقود من الحظر وفتح المجال أمام إعادة تأهيل القطاع الطيران الإيراني والارتقاء بمستوى الأمان فيه.
- الإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات التي تكدست وحجبت في السنوات الأخيرة خارج إيران بسبب الحظر الظالم المفروض عليها.
- إتاحة المجال أكثر لإيران في الأسواق والقطاعات التجارية والتقنية والمالية وقطاعات الطاقة.
- إلغاء أي منع أو قيود عن التعاون الاقتصادي مع إيران في كافة المجالات، ومنها الاستثمار في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، وسائر المجالات الأخرى.[٣]

---

[١] الجزيرة نت، **"بنود الاتفاق بين إيران ومجموعة الدول الست"**، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٣/١١/٢٤/%D٨%٨٨%٩D%٨٦%٩D%٨A%٨/%D-٨٢%٩D%٧A%٨D%٨١%٩AA%D%٨D%٧A%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨AF-%D-٨٦%٩D%٧A%٨D%١B%٨A%D٨%٩D%٥A%٨-%D٨٦%٩A%D٨%٩D%٨A%٨%D

[٢] رياض عيد، "**الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الست وانعكاساته الاقليمية**"، تاريخ الاطلاع ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=٥٢٢

[٣] الجزيرة نت، **أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني ومجموعة ٥+١**، مرجع سابق.

تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على ميزان القوى الإقليمي

للاتفاق النووي الإيراني مع الدول النووية الكبرى أثر إيجابي كبير على سوريا كما هو حدث ايجابي لإيران، حيث أصبح أي نجاح إيراني في أي مجال يعني بالمقابل نجاح لسوريا، لان العلاقة بين إيران وسوريا أصبحت وثيقة لدرجة انه لم يعد احد يتكلم عن العلاقات الإيرانية_السورية بل أصبحوا يتكلموا عن التحالف الإيراني_السوري، فبالتالي أي تقدم اقتصادي أو عسكري إيراني هو تقدم سوري، والاتفاق النووي الإيراني قام بإلغاء العزلة التي كانت تعاني منها إيران وقام بإلغاء العقوبات الاقتصادية عن إيران، فالحديث عن تبدل موازين القوى في المنطقة لصالح إيران هو صعود للتحالف الإيراني السوري كقوة إقليمية تتخوف منها إسرائيل والدول الكبرى في المنطقة كتركيا والمملكة العربية السعودية.

حيث تعد السعودية صاحبة الهاجس الأكبر من المشروع الإيراني، المدعوم بايديولوجية دينية شيعية، قد رحبت بحذر بالاتفاق النووي الإيراني، فالسعودية لا تعترف بالنوايا الإيرانية كنوايا حسنة، حيث شددت على وجود آلية تفتيش صارمة مع آلية إعادة فرض العقوبات مرة أخرى في حالة أي انتهاك من جانب الإيرانيين.

غير أن وجهة نظر أخرى ترى أنه ليس أمام المملكة والخليج خيارا آخر سوى التهدئة مع إيران وقبول الاتفاق النووي، نظرا لتراجع أهمية الخليج للغرب، خاصة بعدما فشلت الأنظمة الخليجية في احتواء خطر تنظيم داعش، ولعب إيران دورا أكثر أهمية في أزمات المنطقة خاصة في العراق وسوريا.[١]

قد تؤدي هذه الوضعية إلى إعادة رسم خريطة العلاقات الإقليمية، حيث تعد سوريا بمثابة منطقة حرب بالوكالة بين طهران والرياض، ومن المتوقع أن يزيد الاتفاق النووي من حدة الصراع، حيث أن رفع العقوبات من شأنه أن يزيد من الدعم الإيراني لنظام السوري، وهو ما سوف تقابله الرياض أيضا بزيادة في دعم وكلاءها في سوريا. هذا الاتفاق هو خسارة دول الخليج لهدف رئيسي لها وهو الإسراع لإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، بحيث بات ممكناً التوصل لحل سياسي للأزمة السورية، بعد تراجع أو تضاؤل إمكانية توجيه ضربة عسكرية

[١] علي بشار بكر أغوان، "**الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://democraticac.de/?p=١٦٦٩٩

لنظام الأسد، والتي كانت وشيكة قبل عدة أشهر، بما يجعل دور هذا الاتفاق هو تفكيك التحالفات الإقليمية في سوريا، بحيث تصبح إيران الضامن الإقليمي لأي اتفاق يتم التوصل إليه لتسوية الصراع الداخلي السوري، ويساندها روسيا باعتبارها الضامن الدولي.[١]

اما لبنان والتي تعتبر إحدى ساحات التماس السعودية الإيرانية، من المنطقي أن يصل صدى الاتفاق النووي إليها، خاصة وأن البلد الذي يعاني فراغا رئاسيا اقترب من عامه الثاني، ووجود مرشحين مدعومين من أطراف خارجية، تحديدا من إيران والسعودية، حيث أن لبنان أيضا هي منطقة تنافس سياسي بالوكالة بين طهران والسعودية، ويخشى المحسوبين على تيار ١٤ آذار من استغلال إيران لما قد يحققه لها البرنامج النووي من قدرات مادية وسياسية تمكنها من حسم صراعات حلفائها في دول الشرق الأوسط لصالحهم[٢]، ومن أزمة الشغور الرئاسي في لبنان.

وينعكس الاتفاق النووي الإيراني على فلسطين، في أن فصائل المقاومة كلها أو بعضها يستمد التمويل والتسليح اللازم من إيران، مما أوجد حالة من القلق أن يكون الاتفاق النووي يحمل بين طياته تسوية تشملهم، وقد جاءت كلمات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران لطمأنت حلفاء إيران في المنطقة ومنهم فصائل المقاومة، حيث قال "سواء تم التصديق على هذا النص (الاتفاق النووي) أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة، وسيحظون بدعمنا على الدوام"، كما أن علنية الدعم الإيراني أو ازدياده بدرجة كبيرة لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة هو أمر مستبعد، حيث أن إسرائيل التي تعد أحد أقوى الرافضين للاتفاق النووي، قد تجده المبرر لإثارة الغرب ضد إيران مجددا.[٣]

تعد تركيا من الدول القوية والمأثرة في المنطقة، ففي عام ٢٠١٠ لعب دور الوسيط لحل الأزمة وقد اقترح حينها أن يتم تخصيب اليورانيوم خارج إيران، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية التركي جاويش أوغلو مجدداً خلال تعليقه على الاتفاق الذي تم إبرامه، وخلاف ذلك يعني المضي قدماً في المشروع النووي التركي السلمي الذي بدأته أنقرة وإجراء عمليات التخصيب

[١] المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، "**الاتفاق النووي وتداعياته الإستراتيجية**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://ncmes.org/ar/events/١٦٩

[٢] على بشار بكر أغوان، "**الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**"، مرجع سابق

[٣] المرجع نفسه.

داخل أراضيها، في الجانب الآخر يأتي الخلاف الإيراني التركي حول الرئيس بشار الأسد، فأنقرة ترى أنه لا بد من رحيل الأسد للبدء في عملية حل الأزمة السورية، بينما تقف إيران ضمن مشروع روسي صيني يدعم الأسد ويؤيد بقاءه صحيح أن الموقف الإيراني مرهون بالموقف الصيني والروسي، إلا أن الإيرانيين متورطين في الداخل السوري على غرار الداخل العراقي واللبناني واليمن، كما أن تباين الموقف التركي من داعش هو ما حدا بالصحف الغربية بتوجيه أصابع الاتهام للنظام التركي بدعمه لداعش، وإن كان الاتفاق النووي الإيراني الآن قد غير من الموقف التركي تجاه تنظيم داعش وهو ما كان سيأتي في لحظة معينة.[1]

كما انه لا يمكن ذكر الاتفاق النووي دون الحديث عما يسمي بمحور المقاومة الذي تشكل قبل الربيع العربي والذي مثل كلاً من إيران وسوريا والفصائل المختلفة (حزب الله، وكذلك الفصائل الفلسطينية) التي تتلقي دعمًا من إيران والنظام السوري، وبالتالي انعكاساته على المقاومة وآلية عملها، فهل ستقوم الحكومة الإيرانية باتخاذ خطوات إلى الوراء في ظل الدعوات الغربية التي انطلقت من هنا وهناك لعمل وساطة بين الجانب الإيراني والجانب الإسرائيلي الذي يعارض الاتفاق مع إيران ويمارس ضغوطه على الإدارة الأمريكية لوقف هذا الاتفاق، حيث إن الجانب الإسرائيلي يري في إيران داعمًا للإرهاب في المنطقة وهي وجهة نظره التي تتفق مع وجهة نظر عدد من الدول العربية.

حيث تعمل إيران على إستراتيجية متشعبة لشعبتين، الأولى: تجنب أي تحركات مفاجئة تترك لمحدثات الأمور أن تأخذ مجراها، والثانية: إيجاد ما يصرف النظر عن الهدف الرئيسي من خلال برنامجها النووي، الذي سيجبر الولايات المتحدة الأمريكية على تكرار سياستها مع كوريا الشمالية في إيران، وإن نتج عن برنامجها هجوم إسرائيلي عليها فيمكنها أيضاً أن تجعل هذا الهجوم يصب في صالحها، حيث يدرك الإيرانيون أنه من الخطورة امتلاك أسلحة نووية، ولكن من المفيد وجود برنامج أسلحة "رغم أن هذا ليس الهدف الأساسي، بل هو مجرد أداة لصرف النظر عما يحدث في أرض الواقع" يغير في ميزان القوى في الشرق الأوسط.

[1] زكرياء درفلو، **انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥_٢٠١٦، ص١٢٦.

تأثير الاتفاق النووي الإيراني على الأزمة السياسية في سوريا

لا يرتبط التأثير الإيراني المباشر في سوريا بإيران رسمياً، بقدر ما يرتبط الوضع في سوريا بالروس والصينيين، حيث تلعب إيران في سوريا دور الضاغط على الغرب من خلال الوظيفة الروسية الصينية الممنوحة لها، فما تقوم به إيران في سوريا لا يمكن اعتباره إستراتيجية إيرانية خالصة نابعة من تصور إيراني إقليمي حر لتحقيق المكاسب، بقدر ما تتصادم المصالح الروسية_الصينية من جهة مع طموحات الغرب لتحقيق التفوق على الجغرافية التي تمثل امتدادات الأمن الاستراتيجي الروسي بالقرب من المياه الدافئة، لذلك فعنوان الأداء الاستراتيجي الصيني الروسي يمكن رؤية ملامحه عبر المعطى الإيراني اتجاه الجغرافية السورية.

فلا يتعدى الدور الوظيفي الإيراني في سوريا مصالح واستراتيجيات كل من روسيا والصين، لذا فأن الحالة السورية لا ترتبط بشكل مباشر وعميق بإيران واتفاقها النووي لوحدها بقدر ما ترتبط بموقف روسيا والصين، فالتغيير على الساحة السورية عنوانه روسيا والصين بالإضافة إلى القوى الكبرى الأخرى، بيد أن هذا الحديث لا يعني عدم وجود تصورات إيرانية ضمنية لما تريد أن يكون عليه الوضع في سوريا بالاتساق مع الرؤية الروسية الصينية، حيث أن لإيران مشروع إقليمي شرق أوسطي، يتفق هذا المشروع مع المشاريع الروسية الصينية بنسب معينة، لهذا نجد أن إيران هي صاحبة التأثير الأوضح والظهور الأبرز في سوريا نتيجة قربها الجغرافي وامتداداتها الإيديولوجية.[1]

[1] على بشار بكر أغوان، **الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**، مرجع سابق.

المبحث الثالث: روسيا كشريك أساسي لكلا الطرفين

بعد غياب مديد ومع انحسار نفوذ روسيا في الشرق الأوسط منذ نحو أربعة عقود، تعود روسيا بقوة واندفاع إلى المنطقة عبر البوابة السورية، تعود روسيا اليوم متحصنة بالدور التاريخي وبالمصالح الاقتصادية والسياسة وتغيب الايديولوجية التي لازمت السياسة السوفياتية طيلة سبعين عاماً، موسكو دعمت النظام السوري منذ بدء الأزمة السورية في ٢٠١١ وتطور موقفها مع تفاقم النزاع وبسبب أحداث تزامنت معه، أبرزها الاشتباك مع الولايات المتحدة وأوروبا في أوكرانيا والاتفاق النووي الإيراني والمجتمع الدولي.

حيث شكلت سوريا بوابة عودة روسيا وإيران إلى واجهة الأحداث في الشرق الأوسط في ٢٠١٥، فموسكو تريد استعادة موقع الاتحاد السوفياتي سابقاً في هذه المنطقة في حين تسعى إيران إلى توسيع دائرة نفوذها التي عرقلتها العقوبات الغربية.

وتبرز أهمية سوريا بالنسبة لروسيا كون دمشق هي الحليف الأول لإيران وكون إيران تمثل أهمية لروسيا في المستوى الاقتصادي حيث نسبة عالية من التبادل التجاري بينهما خصوصاً في مجالي الطاقة والسلاح، فعلى المستوى الاستراتيجي تمثل إيران مفتاحاً لروسيا نحو بحر قزوين حيث الموارد النفطية، وعلى المستوى السياسي فإيران ورقة مهمة وقوية تتعامل بها روسيا مع الولايات المتحدة وبالتحديد فيما يخص البرنامج النووي، فروسيا طرف رئيس ووسيط مهم بين الغرب وإيران، وثمة أهمية أخرى لإيران تدعو روسيا لدعمها ودعم حليفها الرئيسي سوريا وهو القلق من تركيا كونها عضواً في حلف الناتو، والتي وافقت في وقت سابق على نشر الدرع الصاروخي على أراضيها، إلا أنها في النهاية يمكن أن تستغل ضد روسيا، وبالتالي ترى روسيا أنه من الأولى الاهتمام أكثر بإيران ومن هنا تحرص روسيا على دعم سوريا حتى لا تخسر حليفها الأهم "إيران".[١]

هناك عدة أسباب للتدخل الروسي في سوريا أهمها أن لروسيا مصالح إقليمية عبر الأزمة السورية، بين روسيا وإيران علاقات وثيقة لم تنقطع حتى في زمن احتدام المواجهة بين إيران والغرب وتعززت مؤخراً مع اتفاق فيينا، كما أن علاقات روسيا مع مصر والعراق والأردن

[١] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، **موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية**، جامعة الموصل: قسم الدراسات التاريخية والثقافية، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٥، ص٤٠_٤١.

شهدت تحسناً في الآونة الأخيرة، بينما علاقات روسيا مع تركيا في تراجع متواصل بعدما أصبح الطيران الحربي الروسي على حدود تركيا، فبعد خسارة مواقعها في المنطقة وفي المشرق العربي ومصر واليمن ودول أخرى، تعود روسيا في زمن تهالك النظام الإقليمي العربي والفراغ الذي أحدثته السياسة الأمريكية المتعثرة، وتأتي عودة روسيا بالتحالف مع إيران التي بدأت تطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي من البوابة السورية[1]، حيث أن العلاقات الثلاثية المشتركة بين روسيا وإيران وسوريا بدأت بالتطور مع دخول سوريا في أزمتها السياسية عام ٢٠١١ حيث أصبح التقادم الدولي والإقليمي على سوريا كبير، مما جعل روسيا تسرع في قرار تدخلها في سوريا وتوطيد علاقاتها مع إيران وسوريا.

حيث أن لروسيا مصالح معروفة قديمة ومتجددة في سوريا، وهي حليفة أنظمة الحكم السورية منذ الخمسينات، والأهم أنها الدولة الوحيدة القادرة على إيجاد تسوية للنزاع بما لها من نفوذ مع النظام السوري وتواصل مع بعض أطراف المعارضة، البداية هذه المرة من فيينا، حيث أطلقت روسيا مفاوضات تشكل خريطة طريق لمرحلة انتقالية، أما واشنطن فهي غير قادرة أو غير راغبة في إيجاد حلول للنزاع السوري ودول الاتحاد الأوروبي المتضرر أيضاً من حالة عدم الاستقرار في سوريا منهمكة بأزماتها الداخلية، أما السعودية فإنها منشغلة في اليمن.

كما أن احتمال تطور النزاعات والأزمات الموجودة في المنطقة يتيح مجالاً للتحرك الروسي للتوسط في حل هذه الأزمات، وما يعكسه ذلك من هيبة ومكانة دولية، فما زالت مسألتا إيران وسوريا وطبيعة علاقاتهما المتوترة مع واشنطن بعد تصنيف واشنطن لهما من الدول المارقة والتي تهدد باحتمالات ضربهما عسكرياً، الذي فتح مجالاً واسعاً للتحرك الروسي.[2]

وسوريا في ٢٠١٣ والتي تركت وحيدة عندما هددها الرئيس الأمريكي باراك أوباما بقصف دمشق على خلفية استخدام الأسلحة الكيميائية، ينوه الرئيس بشار الأسد بأن لديه قوة عظمى صاعدة تقف بجانبه يمكنها ليس فقط حجب الأصوات في مجلس الأمن وإرسال مساعدات عن بعد، بل مستعدة لنقل الرجال والطائرات والمروحيات والدبابات الروسية والإيرانية إلى الأراضي السورية وبناء القواعد وسيكون لهذا الواقع صدى واسع، فإقليمياً هذه الخطوة

[1] عايدة العلي سري الدين، **البوابة السورية والعودة الروسية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٦، ص١٠.

[2] عايدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ص ٨٢.

تساعد على ترسيخ دائرة نفوذ إيران الذي يمتد من طهران مروراً ببغداد ودمشق إلى بيروت، إيران لم تعد مجرد لاعب إقليمي منفرد لكنها تستند أيضاً إلى تعاون مع قوة عالمية قادرة على الوقوف معها في وجه الولايات المتحدة "روسيا".

بمقدار ما يظهر التدخل الروسي مستنداً إلى تنسيق عميق مع إيران وتغطية شكلية من النظام السوري، بمقدار ما يبدو هذا التدخل إقراراً بعجز طهران ودمشق، أولاً على حسم الصراع عسكرياً وثانياً على استدراج مساومة دولية، حيث أن دمشق وطهران أبلغتا موسكو أن شمال سوريا سيقع في أيدي الأمريكيين والأتراك أي في أيدي الناتو من دون تمكنهما من مواجهتهم، هذا ما سرع من القرار الروسي في التدخل من أجل ضمان عم دخول الولايات المتحدة في المنطقة لأن دخولها يعتبر استبعاد لروسيا من المنطقة.[1]

إن إيران وروسيا شريكان أساسيان لسوريا يحتاج كلٍ منهم للآخر، فالبرنامج النووي الإيراني من أبرز عوامل تعميق العلاقات الإيرانية_الروسية ولم يكن من المتوقع أن تتدخل موسكو في سوريا من دون موافقة طهران، ووفق ذلك يأتي التوافق الاستراتيجي المزمن بين روسيا وإيران وسوريا على مواجهة الولايات المتحدة، وما دام الاتفاق النووي يفتح المجال أمام النظام الإيراني خيار الانفتاح على أمريكا فهذا دافع آخر لروسيا كي تتمسك بالشراكة في سوريا، لكي لا تذهب إيران للتحالف الأمريكي.

الخلاف الروسي_الإيراني حيال الأزمة السورية

إن التفاهم الاستراتيجي بين موسكو وطهران لم يكن ليحل دون ظهور بعض الخلافات بين الحليفين بهذا الصد، حيث بدت أبرز هذه الخلافات فيما يلي:

- التنسيق العسكري عالي المستوى بين روسيا وإسرائيل في سوريا، الأمر الذي جعل إيران تبدي موقفاً منددا من الموقف الروسي.
- شعور إيران بالخطر من التدخل العسكري الروسي في سوريا الذي من شأنه أن يسفر عن إقصائها من الساحة السورية على حساب تموضع استراتيجي أكثر فعالية لروسيا، الأمر الذي دفع إيران للتخلي عن سياسة نفي وجود قوات لها في سوريا.

[1] عايدة العلي سري الدين، المرجع السابق، ٩٧.

- الخوف من تبعية سوريا المطلقة لموسكو، الذي قد يقطع الطريق على مصالح طهران وحساباتها، حيث نشرت مجلة "دير شبيجل" الألمانية تقريراً يذكر أن التدخل الروسي جاء بعد لجوء الأسد إلى موسكو بحثاً عن الدعم، ليس في وجه الثوار والإرهابيين ولكن في وجه حليفته إيران، التي يتخوف من اتساع هيمنتها وقد باتت تتعامل مع سوريا وكأنها مستعمرة إيرانية.
- الاختلاف حول مصير الرئيس الأسد، حيث أن إيران متمسكة ببقاء الرئيس الأسد في الحكم، في حين روسيا لا يهمها بقاء الأسد، حيث أعلنت موسكو "أن بقاء الأسد ليس حتمياً"، في المقابل صرحت طهران "أنه لا بديل عن الأسد في نظر المرشد الأعلى والحرس الثوري".
- إصرار روسيا على خرق اتفاقات الهدنة التي تبرمها إيران مع فصائل مسلحة من المعارضة السورية، حيث لا تتورع المقاتلات الروسية عن قصف مناطق تقع ضمن اتفاق الهدنة التي رعتها إيران وتركيا.[1]

ولعل ما ذكر من خلافات بين روسيا وإيران في سوريا لا تؤثر بشكل كبير على شكل العلاقات الثلاثية بين روسيا وإيران وسوريا، بل إنها مجرد خلافات في خضم التنسيق الكبير والضخم العسكري والسياسي بين البلدان الثلاث حول حرب كبيرة متشعبة ومعقدة، فلا بد من وجود خلافات بينهم ولاسيما التنسيق الروسي_الإسرائيلي في سوريا إذ أن هذا الخلاف يمس بمبادئ السياسة الخارجية لكل من سوريا وإيران.

[1] بشير عبد الفتاح، **إيران والتدخل العسكري الروسي في سوريا**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٥، ص١٥٧_ ١٥٨.

المبحث الرابع: صراع الأدوار بين القوى الإقليمية "تركيا والمملكة العربية السعودية"

إن منطقة الشرق الأوسط تشهد صراعاً دولياً وإقليمياً ولاسيما من دول المنطقة الإقليمية، فتركيا وإيران والسعودية تتسابقان على زعامة العالم الإسلامي، وعلى الدور الإقليمي الذي سيتميز كل منهما في ظل الأزمات الإقليمية التي تعيشها المنطقة، خاصةً في سوريا حيث أبدت الأزمة السياسية في سوريا تصارعاً بين القوى الإقليمية وتضارباً بالمصالح المشتركة والمتنافرة، حيث أصبحت سوريا ساحة للصراع الإقليمي بين هذه القوى.

الدور الإقليمي لتركيا في المنطقة

أثارت السياسة الخارجية التركية الكثير من الانتباه من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة بمرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة، حيث اهتمت بعدة قضايا أهمها: تطورات عملية السلام الفلسطينية_الإسرائيلية، والنفوذ الأمريكي في المنطقة، والصراع على زعامة العالم الإسلامي بينها وبين إيران والسعودية، وتمدد نفوذها خاصة في سوريا والعراق.

حيث شاركت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بالحرب على الإرهاب وغزو العراق وإسقاط نظام الحكم فيها، في توصل تركيا إلى بديهية مهمة: أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، فكان عليها أن تقيم توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربي والإسلامية، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين بحيث تكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحدة من الجميع وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث، وبهذا شهدت السياسة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الأوسط، كان من أبرز مظاهره الانفتاح التركي على سوريا وإيران، إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في منطقة الشرق الأوسط، حيث استضافت اسطنبول قمة موسعة ضمت سوريا وإيران ومصر

والسعودية لبحث الوضع العراقي، وتكرر عقد لقاءات هذه القمة في الرياض وطهران ودمشق والكويت وأخيرا في شرم الشيخ.[1]

إن وجهة نظر تركيا المتعلقة بتنفيذ مشروعها في المنطقة كان يتطلب تحقيق تقارب مع إيران بسبب عدم استقرار العراق، تخوفاً من تعاظم القوى الشيعية المؤيدة لإيران في العراق وذلك سيستبعد النفوذ الإيراني فيها.

اتجهت نظرة تركيا الإقليمية نحو إيران معللة ذلك بأنها قادرة أن تكون بديلاً قوياً عن الدور الإقليمي العربي بما يوازي الثقل الإيراني ورغم أن تركيا جزء من منظومة عسكرية وسياسية غربية أمريكية أوروبية راعية لإسرائيل ومعارضة للمصالح العربية والإيرانية في الوقت ذاته، لكن تركيا لم تبتعد كثيراً في إيجاد مواجهة سياسية أو عسكرية مع إيران[2]، واكتسبت فرصتها في الأزمة السياسية السورية حيث قلبت تركيا العلاقات الودية بينها وبين سوريا وإيران إلى العداء المباشر، وقامت بدعم المعارضة وتسليحها وتدريبها وتأمين الملاذ الآمن لها على الأراضي التركية وتأمين الغطاء السياسي لها وإدانة تصرفات النظام السوري والإيراني في التعاطي مع الأزمة السورية.

لهذا تناول نهج العمل في السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط أهداف الإستراتيجية التركية الجديدة أو ما تسمى بإستراتيجية "العثمانيون الجدد" التي تبناها حزب العدالة والتنمية بتخطيط من منظر الحزب أحمد داود أوغلو، فاتبع سياسة خارجية جديدة وفعالة يقوم على التحرر من المفاهيم القديمة على أن تركيا محاطة بالأعداء وعليها الدفاع عن نفسها، واستبدالها بمسارين رئيسيين هما: سياسة العمق الإستراتيجي التي يكون لتركيا بموجبها قوة التأثير النابعة من موقعها الجغرافي، وسياسة تصفير المشاكل التي تهدف لحل مشاكل تركيا مع جيرانها.

[1] عيسى السيد دسوقي، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد لحرب الباردة**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٨،ص٩٠.

[2] محمد نور الدين، **الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط**، مجلة شؤون عربية، القاهرة الأمان العامة لجامعة الدول العربية،: العدد١٢٩، ص ١٠٨.

إن المشروع التركي في الشرق الأوسط الذي قام على السياسات الجديدة لحزب العدالة والتنمية قد اصطدم في بداية إطلاقه بسقوف محددة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ حاولت تركيا توطيد علاقاتها مع القوى المعادية للولايات المتحدة مثل إيران وسوريا وحركة حماس وحزب الله، من أجل القيام بأدوار معينة لا تستطيع دول أخرى القيام بها، فسعت تركيا إلى إقناع واشنطن بضرورة حل المشكلات بالجوار، ولكن تواصل تركيا مع هذه القوى لم يؤد إلى نتائج عملية بسبب تعنت الإدارة الأمريكية وإسرائيل والإصرار على ما يعرف بسياسة الفوضى الخلاقة والعنف لإخضاع القوى المعارضة لسياستهم تمهيداً لتقسيم المنطقة، وأصبحت تركيا أمام مرحلة إما التصدي لهذه السياسة أو مساعدتها حيث قامت بمساعدات هذه القوى للقضاء على الدول الممانعة للسياسة الغربية في المنطقة، حيث قامت الأزمة السياسية في سوريا وغيرت كثيراً في بوصلة التعامل التركي مع سوريا وإيران، بعد أن تبنى الأتراك عدة مواقف تتطابق سياسياً مع التوجهات الأمريكية والإسرائيلية في طريقة التعامل مع الأزمة.[1]

الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية في المنطقة

تعد المملكة العربية السعودية من الناحية الجيوبوليتيكية واحدة من القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط إذ منحت المساحة الواسعة ومكانتها الدينية وحجم مواردها الطبيعية للمملكة أهمية خاصة ودور فعال في منطقة تعد الأشد اضطراباً في العالم أضافت المساحة الواسعة للمملكة قوة جيواقتصادية هامة إذ أن المساحة الواسعة أكسبتها إمكانيات اقتصادية كبيرة كالثروة النفطية والغازية الهائلة، إذ من المؤكد امتلاكها على ربع الاحتياطي العالمي النفطي والمرتبة الرابعة في احتياطها الغاز الطبيعي على مستوى العالم.

وتمتلك المملكة العربية السعودية المقومات التي جعلتها تمتلك دور قيادي في المنطقة بعد غياب دور مصر التي صارت الدولة المحورية بالمنطقة، ومع تراجع الدور المصري برز

[1] طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣_٢٠١٢، ص٨٣.

الدور المحوري للمملكة في المنطقة، فالمملكة تمتلك العديد من المقومات التي أهلتها لتكون دولة رائدة في المنطقة.[1]

حيث تلعب المملكة العربية السعودية دوراً هاماً بعدة قضايا وأزمات عربية وإقليمية في المنطقة، وخاصة بتدخلها في الأزمة السورية واليمنية والبحرينية، حيث أظهرت أنه بتدخلها في هذه الأزمات كانت تحارب النفوذ الإيراني الذي دعت دول المنطقة للتخوف والحذر منه.

وإن قيمة الموقع البحري لإيران جعل السعودية تبدي اهتمامها بالمجال الحيوي في الدرجة الأولى لإيران، علاوة على الصراعات الجيوبوليتيكية التي تصب في مجراها على الهيمنة الإقليمية والنفوذ الإقليمي والزعامة في الشرق الأوسط.

حيث تعد إيران من أكبر القوى الإقليمية التي تواجهها المملكة العربية السعودية وتقف في وجه نفوذها وتؤيد أي تحرك دولي وإقليمي يحد من النفوذ الإيراني المتمدد، فتعد إيران البحرين واليمن جزءاً من المجال الحيوي الإيراني، حيث تقف السعودية بكل ثقلها في البحرين واليمن للحد من النفوذ الإيراني فيهما.

حيث تعد مملكة البحرين جزءا من الوحدة الجغرافي الخليجية كما تعدها المملكة السعودية جزءاً من الأمن القومي الخليجي بشكل عام والسعودي بشكل خاص. وتتكون غالبية السكان البحرينيين من الغالبية الشيعية الموالية لإيران والفئة الحاكمة من الأقلية السنية الموالية للسعودية، حيث ساعدت دول التعاون الخليجي بقيادة السعودية البحرين لقمع الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام، والتي شبهته المملكة العربية السعودية بالاحتجاجات المفتعلة من قبل إيران.

وكذا اليمن الذي يعتبر من الدائرة الجيوبوليتيكية المباشرة للمملكة العربية السعودية، وعندما أوشكت إيران من مد نفوذها لليمن في غياب الرعاية السعودية لها، اعتبرت السعودية هذا النفوذ مهددا لأمنها الوطني، حيث استطاعت إيران من الحفاظ على علاقة جيدة مع الحكومة اليمنية وأن تنسج روابط قوية مع أحد الأطراف اليمنية المعادية للسعودية "الحوثيين"،

[1] مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، "**الدور المحوري السعودي في الشرق الأوسط**"، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٣/١٥، الرابط: http://www.akhbar-alkhaleej.com/article_touch/١٣٥٢٤/١٥١٥٧.html.

هذا ما دفع السعودية للوقوف في وجه إيران أولاً وحماية حدودها الجنوبية ضد الحوثيين ثانياً، وقامت بحرب قادتها السعودية بمساعدة من دول عدة خليجية وعربية وسميت بـ"عاصفة الحزم".

وشكلت سوريا أهمية استثنائية للسعودية لذلك اتجهت السعودية نحو سوريا ودعم المعارضة السورية بالسلاح والعتاد، وتمثل سوريا للسعودية خط الدفاع الأول الذي ينبغي إسناده لعرقلة حصول تسوية للصراع يتم على حساب دورها الإقليمي في المنطقة.

الصراع بين القوى الإقليمية على النفوذ في المنطقة

تسعى الدول الإقليمية في المنطقة وأهمها إيران وسوريا وتركيا والسعودية للعب الدور الرئيسي والرائد في المنطقة، فنشأ هناك صراع بارد بين القوى الإقليمية الكبرى وخاصةً إيران والسعودية وتركيا حيث أصبحوا بعد حرب العراق ٢٠٠٣ يتسابقون على زعامة العالم الإسلامي كلٍ منهم بطريقته، فإيران بمشروعها السريع الخطوات في كل من سوريا ولبنان واليمن والبحرين لتوسيع نفوذها، وتركيا بأحلامها لاسترجاع النفوذ العثماني وحكم العالم الإسلامي، والسعودية بنشر الوهابية والتقارب من الدول الإسلامية الغير عربية.[١]

فكلٌ من هذه القوى الإقليمية لها مصالح متضاربة في كل دول المنطقة ففي سوريا تتضارب المصالح التركية والسعودية والإيرانية بعضها مع بعض، فالسعودية وتركيا تسعيان لإسقاط النظام السوري بقيادة بشار الأسد بدعمها للمعارضة السورية المسلحة بكل الإمكانيات المتاحة مع اختلاف المنظمات التي تدعمها تركيا عن السعودية واختلاف مصالحهما فتركيا تحارب الأكراد وتسعى لإسقاط النظام السوري، بينما السعودية تسعى لإسقاط النظام والقضاء على النفوذ الإيراني الممتد بالنظام السوري، فأصبحت الرقعة السورية ساحة صراع بين هذه القوى الإقليمية والتي أصبحوا يروا فيها أن أي هزيمة لهم هي إنهاء لدورهم الإقليمي في المنطقة ككل.

فسوريا بدورها الصغير بالمنطقة المتمسك بالقضايا القومية العربية والداعم لحركات التحرر والمعارض للمشاريع الغربية في المنطقة، تلعب دوراً مهماً وفعال، وبتحالفها مع إيران

[١] علاء أبولوز، **الصراع الإيراني السعودي وانكاساته على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر٠٣، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص١٠٩.

أصبح هذا التحالف يسبب القلق للقوى الإقليمية الأخرى، لأنه يعارض مصالحهم ولاسيما تركيا والسعودية الحليفان الرئيسيان للولايات المتحدة الأمريكية، والخادمان للمصالح الغربية في المنطقة، حيث أن الإستراتيجية الإيرانية_السورية لا تناسب العمل الإقليمي السعودي أو التركي في المنطقة.

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج في نهاية الفصل الثالث من خلال دراسة تأثير تقاطعات المصالح الإيرانية_السورية على ميزان القوى الإقليمي، أن علاقة إيران وسوريا بعضهما ببعض تأتي للحفاظ على التوازن الإستراتيجي الذي فقدت كلاهما مقوماته بسبب العزلة التي يعيشانها إقليمياً، وأن علاقاتهما تأتي كتكملة لإتمام مصالحهم المشتركة، فإيران ترى في سوريا جسراً داعماً لها في تحسين علاقاتها مع الدول العربية ودعماً لحزب الله في الجنوب اللبناني، وسوريا ترى في إيران حليفاً إقليمياً مناسباً لمتطلباتها في مواجهة التهديد الإسرائيلي المتواصل لها، ولا سميا بعد تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية لكل من سوريا وإيران بالدول المصدرة للإرهاب والتدخل في شؤونها الداخلية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب.

والاتفاق النووي الإيراني ساعد إيران على فك العزلة الدولية التي تعيشها وبالتالي هذا مؤشر إيجابي لسوريا في ازدياد الدعم الإيراني وتأكيد على النهج التي يتبعه هذا التحالف في مواجهة القوى الغربية في المنطقة، كما ساعدت عودة روسيا في المنطقة من البوابة السورية كلاً من إيران وسورية على تمتين هذه العلاقات ولاسيما بعدما أصبح روسيا شريك أساسي لهما في تأمين غطاء سياسي مناسب أمام القرارات المتخذة ضدهما في مجلس الأمن، والدعم العسكري الكبير الذي تقوم به روسيا خاصةً في سورية.

ومن أهم العوامل التي ساعدت في التأكيد على استمرارية العلاقات بين إيران وسوريا هو التنافس الإقليمي الذي تشهده المنطقة بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة خاصةً تركيا والمملكة العربية السعودية فكلاهما يمتلكان أهداف تتصادم مع أهداف التحالف الإيراني_السوري، حيث نشأ هناك صراع بارد بين هذه القوى على النفوذ في المنطقة والذي كان أحد نتائجه الأزمة السياسية في سوريا والذي أصبحت القوى الإقليمية تستخدم كل والأساليب المتاحة لتحقيق مآربها في سوريا ولكسر التحالف الإيراني ليتسنى لها توسيع نفوذها فيها.

الـخـاتـمـة

الخاتمة:

يمكن القول إن سورية وإيران وبتأثير التهديدات الأمريكية، والخلل في النظام العربي والحالة الغير مستقرة في منطقة الشرق الأوسط، وتحويل المنطقة إلى مركز صراع نفوذ تتصارع عليها الدول الكبرى، جعلهما تشعران بأنهما مستهدفتان، الأمر الذي دفعهما للبحث عن وسائل مناسبة لتحقيق أهدافهما وحماية ذاتهما، فوجدت سوريا وإيران منفعة مشتركة في تنمية العلاقات بينهما بما هي رد على مخططات عدوانية مفترضة من جانب قوى إقليمية أو دولية.

في ظل اعتقاد سورية أن تحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط أصبح غير واقعي، وميل وانحياز السياسة الأمريكية في المنطقة لصالح إسرائيل مع استمرارها بانتهاك سيادة سورية ولبنان وفلسطين واحتلال أراضيها، وفي ظل التهديدات التي تواجهها إيران بعد إتمامها الاتفاق النووي والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية المستمرة لها على انتهاك الاتفاق، أيضا تصنيف كلاً من سوريا وإيران بأنها ضمن محور الشر أو الدول المصدرة للإرهاب، والأزمة السياسية السورية التي تعتبر من أعقد الأزمات في العالم والتي تقف ورائها الولايات المتحدة وإسرائيل "حسب الرواية الرسمية الإيرانية_السورية"،كل هذا أشعر إيران وسوريا بجدية التخطيط الغربي لإنهاء وجودهما في نظام يصعب إخضاعه، ففي ظل كل هذا ليس في إمكان سورية وإيران فك تحالفهما فيما التغيرات الإقليمية والدولية تجعلهما قابعتين في وجه كل ما يحاك لهذه المنطقة ولاسيما التواجد الإسرائيلي في المنطقة.

لكن الفهم السوري_الإيراني المشترك لعمق الروابط التاريخية الدينية والثقافية المشتركة إضافة إلى الجوار الجغرافي والمصالح المشتركة، ساهمت في تجاوز الضغوطات الإقليمية وكل الصعوبات والتحديات وحتى الخلافات التي من شأنها أن تساهم في تراجع العلاقات وتساعد في تفكك أسس العلاقات بينهما.

مرت العلاقات الإيرانية_السورية بعدة مراحل وتقلبات وجمود ولكنها الوحيدة التي كانت تمتاز بالاستمرارية، والتي استطاعا تحقيقها من خلال المبادئ التي تتمسك فيها السياسة الخارجية لكلاهما، فدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية من أولياتهما، والصمود في وجه التحديات والمشاريع الغربية المشتركة، والتصدي للنفوذ والتواجد الإسرائيلي في المنطقة، والعزلة

التي كان يفرضها المجتمع الدولي عليهما، وصراع الأدوار بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، فتقارب الرؤى السياسية بين سوريا وإيران حول المنطقة إضافة إلى إدراكهما لتكامل أدوارهما إقليما عزز استمرارية العلاقات الدولتين، وجعلهما يؤكدان من أهمية الترابط والتماسك في هذه العلاقات التي أثبتت جدارتها على عدة مراحل، والتي أصبحت تتميز بالاستمرارية في ظل النظام الإقليمي الغير مستقر.

ويمكن استشراف مستقبل استمرار العلاقات الإيرانية_السورية باعتماد ثلاث سيناريوهات مختلفة: السيناريو الخطي: يفسر بقاء واستمرار الأزمات والصعوبات التي تستهدف هذه العلاقات، والاستمرار بمحاربتها بنفس الإستراتيجية المتبعة في الوقوف بوجه الأزمات الحالية، السيناريو السلبي: يفسر تفاقم الخلافات الثنائية بينهما المفاوضات السورية_الإسرائيلية الغير مباشرة، ولاسيما الخلافات الإيرانية العربية والتي كانت وما تزال سورية تسعى لإنهائها خاصةً قضية الجزر الإماراتية الثلاث، والصراع الإيراني_السعودي والذي وصل لمرحلة متأزمة جداً، حيث تسعى سوريا لحل كل الخلافات العربية_الإيرانية، فتفاقم الخلافات بينهما يعني تراجع العلاقات وتوقفها، السيناريو الإيجابي: فيذهب إلى مستقبل إيجابي للعلاقات الإيرانية_السورية يساعد في التنمية في جميع المجالات خاصةً المجال الاقتصادي والثقافي، وسياسياً في تكوين أكبر قوة إقليمية تساعد في تقليص النفوذ الإسرائيلي في المنطقة والصمود في وجه المشاريع الغربية.

بناءاً على ما سبق يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- العلاقات الإيرانية_السورية تعد من أمتن العلاقات في الشرق الأوسط والتي استمرت لأكثر من ٣٠ عام بدون انقطاع، والتي امتازت بالثبات والتقدم والنجاح في تقارب الرؤى السياسية حول المنطقة والمصالح والمبادئ المشتركة التي يعملان عليها.
- أصبح التحالف الإيراني_السوري معضلة كبيرة بالنسبة للدول الغربية عموماً وإسرائيل خصوصاً، لاسيما بعدما أسست إيران وسورية محور المقاومة الذي تعده إسرائيل من أول وأكبر خطر يهدد أمنها القومي.

- العودة الروسية للمنطقة عززت من قوة العلاقات الإيرانية_السورية عسكرياً وسياسياً، وساعدت في صمود سوريا في الأزمة التي تعيشها وأمنت الغطاء للتدخلات الإيرانية في سوريا باستخدام حق النقد في مجلس الأمن الدولي، حيث أصبح حل الأزمة السورية بأيادي روسية وليست أمريكية كالعادة.
- التحالف الإيراني_السوري أصبح يعد قوة إقليمية كبيرة في المنطقة له دوره وفاعليته في التأثير على المنطقة، خاصةً في تضارب المصالح الإقليمية لتركيا والمملكة العربية السعودية اللتان يعتبران هذا التحالف تهديداً لمصالحهما في المنطقة، حيث أصبح هذا التحالف الإيراني_السوري يسبب القلق للقوى الإقليمية الأخرى لأنه يعارض مصالحهم ولاسيما تركيا والسعودية الحليفان الرئيسيان للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث أن الإستراتيجية الإيرانية_السورية لا تناسب العمل الإقليمي السعودي أو التركي في المنطقة.

ثانياً: التوصيات:

- يجب العمل على تمتين العلاقات الاقتصادية بين الدولتين لأنها ضعيفة وتحتاج للإنعاش.
- ضرورة الأخذ بالنموذج الإيراني السوري في التعاون على مستوى العالم العربي ومحاولة استيعاب أهمية التعاون مع إيران كونها شريك استراتيجي مستقبلي يجب عدم الاصطدام به.
- وضع إستراتيجية مشتركة لتمتين محور المقاومة الذي أسسته سورية وإيران للوقوف في وجه النفوذ الإسرائيلي وإرجاع الأراضي العربية المحتلة.
- توظيف المصلحة المشتركة في تمتين العلاقات مع الجانب الروسي لأنه سيكون أحد العوامل المساعدة في استمرارية العلاقات الإيرانية_السورية.
- الابتعاد عن الفتن الطائفية والنظر للدين الإسلامي الواحد باختلاف مذاهبه عامل قوة لتشكيل تكتل إقليمي لا يستهان به، والاهتمام بالأقليات الدينية والأديان الأخرى، والعمل على التسامح الدين.

قائمة المصادر المراجـــــع:

قائمة المصادر المراجع:

أولا_ باللغة العربية :

أ- الكتب:

١- إبراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري**، دمشق: الهيئة العامة للكتاب، ط١، ٢٠١٦.

٢- بشير عبد الفتاح، **إيران والتدخل العسكري الروسي في سوريا**، القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠١٥.

٣- جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة ٢٠١١**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ٢٠١٢.

٤- جيمس بيل، **الشكل الهندسي لحالة عدم الاستقرار في الخليج مستطيل التوتر**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ١٩٩٦.

٥- خالد محمد القاسمي، **الجزر الثلاثة بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط١، ١٩٩٧.

٦- رجاء وحيد، **جغرافيا سوريا في الوطن العربي**، دمشق: دار السلاسل، ط١، ٢٠٠١.

٧- رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: دار الأوائل للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٨.

٨- ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١.

٩- عايدة العلي سري الدين، **البوابة السورية والعودة الروسية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، ٢٠١٦.

١٠- عبد الرحمن حميدة، **جغرافية الوطن العربي**، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط٢، ١٩٩٧.

١١- عبد العزيز الدوري وآخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٦.

١٢- عبد الله فهد النفيسي، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، الأردن: مركز أمية للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط٢، ٢٠١٤.

١٣- عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥.

١٤- عقيل سعيد محفوظ، **خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية**، دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦.

١٥- عيسى السيد دسوقي، **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ٢٠٠٨.

١٦- غريفيتس مارتن، أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨.

١٧- فتحي محمد أبو عيانة، **جغرافية السكان**، بيروت: دار النهضة العربية، ط٥، ٢٠٠٠.

١٨- فراس أبو هلال، **إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ٢٠١١.

١٩- كمال ديب، **الحرب السورية**، بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠١٥.

٢٠-كنيا جينسكايا، **نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية**، موسكو: دار التقدم، مترجم عن الروسية، ١٩٨٣.

٢١-كينيث آر تيمرمان، **العد العسكري للأزمة: المواجهة النووية المقبلة مع إيران**، بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٦.

٢٢- محمد حامد الاحمري، **العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٠.

٢٣- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، **موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية**، الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٥.

٢٤- محمد عبد القادر محمد، **إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط١، ٢٠٠١.

٢٥- مصطفى طلاس، **كذلك قال الأسد: مختارات من أقوال**، دمشق: دار طلاس، ط١١، ١٩٩٨.

٢٦- معين حداد، **علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٩.

٢٧- نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية_الإيرانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٢٨- هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية** ، الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

ب- المقالات والدوريات:

١- أيمن السيد عبد الوهاب، "**العلاقات الإيرانية السورية: محدد التسوية السلمية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، ١٩٩٦.

٢- حسن أبو طالب، "**سوريا وتداعيات احتلال العراق التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية**"، مجلة السياسات الدولية، العدد ١٥٤، ٢٠٠٣.

٣- حسن نافعة، "**محددات الأمن في الخليج العربي**"، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية "الأهرام"، العدد١، ٢٠٠٠.

٤- حسين جمعة، "**العلاقات الثقافية العربية_الإيرانية إلى أين؟**"، مجلة الثقافة الإسلامية، المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق، العدد ١٠١، ٢٠٠٦.

٥- حسين شفيعي، "**المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق**"، مجلة الثقافة الإسلامية، المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق، العدد ١٠٠، ٢٠٠٦.

٦- خالد المصري، "**البنائية في العلاقات الدولية**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد الثاني (المجلد ٣٠)، ٢٠١٥.

٧- سايمور هيرش، "**مصالح واشنطن في حرب إسرائيل**"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ١٢٣، ٢٠٠٦.

٨- سمر الديوب، "**العلاقات الثقافية الإيرانية_السورية_اللبنانية بين الواقع والطموح**"، مجلة الثقافة الإسلامية، المستشارية الإيرانية بدمشق، العدد١٠٣، ٢٠١١.

٩- سمر بهلوان، "**العلاقات السورية_الايرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الإيرانية**"، مجلة جامعة دمشق، العدد ٣+٤ (المجلد ٢٢)، ٢٠٠٦.

١٠- سهيلة عبد الأنيس محمد، "**العلاقات الإيرانية- الأوروبية: الأبعاد و ملفات الخلاف**"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد ١٢٦، ٢٠٠٧.

١١- عبد الكريم حميد بريهي، "**تقييم الوزن الجيوبولتيكي لحجم وتركيب سكان إيران ودول الساحل الشمالي والغربي للخليج العربي**"، مجلة دراسات إيرانية، جامعة البصرة، المجلد الثالث، العدد ٠١ (المجلد الثالث)، ، ٢٠٠٠.

١٢- عبد الكريم سلماني، "**أضواء على اللغة الفارسية في سورية**"، مجلة الثقافة الإسلامية، المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد ١٠٠، ٢٠٠٦.

١٣- علي لاريجاني، "**برنامج إيران النووي التحديات والحلول**"، مجلة شؤون الأوسط، العدد ١٢١، ٢٠٠٦.

١٤- عمر بكرو، "**التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة**"، مجلة الثقافة الإسلامية، المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد ١٠٠، ٢٠٠٦.

١٥- عياد البطنيجي، "**التحالف السوري_الإيراني تاريخه، حاضره، مستقبله**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢١، ٢٠٠٩.

١٦- محمد عباس ناجي، "**الملف النووي الإيراني مرحلة تقريب المسافات**"، مجلة السياسات الدولية، العدد ١٦٦ (المجلد ٤١)، د.ذ.س.ن.

١٧- محمد عزب العرب، "**العلاقات الإيرانية_العربية**"، مجلة مختارات إيرانية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية "الأهرام"، العدد ٥٣، ٢٠٠٤.

١٨- محمد نور الدين، "**الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط**"، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٢٩.

١٩- مخلد مبيضين، "**العلاقات الخليجية الأيرانية**"، مجلة المنارة، العدد٢ (المجلد ١٤)، ٢٠٠٨.

ت- المداخلات العلمية:

١- فضل شرور، "**العلاقات الثقافية الإيرانية العربية**"، مداخلة مقدمة ضمن الحوار الثقافي الإيراني العربي والعولمة، ٢٠٠٦.

ث- المذكرات و الرسائل الجامعية:

١- آمنة عيساوة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩_٢٠١٠.

٢- خالد جويعد ارتيمة العبادي، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية**، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠٠٧_٢٠٠٨.

٣- زكرياء درفلو، **انعكاس الاتفاق النووي الإيراني على الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥_٢٠١٦.

٤- صالح معيفي، **إدارة الملف النووي الإيراني إقليمياً ودولياً**، مذكرة ماستر، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٤_٢٠١٥.

٥- طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا زإيران نحو الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢_٢٠١٣.

٦- عبد الله حجاب، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى والخليج**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١_٢٠١٢.

٧- عبلة مزوزي، **العلاقات الإيرانية_السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٩_٢٠١٠.

٨- علاء أبولوز، **الصراع الإيراني السعودي وانعكاساته على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر٣، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، ٢٠١٥_٢٠١٦.

٩- نجاة كوز، **تأثير العامل المذهبي في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٥_٢٠١٦.

ج- التقارير:

١- غرفة تجارة دمشق، "**دراسة عن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣، الرابط: http://goo.gl/nFZSCT

٢- السفارة السورية في فرنسا، "**المرسوم التشريعي رقم ١٠٠ للعام ٢٠١١**"، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٤/٠١، الرابط: http://www.ambassadesyrie.fr/formations_ar_١٠٠.php

ح- مواقع الإنترنت:

١- الجزيرة نت، "**التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية**"، تاريخ الإطلاع: ٢١٠٧/٠٣/١١، الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٥/١/٦-%D٨%٨٤%٩D%٧A%٨/%D٨%٨٤%٩D%٧A%٨%D٨١%٩D%٨٤%٩D%٧A%٨AD%D%٨AA%D٨%٩AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨-

٢- الجزيرة نت، "**دعم عسكري ايراني متزايد لسوريا**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٠٦، الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٤/٢/٢١/%D٨%٩D%٧A%AF%٨%٩D%٧A%٨A%D٨%٩D%١B%٨D%٨٨%٩D%٣B%٨D%٨٤%٩AF%D%٨A%D

٣- السعدي سلام، "**مصالح إيران الاقتصادية تترسخ في سوريا**"، صدى (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ ، الرابط: http://goo.gl/qfn2Vo

٤- السعدي سلام، "**مستوردات سوريا ترتفع... وإيران تهيمن**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ ، الرابط: http://goo.gl/oIWCVA

٥- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "**آثار العقوبات في الاقتصاد الكلي السوري خلال عام ٢٠١٢**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣، ص١٣، الرابط: http://goo.gl/uchp٨y

٦- المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، "**الاتفاق النووي وتداعياته الإستراتيجية**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://ncmes.org/ar/events/١٦٩

٧- النهار نت، "**الدعم الإيراني لسوريا مستمر**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٠٦، الرابط: http://www.annahar.com/article/٥٢٤٥٩٨-%D٨%٩٤%٩D%٧A%٨%D%٨AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨%D%٨٥%٩AA%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨-%D%٨٥%٩١B%٨D

٨- تامر بدوي، "**العلاقات الاقتصادية بين إيران والنظام السوري: مؤشرات الاختلال**"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣، الرابط:
http://rawabetcenter.com/archives/٩٠٦٧

٩- تمديد العمل بإعفاء مستوردات القطاع العام من إيران لبداية ٢٠١٥، "**عالم المال والأعمال السوري**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ ، الرابط: http://goo.gl/uffxfLجمال

عبد الله، "**دول الخليج والتدخل العسكري الروسي في سوريا.. خيارات المواجهة**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٦، الرابط:http://www.gulfmagazine.com/section/٦٢٦٨/

١٠- حسن فحص، "**إيران والثورة السورية التنازلات المنتظرة**"، مجلة العرب الدولية، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٦، الرابط:http://arb.majalla.com/٢٠١٢/٠٩/article٥٥٢٣٨٨١٣

١١- دينا محسن محمود عبده، **الاتجاهات العامة للمصالح الإقليمية لإيران في المنطقة العربية**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٦، الرابط:http://democraticac.de/?p=٣٤٥٥٤

١٢- رويترز، "**سجل العقوبات الدولي ضد إيران**"، الجزيرة نت، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٢/١٩، الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/٢٠١٢/١/٢٣%DD%٨A%٨D%٨٨%٨/%٧A%٨D%٨٨%٨D%٨٤%٩D%٨٨%٩AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨AA-%D%٩A%٨A%D٨%٩D%٨٤%٩D%٨٨%٩AF%D%٨D%٨٤%٩D%٧A%٨AA-%D%٨٦%٩D%٧A%٨D%١B%٨A%D٨%٩D%٥A%٨AF-%D%٨D%٦B%٨%D

١٣- سعد عواد الحلبوسي، "**كيف تمكنت إيران من شيعة العراق**"، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٢٥، الرابط: http://www.alburhan.com/Article/index/٨٢٩٩

١٤- علي بشار بكر أغوان، "**الانعكاسات الجيوسياسية الإقليمية للاتفاق النووي الإيراني**"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٣/٠٢، الرابط: http://democraticac.de/?p=١٦٦٩٩

١٥- غاندي عنتر، "**التدخل السعودي في سوريا..الدوافع والسيناريوهات**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/٠٢/١٦، الرابط:http://www.eipss-eg.org/

١٦- كريم سجادبور، "**إيران حليف سورية الإقليمي الوحيد**"، مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، تاريخ الإطلاع: ٠١-٠٥-٢٠١٦، عنوان الوثيقة: http://carnegieendowment.org/٢٠١٤/٠٦/٠٩/

١٧- مجلة السنة، العدد ٥١، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٦/١١/١١، الرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=٢٧lag=&

١٨- محمد حمزة علوان، الأسس والمفاهيم لعلم الجيوبولتيك، شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ الإطلاع: ٢٠١٦/١١/٢٦،الرابط: http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/٣٧٩

١٩- محمد صدر، "**سورية وسط الثورة والإصلاح**"، بايفاند إيران نيوز، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٠٦، الرابط: http://www.payvand.com/news/apr/١١/١٢٥٧.html.

٢٠- منتديات الجغرافيون العرب، الأبعاد الجغرافية السياسية لموقع إيران، تاريخ الإطلاع ٢٠١٦/١١/٢٦، الرابط:http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab/٦٨٣٤/

٢١- موقع العالم الإخباري، "**حوار خاص مع الرئيس العراقي نوري المالكي**"، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٧/٠٢/٢٥، الرابط: http://www.alalam.ir/news/١٦٥٢٣٣٨

٢٢- نيلور هيو،"**الاستثمارات الإيرانية تتدفق على سوريا.. وأهدافها اقتصادية وسياسية**"، العدد ١٠٥٣٨، تاريخ الاطلاع: ٢٠١٦/١١/٠٣ الرابط: http://gl.goo/MAFWz٨

ثانيا- باللغة الأجنبية:

A- Books:

1- Gabriel Baer, Population and Society in the Arab East, London, 1964, p. 109.
2- Moshe Moaz & Avner Yanive, **Syria Under Assad**:**Domestic Constraints and Regional Risks**, Taylor &. Francis Group London And New York, 2014**.**
3- Volker Perthes, **The Political Economy of Syria under Asad**, London, I.B Tauris, 1995.

B- Reviews:

1- U.S DEPARTMENT OF STATE, '**Syria**', Viewing history: 11\11\2016, URL: http://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2006/71432.htm
2- U.S DEPARTMENT OF STATE, '**State Sponsors of Terrorism**', Viewing history: 11/03/2017, URL: https://www.state.gov/j/ct/list/c١٤١٥١.htm

C-Web sites:

1- Iraq, Iran, Syria Sign $10 Billion Gas-Pipeline Deal, The Wall Street Journal, Viewing history: 03\11\2016, URL: http://goo.gl/0H1o5K
2- Languages of the world, **Iran**, Viewing history: 26\11\2016 URL: https://www.ethnologue.com/country/IR
3- Salam al-Saadi, **'Iran's Stakes in Syria's Economy'**, CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE, Viewing history: 16\02\2017, URL: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=٦٠٢٨٠

فهرس الأشكال والجداول:

أولاً: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
٠١	الموقع الجغرافي لإيران	١٣
٠٢	الموقع الجغرافي لسورية	١٥
٠٣	موقع إيران وسوريا في خريطة الشرق الأوسط	١٧
٠٤	التبادل التجاري بين إيران وسورية مند ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤	٣٦

ثانياً: قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٠١	إحصائيات الصادرات والواردات بين البلدين	٣٢
٠٢	الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المشتركة	٣٣

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

مقدمة..... ٠١

الفصل الأول: أبعاد العلاقات الإيرانية_السورية..... ١١

المبحث الأول: البعد الجغرافي للعلاقات الإيرانية_السورية..... ١٢

المبحث الثاني: البعد التاريخي للعلاقات الإيرانية_السورية..... ١٩

المبحث الثالث: البعد السياسي والعسكري للعلاقات الإيرانية_السورية..... ٢٤

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي للعلاقات الإيرانية_السورية..... ٣٠

المبحث الخامس: البعد الثقافي للعلاقات الإيرانية_السورية..... ٣٨

خلاصة الفصل الأول..... ٤٤

الفصل الثاني: تأثير الأزمات الإقليمية في العلاقات الإيرانية_السورية..... ٤٦

المبحث الأول: الأزمة السياسية في سوريا..... ٤٧

المبحث الثاني: تعقيدات الملف النووي الإيراني وانعكاساته..... ٦٠

المبحث الثالث: الوجود الإسرائيلي في المنطقة..... ٦٦

المبحث الرابع: التواجد الشيعي في العراق..... ٧٣

خلاصة الفصل الثاني..... ٧٧

الفصل الثالث: تأثير تقاطعات المصالح الإيرانية_السورية على ميزان القوى الإقليمي..... ٧٩

المبحث الأول: الحرب العالمية على الإرهاب..... ٨٠

المبحث الثاني: الاتفاق النووي الإيراني..... ٨٧

المبحث الثالث: روسيا كشريك أساسي لكلا الطرفين.....٩٤

المبحث الرابع: صراع الأدوار بين القوى الإقليمية "تركيا والمملكة العربية السعودية"..٩٨

خلاصة الفصل الثالث.....١٠٣

الخاتمة.....١٠٤

قائمة المصادر والمراجع.....١٠٧

فهرس الأشكال والجداول.....١١٤

فهرس المحتويات.....١١٦

ملخص الدراسة.....١١٨

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

إن العلاقات الإيرانية_السورية من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سوريا وقوفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام ١٩٨٠، فعلى عكس العديد من العلاقات التي تميزت تطوراتها بين التباعد والانسجام عرفت العلاقات الإيرانية السورية نوعاً من التوافق والاستمرارية الدائمة في جل مراحلها التاريخية الآنية، حيث يؤكد العديد من الباحثين على خصوصية هذه العلاقات التي لم تعرف أي انقطاع رغم التحولات التي عرفتها جل البنيات الداخلية للدولتين، حيث شهدت العلاقات تحول كبير بعد تعثر عملية السلام، وتوقيف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عام ١٩٩٦.

وقامت هذه العلاقات على مبادئ وأسس جعلت هذه العلاقة متينة ضد أي خلاف مسبب لفك هذا العلاقات، ونلمس هذه المبادئ المترسخة بينهما في عدة جوانب سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، التي تجاوزت من خلالها كل العراقيل والأزمات والمشاريع التي كانت تستهدف هذه المبادئ بشكل خاص.

حيث تمر المنطقة اليوم بمرحلة من الأزمات والتحولات الكبيرة، حيث لم تكن كلاً من إيران وسوريا بمنأى عنها، بل تأثرت بهذه الأزمات، فتعاطت الدولتان مع هذه الأزمات بصيغة مختلفة بناءاً على مصالحهما، فكانت الأزمة السياسية في سوريا من أهم التحولات التي حدثت ومازالت تحدث في المنطقة والتي تعتبر من بعد الصراع العربي الإسرائيلي من أعقد الأزمات التي أصابت المنطقة عموماً، كما كان الاتفاق النووي الإيراني منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات الإيرانية_السورية، حيث قامت كل من سوريا وإيران بمحاولة التصدي لهذه الأزمات بتوسيع دائرة تحالفهما لتشمل العراق وتأسيس محور المقاومة الذي من خلاله تهددان المشاريع الغربية في المنطقة، فإن إيران وسوريا مهمتان لبعضهما البعض في التوازن الاستراتيجي الذي استطاعا أن يستعيداه بعد رجوع روسيا كلاعب وشريك أساسي لكلا الطرفين، حيث أصبح هذا التحالف من أكبر القوى الإقليمية في المنطقة والتي تسعى القوى الإقليمية الأخرى للقضاء عليه للحفاظ على موازين القوى في المنطقة وعدم ظهور قوة جديدة في المنطقة.

Abstract Study:

The relations between Iran and Syria are the strongest relations in the Middle East since Syria declared its stand against Iran in its war against Iraq in 1980. Unlike many relations that characterized their development between divergence and harmony, Syrian-Iranian relations were known as a kind of compatibility and permanent continuity in most of its historical stages , Where many researchers confirm the privacy of these relations, which did not know any interruption despite the transformations experienced by most of the internal structures of the two countries, where relations have undergone a major transformation after the stalled peace process, and the suspension of negotiations between Syria and Israel in 1996.

These relations have been based on principles and foundations that have made this relationship strong against any dispute that leads to the dismantling of these relations, and we see these established principles in several aspects of political, economic, military and cultural, through which all the obstacles, crises and projects that targeted these principles in particular.

The region is now undergoing a maelstrom of crises and major transformations, where both Iran and Syria have not been immune to these crises. The two countries have dealt with these crises in a different way based on their interests. The political crisis in Syria was one of the most important transformations that have taken place in the region. The Iranian nuclear agreement was an important turning point in the history of Iranian-Syrian relations. Both Syria and Iran tried to address these crises by expanding their alliance to include Iraq and establishing the axis of resistance. Which is threatening Western projects in the region, Iran and Syria are important to each other in the strategic balance that they have been able to regain after Russia's return as a player and a key partner of both sides. This alliance has become one of the largest regional powers in the region, On the balance of power in the region and the absence of a new force in the region.